جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

الدولة الفلسطينية
نموذج بناء المؤسسات في قيام الدولة

إعداد
هنادي هاني محمد إسماعيل

إشراف
الدكتور رائد نعيرات

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات للحصول على درجة الماجستير في برنامج التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.
2012م

الدولة الفلسطينية

نموذج بناء المؤسسات في قيام الدولة

إعداد

هنادي هاني محمد إسماعيل

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 5/16/ 2012 م، وأجيزت

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

1. د. رائد نعيرات / مشرفاً ورئيساً
2. د. أيمن طلال / ممتحناً خارجياً
3. أ. د. عبد الستار قاسم/ ممتحناً داخلياً
4. د. مسعود إغبارية / ممتحناً داخلياً

الإهداء

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار.... إلى من أحمل أسمه بكل افتخار..إلى من يرتعش قلبي لذكراه

إلى والدي الحبيب هاني جابر رحمه الله

إلى ملاكي في الحياة.. إلى من كان دعاؤها سر نجاحي

إلى أمي الرؤوم الحنون

إلى من أسكنني جنته بسلام... معك أكون أنا وبدونك أكون مثل أي شيء

إلى شقيق الروح زوجي سلام

إلى سندي وملاذي بعد الله... أبنائي حمزة، يوسف، محمد
إلى من علموني علم الحياة..إلى كواكب مجرتي.. إخوتي وأخواتي

إلى كل من أعانه الله في عوني... إلى صديقاتي سهير أبو طاقة وسهير الصيفي وميسون زريقي
وإلى روح صديقتي المرحومة وفاء عبيدات

الشكر والتقدير

بعد الشكر لله رب العالمين الذي أكرمني بهذه الدراسة يطيب لي أن أعبّر عن صادق امتناني لكل من دعمني من قريب أو بعيد.

والشكر الموصول والخاص للدكتور رائد نعيرات الذي أشرف على رسالتي ولم يبخل علي بالنصح والمتابعة والدعم اللا محدود لانجاز العمل بالوقت المحدد.

وأتقدم بالشكر والامتنان لجامعة النجاح الو طنية وكادرها التعليمي عامة ولكل كادر قسم التخطيط والتنمية السياسية خاصة لكل ما قدموه من دعم وكرم في إعطاء المعلومات وتقديم كافة احتياجات الدراسة بشكل سلس وغير مشروط.

وثمة بعد ذلك العديد من أولئك الجنود المجهولون في الغالب الذين ساعدوني في الماضي قدماً وعدم الاستسلام في الظروف الصعبة التي اعترضت ربقي أثناء إعداد هذه الرسالة واجبة اعتبار هذه الكلمات بمثابة شكر خاص لكل منهم

ولقد أجريت العديد من المقابلات، وأنا شديدة الامتنان لأولئك الذين أبدوا قدراً كبيراً من الكرم والسخاء في إعطائي أوقاتهم ومعلوماتهم بما يخدم الدراسة.

وشكرا لمعلماتي في مدرستي بيت ايبا وكمال جنبلاط فقد كان لهن الدور الأكبر في غرس حب العلم في داخلي وآمنوا بقدراتي وإمكانياتي دائماً.

الإقرار

أنا الموقعة أدناه، مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

الدولة الفلسطينية: نموذج بناء المؤسسات في قيام الدولة

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء مـــا تمـــت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يُقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's Name: **اسم الطالبة:**

Signature: **التوقيع:**

Date: **التاريخ:**

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الإهداء	ج
	الشكر والتقدير	د
	الإقرار	هـ
	فهرس المحتويات	و
	فهرس الأشكال	ط
	الملخص	ي
	مقدمة الدراسة ومنهجيتها	**1**
	المقدمة	1
	مشكلة الدراسة	3
	أسئلة الدراسة	3
	أهمية الدراسة	4
	أهداف الدراسة	5
	حدود الدراسة	5
	منهج الدراسة	5
	فصول الدراسة	5
	الدراسات السابقة	6
	الفصل الأول: نموذج بناء المؤسسات – اسرائيل نموذجاً	**8**
1.1	مفهوم بناء الدولة	9
2.1	المشروع الإسرائيلي في بناء دولة إسرائيل	11
3.1	الوضع العربي في فترة الانتداب وحتى عام 1948	26
	الفصل الثاني: نموذج دولة المؤسسات: الحالة الفلسطينية – واقع الدولة الفلسطينية–انجازات وتطورات	**31**
1.2	نموذج دولة المؤسسات في الحالة الفلسطينية	32
2.2	انجازات السلطة منذ اطلاق خطة حكومة فياض الثالثة عشرة للأعوام 2008–2011	37
3.2	المجتمع الدولي ومشروع الدولة الفلسطينية	42

الرقم	الموضوع	الصفحة
1.3.2	الواقع الفلسطيني منذ اعلان الاستقلال عام 1988 من قبل المجلس الوطني الفلسطيني	43
2.3.2	القرارات الدولية في الفترة من عام 2008-2011	46
	الفصل الثالث: معوقات اقامة الدولة الفلسطينية: الواقع الديموغرافي والجيوسياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة: فلسطينياً وإقليمياً ودولياً وإسرائيليا	51
1.3	المواقف الدولية من القضية الفلسطينية وأثرها على إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة	53
1.1.3	الموقف الأمريكي	53
1.1.1.3	الموقف الأمريكي خلال إدارة الرئيس جورج بوش الابن	55
2.1.1.3	إدارة الرئيس باراك أوباما ونموذج بناء المؤسسات	56
2.1.3	الموقف الأوروبي	63
3.1.3	الموقف الروسي	69
2.3	المواقف السياسية الاقليمية نحو نموذج بناء المؤسسات في قيام الدولة	70
1.2.3	الموقف السياسي العربي	70
2.2.3	الموقف السياسي التركي	74
3.2.3	الموقف السياسي الإيراني	76
3.3	المواقف السياسية الفلسطينية	77
1.3.3	موقف حركة فتح من الدولة الفلسطينية	80
2.3.3	موقف حركة حماس	83
3.3.3	موقف حركة الجهاد الاسلامي	87
4.3.3	موقف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين	89
5.3.3	موقف الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين	90
4.3	الموقف الإسرائيلي من القضية الفلسطينية	91
1.4.3	الموقف الاسرائيلي السياسي	91
2.4.3	إسرائيل والسلام الاقتصادي	95
3.4.3	الإجراءات الاسرائيلية على أرض الواقع	96

الرقم	الموضوع	الصفحة
1.3.4.3	الاستيطان ومصادرة الأراضي الفلسطينية	98
1.1.3.4.3	الاستيطان في فترة تبنّي نموذج دولة المؤسسات	103
2.1.3.4.3	البعد الديموغرافي للمستوطنات	105
2.3.4.3	جدار الفصل العنصري	106
3.3.4.3	الاستيلاء على مصادر المياه	111
4.3.4.3	تهويد القدس	112
5.3	النموذج المقترح للحالة الفلسطينية كما اقترحها بعض المحللين السياسيين	117
	الخلاصة	**120**
	النتائج والتوصيات	**122**
	قائمة المصادر والمراجع	**125**
	Abstract	**b**

فهرس الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
شكل (1)	الوضع الجيوسياسي في الأراضي الفلسطينية المحتلة لغاية عام 2010	97
شكل (2)	مسار الجدار العنصري والمستوطنات في أراضي الضفة الغربية	109
شكل (3)	خريطة تبين الجدار والمستوطنات المحيطة بالقدس المحتلة حتى آذار 2007	113
شكل (4)	مقارنة بين نسبة البناء في الأحياء الفلسطينية والمستوطنات الاسرائيلية في القدس الشرقية منذ العام 1967لغاية 2009	116

الدولة الفلسطينية: نموذج بناء المؤسسات في قيام الدولة

إعداد

هنادي هاني محمد اسماعيل

إشراف

الدكتور رائد نعيرات

الملخص

تبحث هذه الدراسة المكونة من ثلاثة فصول في نموذج بناء المؤسسات في قيام الدولة الفلسطينية، حيث تطرقت الباحثة بشكل خاص للنموذج الاسرائيلي في اقامة الدولة لاتاحة الفرصة لاجراء مقارنة بينه وبين النموذج الفلسطيني الذي أعلنه سلام فياض رئيس الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة. كما تم القاء الضوء على أهم التطورات المرتبطة بالقضية الفلسطينية للوصول للدولة الفلسطينية منذ اعلان الاستقلال في 1988 ولغاية يومنا هذا، كما أفرد جزء للحديث عن أهم انجازات خطة سلام فياض مذ اعلانها لغاية 2012 وفي المقابل تطرقت الرسالة للمعوقات المرتبطة بالواقع الجيوسياسي والتي تعيق اقامة الدولة الفلسطينية ومن ثم تحليل قدرة نموذج بناء المؤسسات في الحالة الفلسطينية على إنجاز الدولة في ظل المتغيرات والمعطيات المتوافرة على الساحات الفلسطينية والإقليمية والدولية والإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال التوصيات والنتائج.

وتكمن إشكالية الدراسة في مدى قدرة نموذج بناء المؤسسات الذي يستخدمه سلام فياض واستناداً الى نماذج أخرى مشابهة على رأسها النموذج الاسرائيلي في فرض أمر واقع على الأرض وصولاً للدولة الفلسطينية المستقلة خاصة بعد مضي ما يقارب عقدين من الزمن من الدبلوماسية الدولية التي أخذت على عاتقها تنفيذ بنود اتفاقيات السلام الفلسطينية الإسرائيلية وفي مقدمتها اتفاقية أوسلو التي لم تشر بأي من بنودها الى موضوع الدولة الفلسطينية.

ومن اجل ذلك ستجيب الدراسة على سؤال الدراسة الرئيسي وهو هل نموذج بناء المؤسسات استطاع أن يغير الحقائق على الأرض بحيث يجعل من حلم إقامة الدولة واقعاً ملموساً؟ كما تجيب على العديد من الأسئلة حول تعريف نموذج دولة المؤسسات وبناء الدولة كمفهوم، كيف بنى اليهود دولتهم وما هو النموذج الفلسطيني وما هي العوامل التي ساعدت

النموذج الاسرائيلي والفرق بين الحالة الفلسطينية والاسرائيلية بهذا الخصوص، ما هو واقع الدولة الفلسطينية الحالي وما هي انجازات حكومة سلام فياض في هذا الصدد، ما هي المعيقات الجيوسياسية التي يفرضها الواقع الحالي، وكيف يمكن تجاوز هذه العقبات وصولاً للدولة الفلسطينية المستقلة.

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن للإجابة على السؤال الرئيس فرضية الدراسة والأسئلة التي تم طرحها، واستخدمت أدوات مختلفة من أبرزها: المقابلات الفردية مع عدد من القادة والمحللين السياسيين، والخرائط التي تبرز الواقع الجيوسياسي في الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد عام 1967.

وقد خرجت الدراسة بعدد من النتائج كان أبرزها وجود اختلاف في الظروف التي واكبت نموذج البناء بين الفلسطينيين والاسرائيليين من حيث طبيعة الدعم من قبل الدول العظمى، الوضع الداخلي السياسي، الظروف الجغرافية، توفر الموارد، توفر الارادة الدولية والمحلية، وضوح الهدف والرؤيا واعتماد القرارات الدولية كأساس قانوني لاعلان الاستقلال. روغم المعيقات تمكنت حكومة فياض من تحقيق العديد من الانجازات خاصة فيما يتعلق باعادة اصلاح وبناء المؤسسات الفلسطينية وفي جوانب مرتبطة بفرض النظام والأمن ولكن كل ذلك مهدد بسبب غياب السيادة واجراءات الاحتلال على أرض الواقع. نتيجة مهمة خلصت لها الدراسة وهي أن القضية الفلسطينية نجحت في تغيير الرأي العام الدولي في العديد من الدول الكبرى في الاتحاد الأوروبي لصالح القضية االفلسطينية وكذا الحال في الولايات المتحدة الأمريكية.

فيما قدمت الدراسة عدد من التوصيات من أبرزها

1. ضرورة اعتبار إزالة الاحتلال أساساً لنموذج دولة المؤسسات، وعدم اعتبار إزالة الاحتلال ودولة المؤسسات خطين متوازيين مع بعضهما، وهذا ما يدعو إلى ضرورة تبني نموذج جديد لدولة المؤسسات.

2. توحيد الصف الداخلي الفلسطيني، وعدم تقديم خدمات مجانية للاحتلال، فخسارة العدو لا تكون فقط بمواجهته، فأي مكسب فلسطيني هو خسارة إسرائيلية.

مقدمة الدراسة ومنهجيتها

المقدمة

كان الإعلان عن قيام دولة فلسطين في اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في 15 نوفمبر عام 1988 والذي يحدّد قيام دولة فلسطين على قطاع غزة والضفة الغربية، وإصدار وثيقة الإعلان التي عبّرت عن وعي عميق بأهمية الدولة، والاعتراف الدولي غير المسبوق بالدولة المعلنة وافتتاح سفارات لها، ومن ثم بدء عملية السلام في مدريد والتي تبعتها اتفاقية أوسلو عام 1993. حيث كانت صيغة " الأرض مقابل السلام" المستند إليها بارقة أمل للفلسطينيين بقرب إقامة الدولة الفلسطينية. ولكن عندما حان وقت التطبيق بإنشاء أول سلطة وطنية على الأرض الفلسطينية (نواة الدولة)، اصطدمت السلطة الفلسطينية بمعيقات كثيرة قد تطيح بهذا الحلم، وتجعل تحقيقه شبه مستحيل.وكان التكتيك المتبع هو انتظار الحل الذي ستسفر عنه مفاوضات الوضع النهائي، وإرجاء البناء وحل مشكلات المجتمع لمرحلة الدولة الموعودة.

وقد حاول الجانب الإسرائيلي فرض شروطه في مختلف جولات المفاوضات مع الجانب الفلسطيني بإقامة الدولة الفلسطينية على جزء مقطّع الأوصال من الأراضي المحتلة مع الإبقاء على المستوطنات الإسرائيلية التي تحاصر القرى والبلدات الفلسطينية تحت السيطرة الإسرائيلية[1].

وتنطلق الرؤية الإسرائيلية للدولة الفلسطينية من منظور أمني وديموغرافي، ومن إدراك الإسرائيليين بحتمية قيام الدولة الفلسطينية كأحد الخيارات الحتمية لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي إلاّ أنّ هذه الرؤية لا ترقى إلى مستوى الدولة الكاملة وتعلو قليلا عن مفهوم الحكم الذاتي، فهي من منظور هذه الرؤية دولة اللا دولة[2].

---

[1] السهلي، نبيل: هل من مقومات للدولة الفلسطينية المنشودة؟ الجزيرة نت http://www.aljazeera.net/NR/exeres/1BE2099B-677F-49CE-970F-575BBF8495BA.htm

[2] شراب،ناجي: الدولة الفلسطينية...رؤى متناقضة حول المضمون والسيادة والحدود، جريدة القدس 224-1- http://www.alquds.com/node/22822008

وقد رافقت الإجراءات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية بعد اتفاقات أوسلو المعقودة في الثالث عشر من سبتمبر/أيلول 1993 تصورات إسرائيلية ترتكز إلى إنشاء سلطة فلسطينية محدودة، بحيث يتم توسيع الحكم الذاتي الفلسطيني ليمتد على 42% من مساحة الضفة الغربية دون مدينة القدس، وتكون تلك الأراضي معزولة جغرافيا بالمستوطنات القائمة والجدار العازل الذي سيمتد لنحو 720 كيلومترا، ويبتلع أكثر من 50% من مساحة الضفة الغربية البالغة 5800 كيلومتر مربع[1].

إن تفاصيل ومعالم ما قد يشكل تسوية مقبولة لدى الغالبية معروفة جداً، وذلك من خلال التركيز على الحاجة إلى التوصّل إلى اتفاقات بشأن الحدود في غضون فترة قصيرة حيث لا يرى الفلسطينيون أي ضرورة للتفاوض على خطوات تدريجية، ولكنّهم يفضّلون الاتفاق على التسوية النهائية ومن ثم العودة إلى مناقشة القضايا والتفاصيل الخاصة بالتنفيذ في وقت لاحق. ولعل ما حدث على الأرض في المناطق المحتلة هو الأكثر إثارة للاهتمام حالياً، حيث نشط رئيس الوزراء الفلسطيني سلام فياض في تنفيذ خطة استراتيجية تهدف إلى نشوء دولة فلسطينية على أرض الواقع في غضون فترة محددة بلغت السنتين وبصورة أدق مع نهاية 2011، فضلاً عن تراجع ملحوظ في عمليات المقاومة ضد الاحتلال واقتصار غالبيتها على المقاومة الشعبية كجزء من خطة فياض في الضفة الغربية[2].

من خلال الاجابة على أسئلة الدراسة ستفحص الدراسة إمكانية قيام الدولة الفلسطينية في ظل معطيات الواقع الجيوسياسي الفلسطيني المتمثل في بناء المستوطنات، وإقامة الجدار العازل، ووضع العقبات من قبل إسرائيل في طريق العملية السلمية على الرغم من الحراك النشط للحكومة الفلسطينية لبناء مؤسسات الدولة الهدف والانجازات التي حققتها السلطة في هذا المجال وإلى أي مدى يمكن لنموذج بناء المؤسسات أن يؤدي الى الدولة الفلسطينية في ظل هذه المعطيات.

---

[1] السهلي، نبيل: هل الدولة الفلسطينية مسألة وقت؟ الجزيرة نت، 2-9-2009
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E7D7E72C-DC3D-44C5-855F-38520D328E4A.htm

[2] كتاب، داوود: طريق غير مباشرة الى اقامة الدولة الفلسطينية؟ الصباح الجديد،18-3-2010
http://www.newsabah.com/look/article.tpl?IdLanguage=17&IdPublication=2&NrArticle=38097&NrIssue=1666&NrSection=6

مشكلة الدراسة

اختلفت وجهات النظر حول إمكانية قيام الدولة الفلسطينية خاصة بعد مضي ما يقارب عقدين من الزمن من الدبلوماسية الدولية التي أخذت على عاتقها تنفيذ بنود اتفاقيات السلام الفلسطينية الإسرائيلية وفي مقدمتها اتفاقية أوسلو التي لم تذكر في أي من بنودها موضوع الدولة الفلسطينية المستقلة.

وبمقارنة سريعة بين النموذج الاسرائيلي في انشاء الدولة والنموذج الفلسطيني الحالي يتضح لنا أن هناك العديد من العوامل الجيو–سياسية التي تعيق اقامة الدولة الفلسطينية على رأسها اجراءات الاحتلال على الأرض بإقامة الجدار والحواجز العسكرية المنتشرة في كافة أرجاء الضفة والتقسيمات الجغرافية لمناطق حسب الجهة المسيطرة والتي أعطت لإسرائيل السيطرة على ما يزيد عن 70% من مساحة الضفة الغربية وغزة بالإضافة إلى مئات المستوطنات المنتشرة كالأخطبوط و الجاثمة على صدور الفلسطينيين وقراهم. كل ذلك وما تعيشه الحالة الفلسطينية الداخلية من انقسام واقتتال داخلي بين حركتي فتح وحماس والمواقف الدولية والاقليمية جعل من الضروري بمكان التفكير في مدى واقعية وإمكانية قيام الدولة الفلسطينية التي لطالما حلم بها الفلسطينيون وناضلوا من اجلها.

أسئلة الدراسة

السؤال الرئيسي فرضية الدراسة : هل استطاع نموذج بناء المؤسسات أن يغير الحقائق على الأرض بحيث يجعل من حلم اقامة الدولة حقيقة؟

كما حاولت الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1 –ما هو نموذج بناء المؤسسات ومفهوم بناء الدولة؟

2– مقارنة بين نموذج المؤسسات الفلسطيني والنموذج الاسرائيلي في اقامة الدولة؟

3– ما هو واقع الدولة الفلسطينية وانجازات الحكومة الفلسطينية في هذا المجال ؟

4– ما هي اهم معوقات قيام الدولة الفلسطينية؟

5- ما هو أثر المستوطنات، جدار الفصل، السيطرة على مصادر المياه، تهويد القدس، على امكانية قيام الدولة الفلسطينية؟

6- ما هو موقف الفصائل الفلسطينية السياسي تجاه الدولة الفلسطينية؟ موقف حماس؟ موقف الجبهة الشعبية؟ موقف الديموقراطية؟ موقف الجهاد الاسلامي؟

7- ما هي المواقف الأمريكية؟ الأوروبية؟ الروسية؟

8- ما هي المواقف الاقليمية: الدول العربية؟ تركيا؟ ايران؟

9- ما النموذج المأمول لدولة المؤسسات وفق رؤية القادة والمحللين السياسيين؟

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في أنها تسلط الضوء على الانجازات الفلسطينية للوصول الى الدولة على مر السنوات القليلة الماضية من خلال الخطة التي وضعها رئيس الوزراء سلام فياض. كما أن هذه الدراسة توفر بيانات دقيقة حول عدد من المعوقات لإقامة الدولة الفلسطينية وأثرها على نموذج بناء المؤسسات الفلسطيني

قدمت الرسالة مقارنة بين الظروف التي قامت في ظلها دولة اسرائيل باستخدام نموذج بناء المؤسسات وبين النموذج الذي الذي يستخدمه سلام فياض للوصول للدولة الفلسطينية المنشودة.

يؤمل أن تقدم الرسالة رؤية واقعية للواقع الفلسطيني وكيف يمكن للقادة الفلسطينيين وصناع القرار وراسمي السياسات قراءة هذا الواقع و النظر لتجارب الآخرين تاريخياً ممن استخدموا نفس النموذج كما هو الحال في المثال الاسرائيلي والأمريكي للتغلب على كافة الصعوبات واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة المنشودة.

أهداف الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى:

1- التعرف على نموذج المؤسسات بشكل عام والنموذج الاسرائيلي في اقامة الدولة ومقارنته بالنموذج الفلسطيني

2- التعرّف على انجازات الفلسطينيين على أرض الواقع فيما يتعلق بالدولة الفلسطينية

3- التعرف على المعيقات التي تواجه خطة سلام فياض في الوصول للدولة

4- التعرف على الواقع الجيو-سياسي في الضفة الغربية وغزة وأثره على إمكانية قيام الدولة الفلسطينية

5- مخاطبة الساسة وصناع القرار حول ما الممكن والمأمول للوصول للدولة الفلسطينية.

حدود الدراسة

الحدود المكانية: بما أن الدراسة تتعلق بالدولة الفلسطينية فإن حدودها المكانية ستكون الضفة الغربية وقطاع غزة

الحدود الزمانية: من عام 1993 لغاية 2012

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للإجابة على أسئلة الدراسة بالإضافة الى المنهج المقارن أما أدوات الدراسة فهي: المقابلات الفردية مع عدد من القادة والمحللين السياسيين.

فصول الدراسة

الفصل الأول: مفهوم دولة المؤسسات -اسرائيل نموذجاً

الفصل الثاني:واقع الدولة الفلسطينية: انجازات وتطورات

الفصل الثالث: معيقات اقامة الدولة الفلسطينية أو الواقع الجيوسياسي

نتائج وتوصيات

الدراسات السابقة

معظم الدراسات الحديثة حول موضوع الدولة الفلسطينية هي عبارة عن تقارير سياسية أو ندوات أو مقابلات صحفية، ركّزت في غالبيتها على اتفاقيات السلام الفلسطينية– الإسرائيلية ودورها في إيجاد دولة فلسطينية والسيناريوهات المحتملة لهكذا موضوع

الباحث ناثان.ج. براون قام عام 2008 في دراسة بعنوان: "**زوال حل الدولتين**" تحدث فيها عن الخيارات البغيضة المتوفرة في جعبة السياسيين لحل قضية إقامة الدولة الفلسطينية والتي تضمنت العودة إلى حل الدولتين، والذي يعتبر الخيار الأكثر جاذبية. فيما تحدث الكاتب عن الخيار الثاني وهو حل الدولة الواحدة المزدوجة القومية واعتبر التعايش المؤقت هو الخيار الثالث، أما الرابع فقد اتخذ طابعاً عسكريا وهو الانتصار العسكري الإسرائيلي، كما تطرق ناثان إلى خيارات الإدارة الأمريكية الحالية. وستقدم الدراسة الحالية تحليلا لمعوقات إقامة الدولة الفلسطينية بالإضافة لتصورات القيادة الفلسطينية إلى كيفية تحقيق هذا الهدف.

تحدث الكاتب **عبد العزيز سرحان** في كتابه: "**مقدمة لدراسة الدولة الفلسطينية (1989)**"، عن قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي فيما يتعلق بالشعب الفلسطيني، والإقليم، والحدود، والاعتراف، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وما يتعلق بشبهات الإرهاب، وحقوق الأقليات، و الجرائم الدولية التي ترتكبها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني. وأشار الكاتب الى استعانة الصهيونية العالمية بتزييف الحقائق التاريخية والدينية والقانونية لاغتصاب فلسطين. وكذلك بما يتعلق بالحقوق الإقليمية للشعب الفلسطيني، والوضع القانوني لفلسطين عند انشاء منظمة الأمم المتحدة لغاية 1989، وتقسيم تلك الحقبة إلى فترات زمنية اختلف بها الوضع السياسي والقانوني للحقوق الاقليمية للشعب الفلسطيني.

ورغم أهمية هذا الكتاب إلا أن الفترة الزمنية التي تضمنها كانت لغاية عام 1989. وهذا يعني الحاجة لتتبع التطورات العديدة والتي لابدّ من الحديث عنها. وهو ما ستقوم الباحثة به من خلال هذه الرسالة.

الكاتب **زهير المخ** في دراسة بعنوان "**الإمكانات الواقعية لقيام دولة فلسطينية**" والتي نشرت عام 2002 فقد رصد فيها مقومات قيام الدولة الفلسطينية من حيث الموارد الطبيعية، وإمكانات النمو الاقتصادية، والطاقة البشرية المؤثرة في قيام دولة فلسطينية وبقائها واستمراريتها. وأشار الكاتب إلى الدور المهم للزراعة في الضفة الغربية والقطاع، وإلى محتوى جوف الأرض. كما تحدث عن مؤشرات تتعلق بمساحة الأرض واستغلال السطح الأرضي. وخلص الكاتب إلى أنه ضمن إطار خلق التوازن بين الموارد البشرية والطبيعية، فإن الدولة الفلسطينية في حال قيامها سوف تكون قادرة على رفع عائد الفرد إلى مستوى قريب من مستويات الدول المجاورة. واعتبر أنه من الطبيعي أن لا تكون هذه الدولة معزولة عن جوارها الإقليمي. على أن انفتاحها على الأسواق العربية سيكون أحد الأسباب الجوهرية لقابليتها واستمراريتها. وهنا يلاحظ أن الكاتب وضع تصوره للدولة بعيداً عن ظروف الاحتلال القائمة وفنّد إمكانية قيام الدولة في ظل الموارد المتوفرة بغض النظر عن معيق الاحتلال.

التقدير الاستراتيجي رقم (17) الصادر عن مركز الزيتونة للأبحاث في لبنان(2009) تحدث عن مستقبل الدولة الفلسطينية في ظل (حل الدولتين) من خلال عرض ثلاثة سيناريوهات محتمله تحكم المستقبل السياسي للفلسطينيين: أولها قيام الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة. وثانيها قيام دولة فلسطينية مؤقتة على خلفية إطالة أمد واستمرار عملية المفاوضات قبل الوصول للسلام الشامل. وثالثها يرجح استمرار سيناريو سلطة الحكم الذاتي على حاله بسبب توقف المفاوضات وعدم توفّر إمكانية اقتراب الحد الأعلى الإسرائيلي للحد الأدنى الفلسطيني.وقد خلص التقرير الى مجموعة مقترحات أهمها: إعادة الاعتبار إلى " الاجماع الوطني" الفلسطيني حول وثيقة الوفاق، ومنع إسرائيل من الاستفادة من غطاء مشروع التسوية في تمرير مخططاتها في تهويد القدس والضفة الغربية وإفراغ الدولة الفلسطينية المحتلة من محتواها.

الفصل الأول

نموذج بناء المؤسسات

اسرائيل نموذجاً

الفصل الأول

نموذج بناء المؤسسات – اسرائيل نموذجاً

1. 1 مفهوم بناء الدولة

ينتشر مصطلح بناء الدولة بين السياسيين والمنظمات الدولية، ونشرات الأخبار، وأبحاث العلماء، لكن تعريفاً واحداً موحداً لم يوجد بعد. ولذلك فإن مفهوم بناء الدولة يشمل تأسيس نظام الحكم في دولة ما، وتطوير المؤسسات التي توفر مستوى اقتصادي مقبول وعدالة اجتماعية بين المواطنين[1].

وقد اختلفت الممارسات والنظريات السياسية في بناء الدول، فمنها ما ركزّ على بناء مؤسسات حكومية تابعة ومخلصة ومستقرة سياسياً. وتفضيل المصالح الجيوسياسية والاقتصادية للشعب على الفئات المحلية، عملاً بنظرية الواقعية السياسية. ومنها ما يحتاج إلى بناء دعم شعبي واسع من خلال إنشاء مؤسسات ديمقراطية ونشر الإصلاحات الاقتصادية. ويستند هذا الفكر في بناء الدولة على ليبرالية المنتصر في نظرية بناء الدولة وممارستها.

أما الفكر السياسي الحديث في بناء الدول، فيدرس شرعية الدول الجديدة من خلال دعم الأمن والخدمات العامة الأساسية لشعوبهم. ويرتكز في ذلك على نظرية العقد الاجتماعي التي تنص على أن شرعية الدول تأتي من تأمينها وبفاعلية الحاجات الأساسية للسكان[2].

لكن بناء أي دولة يجب أن يرتكز على قانون ذاتي حقيقي أصيل بالدرجة الأولى، وخلق مؤسسات حكومية فعّالة، وتكافؤ ثقافي، والحاجة إلى توجهات استراتيجية.

ستركز الباحثة في الجزء التالي على مفهوم دولة المؤسسات وما هي أهم التحديات التي قد تواجه أي دولة تستخدم هذا النموذج في بناء الدولة ومن ثم في الجزء الثاني سنتطرق

---

[1] Jayne Carson (2003). **Nation-Building, The American Way**. U.S. Army War College. P.2

[2] David Lake (2010). The Practice and Theory of US State building. Journal of Intervention and State Building, 4(3), , p. 257

للنموذج الاسرائيلي كمثال ونقارنه بالنموذج الفلسطيني الذي أعلنه سلام فياض ضمن خطة الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة.

بناء الدولة باستخدام نموذج بناء المؤسسات

هناك اتفاق عالمي على أن الدولة بحاجة لمؤسسات قوية ولكن لا تزال آليات تعزيز وانشاء هذه المؤسسات موضع نقاش وتختلف من دولة لأخرى.

يمكن تعريف نموذج بناء المؤسسات بأنه خلق قدرات الحكم، حيث أنه ينطوي على تفكيك في حالات معينة وإعادة تشكيل المنظمات والمؤسسات القديمة- القانونية والادارية والاقتصادية والاجتماعية وتحسين كفاءة وفعالية المؤسسات القائمة واستعادة المؤسسات المدمرة نتيجة النزاعات أو الكوارث وتعزيز الكفاءة المهنية للسلطات. وكما هو واضح يستخدم هذا النموذج في حالات الدول التي تعيش أزمات لأن البناء المؤسسي في الغالب يكون ضعيفاً وتعاني هكذا دول من عدم الكفاءة على نطاق واسع وانعدام الشفافية علاوة على انخفاض حاد في الخدمات الأساية كالتعليم والصحة وبالتالي تتفاقم المشاكل في حالات الصراع الى أبعد مما ذكر[1].

ونظراً للفساد وانهيار الدولة فإن العديد من المانحين يقدمون مساعداتهم سعياً لتوفير الخدمات الأساسية وتبدأ العمل على بناء القدرات المحلية لصنع القرار وبناء القدرات الادارية لمساعدة الدول للقيام بدورها تجاه شعوبها.

وبذلك يمكن الاستنتاج إنّ قدرات الدولة في بناء وتأصيل النظام المؤسسي الفعّال وتأمين استمراريته بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية ممكن تحقيقها في حالة توفر الكفـــاءات البشـــرية والمهارات والادارية المستندة الى هيكيلة واضحة منظمة بعيدة عن الفساد الاداري.

[1] See http://www.sais-jhu.edu/cmtoolkit/approaches/statebuilding/institution-building.htm

1. 2 المشروع الإسرائيلي في بناء دولة إسرائيل

جاء مشروع إعلان دولة إسرائيل ليضمن ما سعى اليهود إليه، فقد نص الإعلان من حيث مقومات تأسيس الدولة على:

"أرض إسرائيل هي مهد الشعب اليهودي، هنا تكونت شخصيته الروحية والدينية والسياسية، وهنا أقام دولة للمرة الأولى، وخلق قيماً حضارية ذات مغزى قومي و إنساني جامع، وفيها أعطى للعالم كتاب الكتب الخالد.بعد أن نفي عنوة من بلاده حافظ الشعب على إيمانه بها طيلة مدة شتاته، و لم يكف عن الصلاة أو يفقد الأمل بعودته إليها واستعادة حريته السياسية فيها. سعى اليهود جيلاً تلو جيل مدفوعين بهذه العلاقة التاريخية والتقليدية إلى إعادة ترسيخ أقدامهم في وطنهم القديم، وعادت جماهير منهم خلال عقود السنوات الأخيرة.. جاءوا إليها رواداً ومدافعين، فجعلوا الصحارى تتفتح وأحيوا اللغة العبرية وبنوا المدن والقرى، وأوجدوا مجتمعًا نامياً يسيطر على اقتصاده الخاص وثقافته.. مجتمعاً يحب السلام لكنه يعرف كيف يدافع عن نفسه، وقد جلب نعمة التقدم إلى جميع سكان البلاد و هو يطمح إلى تأسيس أمة مستقلة.

واعترف وعد بلفور الصادر في 2 نوفمبر (تشرين الثاني) 1917 بهذا الحق، وأكده من جديد صك الانتداب المقرر في عصبة الأمم، وهي التي منحت بصورة خاصة موافقتها العالمية على الصلة التاريخية بين الشعب اليهودي وأرض إسرائيل واعترافها بحق الشعب اليهودي في إعادة بناء وطنه القومي.

وسوف تفتح دولة إسرائيل أبوابها أمام الهجرة اليهودية لتجميع شمل المنفيين، وسوف ترعى تطور البلاد لمنفعة جميع سكانها دون تفرقة في الدين أو العنصر أو الجنس.

وسوف تضمن حرية الدين والعقيدة واللغة والتعليم والثقافة، وسوف تحمى الأماكن المقدسة لجميع الديانات وسوف تكون وفية لمبادئ الأمم المتحدة.إن دولة إسرائيل مستعدة للتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وممثليها على تنفيذ قرار الجمعية العامة في 29 نوفمبر (تشرين الثاني) 1947، وسوف تتخذ الخطوات الكفيلة بتحقيق الوحدة الاقتصادية لأرض إسرائيل بكاملها.

وإننا نناشد الأمم المتحدة أن تساعد الشعب اليهودي في بناء دولته، ونحن نستقبل دولة إسرائيل في مجتمع أسرة الأمم. ونناشد السكان العرب في دولة إسرائيل وسط الهجوم الذي يشن علينا ومنذ شهور أن يحافظوا على السلام، وأن يشاركوا في بناء الدولة على أساس المواطنة التامة القائمة على المساواة والتمثيل المناسب في جميع مؤسسات الدولة المؤقتة والدائمة.

إننا نمد أيدينا إلى جميع الدول المجاورة وشعوبها عارضين السلام وحسن الجوار، ونناشدهم إقامة روابط التعاون والمساعدة المتبادلة مع الشعب اليهودي صاحب السيادة والمتوطن في أرضه. إن دولة إسرائيل على استعداد للإسهام بنصيبها في الجهد المشترك لأجل تقدم الشرق الأوسط بأجمعه.وإننا نناشد الشعب اليهودي في جميع أنحاء المنفى الالتفاف حول يهود أرض إسرائيل ومؤازرتهم في مهام الهجرة والبناء والوقوف إلى جانبهم في الكفاح العظيم لتحقيق الحلم القديم.. ألا و هو خلاص إسرائيل"[1].

وهكذا يتضح من إعلان دولة إسرائيل، استنادها على عدد من المقومات لقيام الدولة، وهي:

1. الحق التاريخي.
2. العلاقة بالقوى الاستعمارية.
3. القوة القانونية.
4. قوة التقدم والحرية والمساواة.

وتعزيزاً لمشروع مأسسة الدولة في إسرائيل، فقد تكونت قوة عسكرية مؤسسة وفق كل معايير المنظمات العسكرية بل الجيوش النظامية. واستعانت المؤسسات اليهو– صهيونية الناشطة بكل الإمكانيات لتكوين وبناء القوة العسكرية. ولم تتوقف عملية تكوين وبناء المؤسسة العسكرية عند حد إقامة الجيش الإسرائيلي في العام 1948 وهو عمليًا توحيد كافة المنظمات العسكرية

[1] إعلان دولة إسرائيل

العاملة في ميدان محاربة الفلسطينيين والعرب، بل في متابعة بناء قوة إسرائيل العسكرية والأمنية للدفاع عن إسرائيل وتوسيع مساحتها بذريعة توفير الأمن لسكانها، ولمواجهة الجيوش العربية وتفتيت الوجود الفلسطيني بكافة عناصره ومركباته الاجتماعية والسياسية والعسكرية والاقتصادية والحضارية لتبقى فلسطين فريسة للمنظمات العسكرية الصهيونية ثم للجيش الإسرائيلي[1].

والفائدة من وجود المؤسسة العسكرية الإسرائيلية أنها تجمع في بنائها التنظيمي كافة الأجزاء المناظرة لأجهزة الدولة، بمعنى أنها قادرة على إدارة دفة البلاد من خلال هيئة الأركان الإسرائيلية، كما أن أعضاء المؤسسة يضعون نصب أعينهم الاستفادة من مناصبهم في المجتمع، حتى بعد التقاعد، لصالح الدولة والمؤسسة معا[2].

وكان تيودور هرتزل ذو الأصول البولندية والذي أسس الصهيونية السياسية أول من وجه الدعوة لعقد مؤتمر بازل في سويسرا عام 1897، وقد حدّد مؤتمر بازل حينها الأهداف الصهيونية في " خلق وطن للشعب اليهودي بفلسطين يضمنه القانون العام" باستخدام الوسائل التالية[3]:

1- أن يقوم العمال الزراعيون والصناعيون اليهود باستعمار فلسطين وفق أسس معينة.

2- ربط اليهودية العالمية وتنظيمها بشكل يتلاءم مع كل دولة مع المنظمات المحلية والدولية.

3- تقوية الشعور والوعي القومي اليهودي.

4- البدء بالخطوات الممهدة للحصول على الموافقة الحكومية لتحقيق الأهداف الصهيونية.

---

[1] جوني منصور وفادي نحاس (2009). المؤسسة العسكرية في إسرائيل.. تاريخ، واقع، استراتيجيات وتحولات. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية. الموقع الإلكتروني للمركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية http://www.madarcenter.org/pub-details

[2] الموقع الإلكتروني لجريدة الأهرام الرقمية http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=217922&eid=2555

[3] حسين، عبد الرحيم، **النشاط الصهيوني خلال الحرب العالمية الثانية(1939-1945)**، ط1،بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1984، ص51

ورأى هرتزل أن هناك حاجة لهيئتين لتنفيذ البرنامج السابق: جمعية لليهود والتي تمثلت لاحقاً في المنظمة الصهيونية العالمية وشركة يهودية تطورت فكرتها حتى أطلق عليهـــا اســـم الوكالة اليهودية والتي لعبت دوراً كبيراً في تشجيع اليهود على الهجرة والاستقرار في فلســـطين من خلال تقديم كافة التسهيلات والإجراءات الخارجية وداخل البلاد.

وتم مناقشة عدد من المشاريع المقترحة حول شكل ودور الشركة اليهودية التي ذكرها هرتزل وبعد نقاشات عديدة بين مفكرين يهود وبريطانيين تم الاتفاق على " إنشاء شركة قومية يهودية لاستثمار الأراضي والاهتمام بإسكان المهاجرين وتنمية اقتصاديات البلاد"[1].

ويتضح من خلال عرض الجهود الصهيونية اليهودية في بناء دولة إســـرائيل، أن هـــذا البناء تمّ على مرحلتين:

المرحلة الأولى

تمثلت المرحلة الأولى في خلق فكرة الشعب اليهودي من خلال الهجرة، وخلق الدولـــة من خلال مؤتمر بازل.

أولاً: خلق فكرة الشعب / الهجرة

لعلّ من الندرة أنّ دولة استثمرت كل الإمكانات المتاحة لديها ولدى غيرها؛ لتبني نفسها، كتلك التي استثمرتها دولة إسرائيل، فلقد سوّق الصهاينة أنفسهم كشعب وعُوملوا على أنّهم شعب قبل أن يكونوا شعباً. وتوحي هذه الفكرة بأن العنصر الأساس والمكون الرئيس للدولة، والمتمثل في الشعب كان حاضراً وممثلاً قبل وجود دولة إسرائيل. ولقيت هذه الدولة رعايـــة سياســـية، حولتها من وعد إلى حقيقة[2].

---

[1] سليم، محمد، **نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين منذ انشائها وحتى قيام دولة اسرائيل 1922-1948**، ط1، بيـــروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1982، ص ص 11-19

[2] رائف زريق. **دليل إسرائيل العام 2011**، ط1، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2011، ص22.

وقد ساعد في ذلك سن الاستعمار البريطاني قانوناً لتشجيع هجرة اليهود إلى فلسطين وهو قانون يعطي الأولوية للمهاجر اليهودي الذي يملك مبلغاً أقل من ألف جنيه استرليني وهذا ما دفع العديد من أثرياء اليهود للهجرة إلى فلسطين في أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية عام 1929مستفيدين من هذا القانون.[1]

ويشار إلى أن الوكالة اليهودية عملت بجهد كبير لاستيعاب الأعداد الكبيرة من المهاجرين في مجالات الصناعة والأشغال العامة بشكل خاص من خلال التعرف على احتياجات المهاجرين وتدريب ما يسمونهم الهالوتز (الطلائع) لمنع استغلالهم كما قامت ببناء المدارس الليلية و يتم فيها تدريب الشباب على الصناعة وأنشأت مدارس الأطفال في المستوطنات العمالية ووفرت الخدمات الصحية من خلال إنشاء مستشفى عين حارود عام 1927 ودار للنقاهة في مستوطنة موتزا.[2]

ولدعم الأعمال التجارية والبناء قامت بإنشاء شركة مقاولات للأشغال العامة واهتمت جدا برؤوس الأموال والتجار أينما وجدوا وركزت على تشغيل العمال اليهود فقط حسب مبدأ العمل العبري والذي يفرض على أصحاب العمل تشغيل عمال يهود فقط بالرغم من ارتفاع أجورهم مقارنة بالعامل العربي وأرغم أصحاب العمل على الامتثال لهذا المبدأ بسبب تهديدهم بعدم توفير التسهيلات اللازمة لتصدير وأسست حسب الحاجة وتوسع مقتضيات العمل أجسام أخرى تدعم هذا القطاع وتساعد في تقديم الخدمات اللازمة مثل" المكتب الفني للمعلومات" ومؤسسة التنسيق بين الهيئات العلمية والفنية في فلسطين ووضعت قوانين وإجراءات تحد وتحل الخلافات التي كانت تظهر بين العمال ومستخدميهم ونتيجة لكل ذلك ارتفع عدد العمال اليهود في فلسطين من أربعين ألفاً عام 1933 إلى 46 ألفاً عام 1935.[3]

---

[1] سماره، عادل، **الاقتصاد السياسي الصهيوني المعجزة الوظيفية**، ط1، رام الله، مركز المشرق /العامل للدراسات الثقافية، 2008، ص ص 32-36

[2] سليم، محمد، **نشاط الوكالة اليهودية**، ص ص 421-450

[3] المرجع سابق، ص ص 450-491

ثانياً: خلق فكرة الدولة / مؤتمر بازل

تم تحديد معالم وقسمات الحركة الصهيونية وأهدافها في مؤتمر بازل المنعقد عام 1897 بمدينة بازل في سويسرا وتم أيضاً توثيق عرى التحالف بين المخططات الصهيونية والمخططات الاستعمارية وهو التحالف الذي تمخض عنه ولادة الكيان الصهيوني وتقديم كل الدعم والمساندة له لغاية يومنا هذا.

وكانت الفكرة قائمة على اقتراح هرتزل في ذلك المؤتمر القائم على زرع دولة قوية وغربية في المنطقة العربية وهذه القوة هي الكيان الصهيوني ووجد الغرب ضالته في هذا الاقتراح لأنه كان يهدف إلى إقامة دولة تكون بمثابة قاعدة سياسية واقتصادية يحقق بها مصالحه السياسية والاقتصادية وتحول دون قيام دولة عربية موحدة. ويظهر دعم بريطانيا لهذه الفكرة لاحقاً من خلال توصية تم رفعها نتيجة مؤتمر لندن لرئيس وزراء بريطانيا في ذلك الوقت" هنري كامبل بانرمان" نصت على " أن إقامة حاجز بشري وغريب على الجسر البري الذي يربط أوروبا بالعالم القديم ويربطهما معاً بالبحر المتوسط بحيث يشكل في هذه المنطقة وعلى مقربة من قناة السويس قوة عدوة لشعب المنطقة وصديقة للدول الأوروبية ومصالحها..."[1]

ويعتبر قيام دولة اسرائيل نتاج عمل دؤوب قامت به الحركة الصهيونية التي لم تترك طريقة أو أسلوباً إلا واتبعته بل وابتدعت أساليب جديدة من أجل الوصول لأهدافها حتى لو اضطرها الأمر للكذب والخداع وتزوير الحقائق التي تربط أرض فلسطين باليهود تاريخياً وعقائدياً. وقد سخر اليهود الدين كأداة لخدمة مصالح الحركة الصهيونية لتأمين الأسواق الخارجية لمصالحهم الاقتصادية.[2]

ويؤكد رجاء جارودي في كتابه "الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية" على المقولة السابقة بخصوص استعمال الدين من أجل المصالح وليس كدافع من أجله أقيمت دولة اسرائيل بل الحقيقة أن قيام اسرائيل هو عقيدة سياسية وعقيدة قومية وعقيدة استعمارية[3].

---

[1] المملكة المتحدة، بريطانيا، العلاقات البريطانية الصهيونية، أنظر الموقع الالكتروني www.islamicnews.net

[2] القشطيني، خالد: **تكوين الصهيونية**، ط1، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1986، ص 17

[3] جارودي، رجاء: **الأساطير المؤسسة للسياسة الاسرائيلية**، ط1، القاهرة، دار العز العربي، 1996، ص ص 17-18

ولتعزيز مفهوم القومية والتغلغل في المجتمعات اليهودية أينما وجدت على مبدأ هرتزل الذي تطرق له هرتزل في كتابه" الدولة اليهودية" الذي دعا فيه الى مشاركة اليهود الصهيونيين وغير الصهيونيين في برنامج بناء الدولة وهذه الفكرة هي نفسها التي تبناها وايزمان ووضع مخططاً ليسوق فكرته بين يهود العالم من خلال دراسة طبيعة تركيب التجمعات اليهودية في بريطانيا وبعد دراسة التركيبة الاجتماعية عمد فريق وايزمان الى الاحتكاك المباشر مع مراكز القوى في المجتمع اليهودي البريطاني باذلاً كل ما في وسعه للتأثير عليها وكسب دعمها.[1]

ويعتبر هذا الأسلوب من أهم أساليب استراتيجية الدعاية الصهيونية التي استخدمتها الوكالة اليهودية والتي تقوم على تكييف وسائل العمل وفق البناء الاجتماعي استناداً على النظرية القائلة بأن الناس لرأي أو وجهة نظر ما، اذا اعتنقها أو أيدها أشخاص أو جماعات تمثل مكانة في المجتمع الذي ينتمون اليه.

قال وايزمان في معرض تعداده لانجازات فريقه خلال اجتماع الوكالة الموسع في زيوريخ عام 1929: " لقد لعبنا نفس الدور الذي لعبته مع اليهود الأمريكيين- في بولندا وانجلترا وهولندا وكل بلد فيها يهودي حتى أمكن استقطاب كل الرجال... لقد جمعت الوكالة بين كل الجماعات المرموقة التي شهدناها في وقتنا، فأمكن تمثيل كل الطبقات...من ليون بلوم، ذللك الزعيم الاشتراكي الكبير...إلى العالم ألبرت أينشتاتين، والشاعر حاييم نحمان بيالايك"[2].

المرحلة الثانية

تمثلت المرحلة الثانية في الحصول على الإقرار الدولي، وبناء مؤسسات الدولة التي ساهمت جاهزيتها في اعلان دولة اسرائيل في اليوم الذي خرجت فيه القوات البريطانية من فلسطين كقوة انتداب.

[1] سليم، محمد، **نشاط الوكالة اليهودية**، مرجع سابق، ص 27

[2] المرجع السابق، ص 101

أولاً: الإقرار الدولي

ويتمثل الاقرار الدولي بالقرارات والتعهدات الدولية على رأسها وعد بلفور وصك الانتداب وقرار التقسيم رقم 181 الصادر عن الأمم المتحدة من جهة إضافة الى الدعم الدولي الكبير من قبل بريطانيا ومن ثم أمريكا التي بدأ دورها لاحقاً بعد سطوتها عقب الحرب العالمية الأولى ومن ثم الدور الروسي الذي تطور ايجابياً في الأربعينيات بشكل خاص من جهة أخرى.

1- وعد بلفور:

صدر وعد بلفور وهو عبارة عن رسالة من وزير الخارجية البريطاني آرثر جيمس بلفور الى اللورد ليونيل ولتر روتشيلد زعيم التجمع البريطاني اليهودي بغرض إرسالها إلى الاتحاد الصهيوني. ويعد هذا الوعد من المراحل المهمة في تطور الكيان الصهيوني والذي بموجبه تعهد بلفور بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين[1].

ويشار أن إعلان الاستقلال الإسرائيلي استخدم هذه الوثيقة كأساس قانوني لتبرير اعلان استقلال دولة إسرائيل.

وقد دفع وعد بلفور اليهود للهجرة إلى فلسطين في حرب الحركة الصهيونية آنذاك لتغيير الواقع الديموغرافي حيث قفز عدد اليهود في ظل الانتداب البريطاني من 83794 نسمة في العام 1922 إلى 608230 نسمة في العام 1946 ولا شك أن الأرقام المسجلة في الفترة الممتدة بين 1941-1951 كانت الأكثر إثارة للاستهجان حيث في حين دخل ما مجموعه 619305 شخص من اليهود خلال الفترة إياها طرد 865067 فلسطيني بين العامين 1947 و1948 الأمر الذي يؤكد عملية " استبدال بالجملة" للسكان الأصليين بسكان يهود قدموا من دول مختلفة[2].

---

[1] نص وثيقة وعد بلفور

[2] عبد الله، داوود، **قانون العودة الإسرائيلي وتأثيره على الصراع في فلسطين**، بيروت، مركز العودة الفلسطيني، 2008، ص 81

2- صك الانتداب والدعم البريطاني:

أدّت الجهود الدبلوماسية اليهودية والبريطانية إلى قرار الانتداب على فلسطين في 19 نيسان من العام 1920 في مؤتمر سان ريمو وكان القرار متضمنا لتصريح بلفور حول إنشاء وطن قومي لليهود. وتبع ذلك نجاح آخر للحركة اليهودية وذلك حين أعلن مجلس عصبة الأمم صك الانتداب على فلسطين في 6 حزيران 1921 الذي نصت المادة الرابعة منه على الاعتراف بوكالة يهودية ملائمة لإدارة شؤون فلسطين. فيما تضمنت كل من المادة السادسة والحادية عشرة قرارات تدعو إلى تسهيل هجرة اليهود وتشجيع استغلالهم في الأراضي الأميرية والأراضي الموات إضافة إلى مساهمة الوكالة في تسيير الأشغال والمصالح العامة خدمة للبلاد[1].

ومنذ السنوات الأولى للانتداب عملت بريطانيا على خلق دولة اسرائيل ما بين الأعوام 1920-1929 والتي انشئ خلالها هيكل الدولة فقامت بتعيين المندوب السامي هربرت صموئيل وهو صهيوني، عمل على أن يحتل اليهود المناصب العليا والمؤثرة في مؤسسات الانتداب البريطاني كما وضع قوانين سهلت انشاء حرس للمستعمرات تحول في النهاية الى جيش اسرائيل وشركات مياه وكهرباء وطرق ومساحة التي تحولت الى وزارات لاحقاً. وللاهتمام بالعمال أنشأت الهستدروت[2].

وقد لعبت بريطانيا دوراً كبيراً في تعيين الوكالة اليهودية كهيئة عمومية في صك الانتداب الذي نصت المادة الرابعة منه على" يعترف بوكالة يهودية ملائمة كهيئة عمومية لإسداء المشورة إلى إدارة فلسطين والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية وغير ذلك من الأمور...) وفي الوقت ذاته تجاهل صك الانتداب الشعب الفلسطيني الذي أقيم الانتداب من أجل رفاهيته واستقلاله لا بل وضعت مسودة صك الانتداب من قبل الحكومة البريطانية بالتشاور اللصيق مع زعماء الحركة الصهيونية[3]. يشار أن بريطانيا ركزت سياستها في فلسطين على تنفيذ 3 تعهدات

---

[1] سليم، محمد، **نشاط الوكالة اليهودية**، مرجع سابق، ص 22

[2] أبو ستة، سلمان، حدود فلسطين مدخل الى الاستعمار، 2004، موقع هيئة أرض فلسطين، أنظر http://www.plands.org/arabic/articles/039.html

[3] **الموسوعة الفلسطينية**، المجلد السادس، ط1، بيروت، 1990، ص 14

متضمنة في صك الانتداب وهي: " وضع البلاد في الأحوال السياسية الاقتصادية والإدارية التي تسمح بإقامة الوطن القومي اليهودي وتسهيل الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وتشجيع الاستيطان اليهودي فيها بالتعاون مع الوكالة اليهودية"[1].

3- قرار التقسيم رقم 181:

واستمرت بريطانيا برفض أي تدخل خارجي بما يحدث في فلسطين معتبرة إياه شأناً داخلياً واحتجت على العديد من القرارات والتوصيات الصادرة عن مجلس الأمن أو الجمعية العمومية حتى عام 1946 عندما قررت تدويل القضية وذلك فقط عندما تأكدت أن الظروف الدولية مواتية لإنشاء الدولة اليهودية[2]. وبالرغم من امتناعها على التصويت على قرار التقسيم رقم 181 أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 29 نوفمبر 1947 القرار رقم 181 القاضي بتقسيم فلسطين على اعتبار أن إقامة دولتين إحداهما عربية والأخرى يهودية وتدويل القدس هما أفضل حل للمشكلة الفلسطينية، وبشكل عام، رحب الصهاينة بمشروع التقسيم، بينما شعر العرب والفلسطينيون بالإجحاف.[3].

يشار إلى أن القرار فاز بالأكثرية بأغلبية 33 صوتاً مقابل 13 صوتاً وامتناع 10 دول من ضمنها بريطانيا عن التصويت[4]. وقد جاء في البند الثالث منه ما يلي:

" تنشأ في فلسطين الدولتان المستقلتان العربية واليهودية، والحكم الدولي الخاص بمدينة القدس وذلك بعد شهرين من تمام جلاء القوات المسلحة التابعة للسلطة المنتدبة على ألا يتأخر ذلك في أي حال عن 1 تشرين الأول1948"[5]

إلا أن التاريخ يثبت أن بريطانيا كانت المخطط الأول لإصدار هذا القرار وتنفيذه. حيث ساعدت اليهود من خلال إمدادهم بالسلاح والمؤن لقمع الثورة الفلسطينية وكما باعوا لليهود

---

[1] سليم، محمد، **نشاط الوكالة اليهودية**، ص 23

[2] **الموسوعة الفلسطينية**، مرجع سابق، ص 14

3 أنظر الموقع الالكتروني http://www.alquds.com/news/article/view/id/313508

[4] علاونة، كمال: **خريطة الطريق وانتفاضة الأقصى والسلام المفقود**، ط1، نابلس، 2004، ص ص 130-131

[5] وثيقة نص القرار 181

مطارات ومعسكرات بكامل عتادها عندما تحين ساعة انسحاب الاستعمار. وقد انسحبت القوات البريطانية خلال شهري شباط وآذار 1948من مساحات وأراضي واسعة تقع فيها المستوطنات الإسرائيلية وسلموها للوكالة اليهودية. خلال هذه الفترة نشط اليهود في استيراد الأسلحة والمؤن والمتطوعين من أنحاء مختلفة في العالم. وإمعاناً في دعمها اللا مسبوق لليهود قامت بريطانيا بتقديم موعد انسحابها من فلسطين إلى يوم 14-5-1948 لتمكن اليهود من إعلان دولتها عشية اليوم ذاته[1].

4- الدعم الأمريكي:

كما سلف تبين أن بريطانيا كانت الحاضنة الأولى للكيان الصهيوني أما أمريكا فهي الأم الراعية لهذا الكيان وقد بدأ دورها بالظهور خلال الحرب العالمية الثانية حيث دفع دور أمريكا القيادي في هذه الحرب إلى تحويل تركيز نشاط الحركة الصهيونية إليها منذ مؤتمر بلتيمور2 عام 1942، علماً بأنها كانت تبدي تأييدها ودعمها للمشروع الصهيوني والصهيونية منذ كانت الصهيونية فكرة في العقل الاستعماري[3].

لم يبرز دور الولايات المتحدة إلا بعد الحرب العالمية الأولى التي شهدت تطوراً نوعياً في نشاط ومكانة الحركة الصهيونية في الولايات المتحدة نتيجة إعلان الرئيس الأمريكي ويلسون تأييده لوعد بلفور إضافة إلى تولي لويس براندیز رئاسة الحركة الصهيونية في أمريكا. وذلك أدى إلى زيادة أعضاء الحلكة الصهيونية وزيادة الدعم المالي المقدم لليهود في فلسطين بشكل خاص. وتمكن اليهود من توثيق العلاقة مع الإدارات الأمريكية المتعاقبة خاصة في عهد ويلسون الذي ربطته علاقة صداقة قوية مع لويس رئيس الحركة الصهيونية حيث بلغت التبرعات التي قدمتها المنظمة الصهيونية الأمريكية 100 مليون دولار في الفترة ما بين 1929 و1939. وقد

---

[1] **الموسوعة الفلسطينية**، مرجع سابق، ص 14

[2] أنظر مصدر الوثيقة الخاصة بقرارات مؤتمر بالتيمور، الموقع الالكتروني #http://www.idsc.gov.ps/sites/nakba/nakba48/1942.html

[3] الشريف، محمد، طبيعة الأسس والعلاقات الأمريكية الصهيونية، موقع باحث، الموقع الالكتروني http://www.bahethcenter.net/A.W/oldsite/derasat/derasat11/tabe3t_alosos.htm

تشكلت في الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 1941 أول مجموعة ضغط صهيوني قوامها 700 عضو منهم ستة أعضاء في مجلس الشيوخ الأمريكي وقد وضعت هذه المجموعة على رأس أولوياتها خلق قناعة لدى ساسة أمريكا "بالأهمية الإستراتيجية لإقامة دولة يهودية" في دعم مصالح أمريكا في منطقة الشرق الأوسط[1].

وبدأت الجماعات الصهيونية بالضغط إعلاميا وجعلت من أمريكا منبراً لها لبث بياناتها ودعواتها لدعم اليهود واتخذ الصهاينة اليهود الأمريكان من الولايات المتحدة الأمريكية منبراً إعلامياً وسياسياً هاماً عشية اندلاع الحرب العالمية وتم تشكيل " لجنة الطوارئ الصهيونية"التي عقدت مؤتمراً في فندق بالتيمور عرف باسم مؤتمر بالتيمور ما بين 9-11-5-1942 والذي شكل نقطة تحول تاريخية للحركة الصهيونية حيث جاء في وقت بدأت موازين القوى العالمية فيه تتغير لصالح الولايات المتحدة الأمريكية الذي دعا في ختام جلساته إلى أهمية فتح باب الهجرة لليهود إلى فلسطين وتحويلها إلى كومنولث ذو غالبية يهودية ودمجه بالعالم الديموقراطي الجديد في طريقة ذكية لربط مصير ومصالح الحركة الصهيونية بمثيلتها الأمريكية وليس بالمملكة البريطانية[2].

وقامت أمريكا بتسخير جل اهتمامها للحصول على تأييد دولي لفكرة إقامة الدولة اليهودية في فلسطين والاعتراف بها عند قيامها وقبولها عضواً في الأمم المتحدة ودمجها في المنطقة العربية. وكان الرئيس يرومان هو من خاطب رئيس الحكومة البريطانية عام 1945 لإدخال 100 ألف يهودي إلى فلسطين على الرغم من القرارات الخاصة بتحديد عدد المهاجرين اليهود الواردة في الكتاب الأبيض الذي رفضه الأمريكان حين صدوره وفعل الإجراء نفسه عام 1946 حين طالب بريطانيا بإدخال 100 ألف مهاجر آخرين. وسارع ترومان رئيس الولايات

[1] خليل، نهاد، العلاقات الأمريكية الصهيونية وأثرها على مستقبل القضية الفلسطينية، موقع باحث، الموقع الالكتروني http://www.bahethcenter.net/A.W/oldsite/derasat/derasat12/al3lkat.htm

[2] المرجع السابق

المتحدة بالاعتراف بإسرائيل في 14-5-1948 بعد 11 دقيقة فقط من إعلان قيام إسرائيل وقبل أن تطلبه حكومة إسرائيل المؤقتة[1].

5- الدور الروسي

لم يكن الموقف الروسي مؤيداً لليهود وهجرتهم أو حتى للحركة الصهيونية عندما بدأ الحديث عن وطن يهودي في فلسطين وظهر موقفها العدائي بشكل كبير تجاه الحركة الصهيونية غير أن ذلك تغير حين بدأ السوفييت يخلطون مصالحهم الإستراتيجية وأيدلوجيتهم خاصة بعد الحرب العالمية الثانية عندما بدأت السياسة الروسية بالتبدل وفق معطيات معينة غالبيتها عوامل إستراتيجية. وقد كانت الفترة ما بين 1947- 1951 هي الفترة الذهبية بالنسبة لتأييد اسرائيل فكان تأييداً قاطعاً وكانت روسيا بين ال 33 دولة التي أيدت تقسيم فلسطين كما كانت ثالث دولة تعترف بدولة اسرائيل[2].

ثانياً: بناء مؤسسات الدولة

دعمت إسرائيل فكرة وجودها وتثبيت كيانها ببناء الاقتصاد، والمؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية. وقد تم تطوير الحياة السياسية وبناء المؤسسات ما بين 1917- 1948 وما حدث بعد انتهاء الانتداب البريطاني عام 1948 هو انتقال للسلطة من الانتداب الى حكومة اسرائيل التي كانت موجودة قبلاً. وعلى سبيل المثال للحصر فقد أنشئ التكنيون عام 1912 بينما أسست الجامعة العبرية عام 1925 كما أسست المعاهد التعليمية والاوركسترا والجيش واتحاد العمال (الهستدروت) وكلها بدأت العمل واكتسبت الخبرات قبل اعلان قيام الدولة عام 1948[3].

1- البناء الاقتصادي:

من الناحية الاقتصادية فقد بُني الاقتصاد الإسرائيلي على نهب التطور الاقتصادي الفلسطيني بمساعدة الاستعمار البريطاني وبمنافسة غير عادلة مع النمط الرأسمالي للانتاج

---

[1] **الموسوعة الفلسطينية**، المجلد السادس، مرجع سابق، ص 21

[2] المرجع السابق، ص 36-37

[3] البطة ، ناجي، اليشوف اليهودي حتى قيام الدولة، نشر بتاريخ 1-6-2011، الموقع الالكتروني http://naji-albatta.com/?show=newsFetails&id=41

للمستعمرين. وقد اعتمد الاستعمار البريطاني نظام الاقتصاد المزدوج (عربي ويهودي) بمعنى كان على بريطانيا دعم الاقتصادين الفلسطيني واليهودي ولكن ما فعله الاستعمار حينها هو دعم اقتصاد اليهود وتقويضه للعرب.

ومن الدلائل على العبث البريطاني بالاقتصاد الفلسطيني لصالح اليهود آنذاك فرض بريطانيا لعدد من الإجراءات التي أضعفت الاقتصاد الفلسطيني فعلى سبيل المثال لا الحصر أوقفت بريطانيا القروض الزراعية التي كان يقدمها البنك الزراعي العثماني للفلاحين الفلسطينيين، ومنعت تصدير الزيت والقمح للخارج ليهبط سعر هذين المنتجين بشكل حاد، حتى الدواب التي كان يعتمد عليها الفلاح الفلسطيني لم تسلم من هذه الإجراءات برفع سعر بيعها للفلسطيني ما بين 60–80 جنيه، وعملت السلطات البريطانية على استيفاء ضريبة العشر نقداً. وبالمقابل كانت بريطانيا تقدم التسهيلات والدعم للزارعين اليهود، هذا إضافة إلى الدعم الخارجي الذي كانت توفره المنظمات اليهودية[1].

وقد منع المهاجرون اليهود تشغيل أي عامل غير يهودي في مصانعهم ومزارعهم وذلك على مبدأ "العمل العبري" ولتحقيق ذلك استجلب اليهود أكبر عدد ممكن من المستعمرين لفلسطين وقدم الاستعمار البريطاني تسهيلات في مجال استيراد الآلات الصناعية والمواد الخام وقللت الضرائب المفروضة على اليهود أما فيما يتعلق بالفلسطينيين فقد أعاقت استيراد ما يحتاجونه من آلات ومعدات لتطوير صناعاتهم ورفعت الضرائب المفروضة عليهم.

يشار أن اليهود وقتها كانوا يملكون رؤوس أموال كبيرة كما توفرت لديهم الكفاءات والمهارات البشرية وكذلك الإمكانات التكنولوجية إضافة إلى التسهيلات السياسية من بريطانيا بشكل خاص ودول أوروبا عامة[2].

---

[1] سماره، عادل، **الاقتصاد السياسي الصهيوني المعجزة الوظيفية**، مرجع سابق، ص 32

[2] المرجع السابق، ص 33

2- بناء المؤسسات السياسية:

تميزت المؤسسات المدنية الاسرائيلية التي أنشئت قبل قيام الدولة الفلسطينية بأنها أخذت الطابع الاستيطاني واعتمدت منهج الاحلال الذي من خلاله قامت مؤسسات صهيونية بإحلال اليهود مكان السكان الفلسطينيين الأصليين. وقد قامت الوكالة اليهودية مع وقوع فلسطين تحت الانتداب البريطاني ببناء مؤسسات الحكم الذاتي جنبا الى جنب مع بناء المستعمرات والهجرة ليهود العالم وقد خلص المؤتمر اليهودي الثالث الذي عقد في يافا الى الاتفاق على تشكيل جمعية المنتخبين التي عقدت أولى جلساتها في القدس عام 1920وانتخب مجلس قومي "هفاعد لئومي" لإدارة شؤون الاستيطان ووضع مسودة الدستور واعتبرت هذه الجمعية الممثل الوحيد للشعب اليهودي في شؤونه الخارجية والداخلية[1].

فيما يتعلق بتأسيس الكنيست فيعود أصل تسمية الكنيست - البرلمان الإسرائيلي -الى نهاية القرن السادس قبل الميلاد وهو مأخوذ من لفظ (هكنيست هغدولا) أي (المجلس الأكبر) الذي كان في بداية عصر الهيكل الثاني بمثابة الهيئة التشريعية وجاء لاحقاً ليحل محل جمعية المنتخبين (أسيفات هنفحاريم) والتي انتخبت في 19 نيسان 1920 أيام الانتداب البريطاني ومن ثم في اجتماع عقد في القدس في 7 تشرين الأول من العام 1920 أعلنت الجمعية نفسها" القيادة الوطنية المستقلة لليهود في فلسطين" وأعطيت صلاحيات تشريعية وقانونية واعترف المندوب السامي هربرت صمويل بقانونية هاتين المؤسستين وبذلك كانت مؤسسات الحكم الذاتي اليهودي في فلسطين هي صورة مصغرة لمؤسسات المنظمة الصهيونية[2].

وأتى اعتراف حكومة الانتداب بالمجلس التمثيلي بعد 8 سنوات من تكوينه وذلك بتاريخ 1-1-1928 وقد تعاون المجلس مع الوكالة اليهودية التي كانت مسؤولة عن الهجرة والاستيطان وعالج كافة المسائل الداخلية كما مثل يهود فلسطين أما الهيئات الدولية ومن ضمنها الجمعية العامة للأمم المتحدة التي أصدرت قرار تقسيم فلسطين عام 1947[3]

---

[1] منصور، كميل، اسرائيل: دليل عام 2004، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، 2004، ص 11

[2] المرجع السابق، ص ص 18-19

[3] البطة، ناجي، **اليشوف اليهودي حتى قيام الدولة**، مرجع سابق

ومع اعلان الدولة وتحديداً بعد تسعة أشهر على اعلان الدولة أقر الكنيست منصب رئيس الدولة حيث نصب حاييم وايزمن كأول رئيس واستلم مهام منصبه في 16 شباط 1949. وقد نقلت السلطات بعد اعلان بيان الاستقلال عام 1948 الى مجلس الشعب بحيث تكون ادارته حكومة مؤقتة للدولة وقام هذا المجلس مباشرة بتحديد سلطات الدوائر والمؤسسات الحكومية كما نظمت القانون الاداري للدولة وقضايا تسجيل الأراضي والضرائب والقروض ويشار أن الدستور الاسرائيلي لم يوضع لغاية اليوم بسبب رفض الأحزاب الدينية له لعدم اعتماده التوراة أساساً للتشريع ومع ذلك وعلى الرغم من عدم اقرار الدستور فقد تضمن الكثير من القوانين الأساسية القائمة في اسرائيل[1].

1. 3 الوضع العربي في فترة الانتداب وحتى عام 1948

كان الوضع العربي دون مستوى المواجهة العسكرية ودون مستوى التحدي الجديد من نواح عديدة . فقضية الهجرة اليهودية من البلدان العربية، أشارت إلى قصور الوضع العربي. فقد هاجر إلى فلسطين في ظل الانتداب البريطاني حوالي483 ألف مهاجر/مستوطن، منهم (8-10%) من يهود البلدان العربية، وقُدّر مجموع المهاجرين اليهود إلى إسرائيل بعد قيامها، فيما بين 1948 –1993 بحوالي2.300 مليون، منهم 687 ألف مهاجر في الأعوام الثلاث الأولى لقيام إسرائيل ما أدى إلى مضاعفة عدد اليهود فيها، وكان 50% من مصادر هذه الهجرة من البلدان العربية.

وبالإضافة لذلك فإنّ ممانعة النظام العربي لإنشاء كيان فلسطيني على باقي الأراضي الفلسطينية، ساهمت في تثبيت شرعية إسرائيل، بتغييب الهوية الفلسطينية في مواجهة إسرائيل. ولذلك لم يتكون تمثيل سياسي للفلسطينيين؛ مما أدّى إلى إضعاف قدراتهم. كما أن ضعف الإرادة السياسية في المواجهة وتدني مستوى التضامن العربي في مواجهة مجمل الاستحقاقات الناشئة عن وجود إسرائيل ساهم بدوره في استقرار إسرائيل، وتطورها[2].

---

[1] منصور، كميل، مرجع سابق، ص 11

[2] موقع إسلام ويب. العوامل التي ساهمت في صناعة الدولة العبرية، الموقع الإلكتروني http://islamweb.net/media/index.php

يشار أن القوات العربية لم تتمكن من حماية الفلسطينيين من الاحتلال الاسرائيلي عندما دخلت فلسطين في 15-5-1948 وكان الاسرائيليون قد طردوا حوالي نصف اللاجئين قبل هذا التاريخ ولم تقم القوات العربية بفعل أي شيء لمنع هذا الأمر وكما هو معروف فشل العرب في الحفاظ على ما تبقى من فلسطين بعد الهزيمة من قبل القوات الاسرائيلية[1].

وهكذا يتضح من أن دولة إسرائيل، استندت على عدد من المقومات لقيام الدولة وبناء مؤسساتها، وهي:

1. إيجاد قاسم مشترك لجميع اليهود المنتشرين في أنحاء العالم، من خلال وحدة الهدف ووضوح الإستراتيجية الإسرائيلية التي جعلت من المنظمات اليهودية المنتشرة في أرجاء العالم على الرغم من الاختلافات التكتيكية فيما بينها دائما تعود للهدف الأعظم وهو إنشاء الدولة اليهودية.

2. وجود وثيقة رسمية دولية تبنتها عصبة الأمم بإقرارها صك الانتداب على فلسطين، والاستفادة من قرارات الأمم المتحدة واستغلالها على الرغم من الشكوك في قانونيتها، والدعم اللا مسبوق لبريطانيا أولاً كقوة عظمى وكقوة استعمار ومن ثم عقب الحرب العالمية الثانية بشكل خاص دعم الولايات المتحدة الأمريكية التي كان لها الفضل الكبير كما بريطانيا في تهيئة الأجواء لإعلان دولة إسرائيل وتبعها ولو بدرجة أقل دعم روسي تمثل على أقل تقدير في تأييد القرارات الدولية الخاصة باليهود والاعتراف بدولة إسرائيل بعد وقت قليل جداً من إعلانها

3. الممارسة بوجوب الاستثمار الفعلي والمادي للأرض، وعدم الاكتفاء بحيازتها، وهذا يضفي حياة، ويُشعر بالأحقية.

4. الدفاع عن المشروع القومي، من خلال القدرة على خلق الحواجز مع العرب وبينهم، تزامناً مع ضعف الدول العربية التي كانت حينها تعاني من الاستعمار ومنشغلة في أوضاعها الداخلية غير المستقرة

[1] أبو سته، سلمان، **هيئة أرض فلسطين**، مرجع سابق

5. البعد الديني ويهودية الدولة.

6. نشوء حالة من الفراغ السياسي والقانوني بعد الانتهاء الرسمي للانتداب البريطاني.

7. المبررات الأخلاقية والسياسية، باعتبارها دولة حضارية.

8. توفر الدعم المالي الكبير ورؤوس الأموال من أثرياء اليهود الذين دعموا وبدون شروط الاقتصاد اليهودي بكافة أشكاله للوصول لبناء البنية التحتية الخاصة بالدولة.

9. التنظيم الإداري الذي ظهر في استقطاب المهاجرين اليهود وتشغيلهم في فلسطين وتطويع كافة السبل في سبيل توفير متطلباتهم من بنية تحتية، وقوانين، وأجور، وبناء قدرات.

10. الضغوط الدولية الكبيرة التي مارسها اللوبي الصهيوني في الخارج والحملة الإعلامية التي سوقت للحق التاريخي لليهود في فلسطين والأهمية الإستراتيجية التي ستتحقق للدول الغربية إذا ما قامت دولة إسرائيل وسط الدول العربية.

11. كانت مؤسسات الدولة الإسرائيلية وقت إعلان الدولة جاهزة بشكل كبير للقيام بدور دولة بكل معنى الكلمة؛ الاقتصاد، الموانئ، المطارات، الكفاءات البشرية المؤهلة، الجيش، والدعم من أقوى الدول حينها مدعوما بقرار التقسيم

12. ضعف الحركة الفلسطينية مقارنة باليهودية تجاه إثبات الحق الفلسطيني ولم تستطع الصمود أمام سياسات الاستعمار واليهود التي نهبت الأرض والثروة واغتصبت حقوق الفلسطينيين بلا هوادة. هذا إضافة الى ضعف عربي بشكل عام في التصدي لأطماع اليهود والذي أدت لخسارة حروبهم مع اليهود وخسارة فلسطيني بالمحصلة.

13. تركيز الوكالة اليهودية على المشاريع التنموية التي تدر دخلا لمؤسساتها وتمكنت من تطوير الصناعة والزراعة والحرف اليدوية وغيرها من المجالات التي تؤسس لاقتصاد مستدام

14.ممارسة العصابات اليهودية كافة الوسائل والأساليب التي تدل على عنف اليهود وارتكبوا جرائم تعد في مصاف جرائم الحرب واستخدموا نهج الإحلال، فملئوا فلسطين باليهود وهجّروا الفلسطينيين.

المقارنة بين النموذجين الإسرائيلي والفلسطيني في بناء الدولة:

إنّ عقد مقارنة بين النموذجين الإسرائيلي والفلسطيني في بناء الدولة قد يُعد مجحفاً إلى حد كبير، وذلك لأنّ النموذج الفلسطيني يفتقر إلى كثير من المقومات التي توفرت واستثمرت لدى النموذج الإسرائيلي، وتبرز أهم الاختلافات بين النموذجين فيما يلي:

1- الإقرار الدولي: لم يتوفر لحد الآن اعترافاً دولياً أممياً بدولة فلسطين، ولا زال الأمر مجرد طلب قُدّم إلى الأمم المتحدة بغرض الحصول على تمثيل لدولة كاملة السيادة. في حين أنّ قيام دولة إسرائيل استند إلى وثيقة رسمية تمثلت بصك الانتداب وقرار التقسيم رقم 181 الصادر عن الأمم المتحدة عام 1947.

2- الهدف المشترك: أوجد اليهود قواسم مشتركة بينهم على اختلاف مواطنهم والدول والثقافات، بمعنى البحث عن المشترك دافع أساسي لبناء الدولة، بينما لم يتوفر ذلك في الحالة الفلسطينية، فلا زال الاختلاف في البرامج السياسية والواقع على الأرض هو السمة البارزة، رغم تجانس الثقافة ووحدة المكان.

3- الدعم الخارجي للدول الكبرى: تمتع النموذج الإسرائيلي بدعم لا متناهي من قوى كبيرة وعظمى ذات تأثير سياسي مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، بينما ضعف الحالة العربية وهوانها وانشقاقها داخل الدولة الواحدة أو بين الدولة، أدّى إلى عدم تشكيل درع سياسي واقي للفلسطينيين في بناء دولتهم.

4- آلية الوصول للدولة: إن بناء الدولة الفلسطينية يتم عن طريق المفاوضات وسقف هذه المفاوضات ليس إقامة دولة، علاوة أنّ السلوك الإسرائيلي أثناء التفاوض يمحق أي إمكانية

لتكوين دولة فلسطينية. في حين أن النموذج الإسرائيلي وجد باعتراف وقنوات رسمية ودعم سياسي، ولم يمر بأي مرحلة من عدم الاستقرار أو عدم الوضوح.

5- جاهزية المؤسسات: إن مؤسسات الدولة الإسرائيلية كانت جاهزة للعمل والتشغيل لحظة إعلان الدولة، مع العلم أن تلك المؤسسات عملت قبل إعلان الدولة. في حين أنّ النموذج الفلسطيني ينتهج بناء المؤسسات وإقامة الدولة في الوقت ذاته.

6- الاقتصاد المستدام: تزامن إعلان دولة إسرائيل مع اقتصاد قوي وإمكانات مادية وبشرية مؤهلة، ساعدت بشكل كبير في تشغيل الآلة الصناعية والقطاعات التجارية والزراعية والخدمية في اللحظة نفسها التي أعلنت الدولة بل وسبقتها في أحيان كثيرة. بينما نجد أن الاقتصاد في النموذج الفلسطيني هو اقتصاد أسير للاقتصاد الإسرائيلي وأن الموارد المادية والمالية الذاتية محدودة للغاية، ويستند القسم الأكبر من الاقتصاد والإمكانات المادية على مساعدات خارجية ومنح مع اهمال كبير في القطاعين الزراعي والصناعي الذين يشكلان عصب الاقتصاد الفلسطيني.

7- استغلال المصادر البشرية: يؤخذ على النموذج الفلسطيني عدم الشفافية في التعيين واعتماد معايير غير عادلة في توظيف الأفراد وعدم استغلال الكفاءات البشرية واهمال جوانب كثيرة في سوق العمل التي من الممكن لو تم استثمارها بالشكل المطلوب العمل على بناء انسان فلسطيني واع ومواطن قادر على المساهمة في بناء المجتمع والدولة كما يجب

8- الخطاب السياسي والتواصل الدولي: لا زالت السلطة الفلسطينية غير قادرة على التسويق دولياً للحقوق الفلسطينية التي تضمنها الشرائع والقوانين الانسانية ولم تصل بعد للقاعدة المطلوبة شعبياً على مستوى دولي. على عكس الاسرائيلي الذي استخدم كافة الأساليب لتسويق فكرة " الوطن القومي اليهودي" في فلسطين على كافة المستويات.

الفصل الثاني

نموذج دولة المؤسسات: الحالة الفلسطينية

واقع الدولة الفلسطينية –انجازات وتطورات

الفصل الثاني

نموذج دولة المؤسسات: الحالة الفلسطينية
واقع الدولة الفلسطينية–انجازات وتطورات

2. 1 نموذج دولة المؤسسات في الحالة الفلسطينية

قدّم رئيس الوزراء سلام فياض في باريس في كانون الأول عام 2007 وثيقة بعنوان" بناء الدولة الفلسطينية على طريق السلم والازدهار" توضح رؤية حكومته للدولة الفلسطينية المستقلة والتي في الأساس تقوم على فرض الاستقرار والأمن الداخلي الذي يتيح المجال للتنمية الاجتماعية والاقتصادية بالإضافة لتنمية البنية التحتية لمؤسسات الدولة الفلسطينية وازدهارها. وأكّد مرة أخرى على التزام السلطة " بإحلال الأمن والأمان في الضفة الغربية وقطاع غزة"[1].

وأشار النموذج بشكل واضح أن تحقيق التنمية الفلسطينية وتطوير الاقتصاد المعتمد على الذات وصولاً للرؤية الخاصة بالدولة الفلسطينية القابلة للحياة لن تتحقق بدون التزام إسرائيل بإنهاء الاحتلال وتنفيذ حل الدولتين، وما يتضمنه ذلك من وقف للاستيطان، ووقف بناء جدار الفصل، ورفع القيود على التنقل والحركة والإفراج عن الأسرى، ووقف الاجتياحات والتوغلات الإسرائيلية وبالتالي عدم المضي في تحقيق هذه الخطوات سيؤدي إلى الإضرار بتنفيذ الخطة ولن تجدي المساعدات الدولية نفعا.

وحسب الوثيقة التي قدمت في باريس فإن برنامج الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة يستهدف بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية القوية القادرة على تلبية احتياجات المواطنين وتنمية إمكانياتهم وتقديم الخدمات الأساسية بالرغم من الاحتلال وممارساته وذلك في إطار سعي السلطة الوطنية الفلسطينية لبناء مؤسسات الدولة الفلسطينية

وجاءت الوثيقة بتصور حول أهم القضايا التي سيتم التركيز عليها من خلال اجندة الإصلاح والتنمية والتي في الأساس تركز على:

[1] **نص وثيقة بناء الدولة الفلسطينية على طريق السلم والازدهار**، باريس، 17 كانون الاول 2007

الحكم من خلال سيادة الأمن والقانون حيث يعد الأمن عنصراً أساسياً وهدفاً وطنياً من خلاله يتم تحقيق النماء الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وهو ضروري لتحقيق الاهداف الوطنية الأخرى وهي الحكم الرشيد واتحسين نوعية الحياة والازدهار الوطني. ويبدأ تحقيق الأمن من خلال فرضه على مناطق (أ) بالكامل وصولاً لحدود الدولة المنشودة وهو الهدف النهائي في هذا المجال[1].

وتضمّن النموذج برنامج الحكومة الذي يرى أن الدولة الفلسطينية يجب أن تتمتع بالسيادة والتزام الحكومة ببرنامج منظمة التحرير الفلسطينية من أجل إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس على حدود عام 1967 في غضون عامين. أما فيما يتعلق ببرنامج إصلاح وإعادة هيكلة قطاع الأمن فهو يهدف الى انشاء مؤسسة أمنية مهنية وستتشكل هذه المؤسسة من ثلاث فروع تقدم خدماتها للمواطنين في مختلف المحافظات.

العدل: تلتزم السلطة بتحقيق الحكم الرشيد وسيادة القانون في الأراضي الفلسطينية المحتلة وذلك من خلال برنامج اصلاحي قائم على أساس رؤية متفق عليها لمستقبل قطاع العدل الفلسطيني

الاصلاح المالي: تحاول السلطة التغلب على مشكلة الاعتماد بصورة متزايدة على المساعدات الدولية من خلال سلسلة من السياسات تمثلت بتقليص حجم فاتورة الرواتب والاقراض الصافي واصلاح ادارة الضرائب وتسديد المتأخرات

المساءلة والشفافية: أحرزت السلطة الوطنية الفلسطينية تقدماً ملموساً في مجال مساءلة الادارة المالية العامة والشفافية وسيتكون برنامج الحكومة المنفتحة والمسؤولة من ثلاثة برامج فرعية وهي اعادة تنظيم الأنظمة والعمليات وبناء مؤسسات رقابية فاعلة ومراقبة أداء الحكومة وتقييمه

اصلاح الخدمة المدنية والإدارية: سيركز برنامج الحكومة الناجعة والفاعلة على اصلاح الاطار التشريعي الناظم للقطاع العام اضافة الى التطوير النظيمي والمؤسساتي وادارة الخدمة المدنية.

[1] **نص وثيقة بناء الدولة الفلسطينية على طريق السلم والازدهار**، مرجع سابق، ص ص 17-18

وأشارت الوثيقة الى أن اصلاح مؤسسات الحكم مهم للحكومات اللا مركزيـــة وتهـــتم الحكومة بتوضيح العلاقة بين هيئات الحكم المحلي والحكومات المركزية من خـــلال برنـــامج تعزيز الحكم المحلي

التنمية الاجتماعية

تعاني السطة الفلسطينية من صعوبات جمة في مجال التنمية الاجتماعية ولذا ســـتتعاون السلطة مع مؤسسات المجتمع المحلي والمنظمات الأهلية ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين لتنمية مختلف القطاعات لرفع مستوى نجاعة المساعدات سواء في مجال الحماية الاجتماعية والتعلـــيم والصحة والتمكين

التنمية الاقتصادية وتنمية القطاع الخاص:

أثر الغموض السياسي والتوسع الاستيطاني واجراءات الاحتلال من قيود على الأفـــراد والبضائع على تطوير الاقتصاد الفلسطيني وتنميته وجعل الاقتصاد الفلســـطيني تحـــت رحمـــة المساعدات الخارجية وستعمل السلطة على تطوير القطاع الخاص للتغلب على هذه المشكلة من خلال توفير بيئة تنافسية مناسبة واحداث تغيير جذري في نظام الحركة والتنقل وتأمين التواصل الجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة وسيتم بالتعاون مع الرباعية دعم عدد من المشـــاريع ذات التأثير السريع ضمن معايير أساسية مع ضرورة العمل على التزام الجانـــب الاســـرائيلي بإزالة القيود القائمة وخلق بيئة مناسبة للاستثمار. وستعمل السلطة على الترويج التجاري وجذب الاستثمارات وتنمية المشاريع الخاصة ودعم الزراعة والصناعة والخدمات والسياحة والاسكان

أما فيما يتعلق بتطوير البنية التحتية العامة فســـتعمل الســـلطة علـــى تطـــوير شـــبكة المواصلات والطرق الفلسطينية وتأهيل الشبكة كما سيتم العمل على دعم برنامج الأمان علـــى الطرق كما سيركز برنامج الموانئ الجوية والبرية على اعادة تأهيل ميناء غزة ومطارها. كمـــا ستعمل على تطوير شبكة الكهرباء من خلال انشاء شبكات كهرباء جديدة وتطوير نظام توزيـــع موحد في الضفة الغربية وتطوير مصادر بديلة للطاقة الكهربائية والعمل على تطوير نظام المياه والمياه العادمة والنفايات الصلبة ودعم المراكز الترويحية والثقافية العامة.

وقدم سلام فياض برنامج حكومته بعنوان" فلسطين: إنهاء الاحتلال و إقامة الدولة" في آب 2009 و تضمّن النموذج الأهداف الوطنية التي تقع على عاتق السلطة الفلسطينية بحكومتها ومؤسساتها وأجهزتها والتي يقع على رأسها: [1]

1- إنهاء الاحتلال للأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967: وذلك من خلال تقوية مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني اللذين يشكلان حسب الخطة أساساً ومنطلقاً لمواجهة الاحتلال، وتحدي إجراءاته وأكدّت على الالتزام بانجازات الحكومة الثانية عشرة والحكومات السابقة والبناء عليها من أجل تدعيم البنيان المؤسسي الفلسطيني.

2- تعزيز الوحدة الوطنية: " سوف تستمر الحكومة بالعمل الدؤوب لرفع الحصار عن شعبنا وتحمّل مسؤولياته، وخاصة في قطاع غزة، وستقوم بتكريس نفسها وكافة جهودها للإسراع في إنهاء حالة الانقسام وإعادة الوحدة للوطن ومؤسساته".

3- حماية القدس باعتبارها العاصمة الأبدية لدولة فلسطين: تؤكد الحكومة التزامها الكامل بالدفاع عن عروبة القدس ومكانتها لتمكينها من استعادة موقعها الذي تبوّأته عبر العصور، ومفتوحة أمام أهلها من أبناء الشعب الفلسطيني ولجميع البشر، دون حواجز أو أسوار، وبكل إمكانياتها ستواجه الحكومة سياسات الاحتلال، وستستمر بالعمل إقليمياً ودولياً لوقف هذه السياسات، ومواجهة أوامر هدم المنازل والتضييق على المواطنين.

4- حماية قضية اللاجئين ومتابعة حقوقهم الذي سيقع على عاتق منظمة التحرير الفلسطينية من خلال دائرة شؤون اللاجئين دون اعفاء وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين من مسؤوليتها عن هذا الملف.

5- إطلاق سراح الأسرى: وهو على سلم أولويات الاجندة الفلسطينية حيث أكدت حكومة فياض على التزامها الكامل بقضية الأسرى والمعتقلين.

[1] **خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010**، فلسطين: إنهاء الاحتلال و إقامة الدولة

6- التنمية البشرية: حيث تولي الحكومة أهمية بالغة لتنمية قدرات الانسان الفلسطيني من خلال توفير فرص تعليم ممتازة ونوعية ورفع معايير خدمات الحكومة الصحية والاجتماعية.

7- تحقيق الاستقلال الاقتصادي والازدهار الوطني بهدف تحرير الاقتصاد الفلسطيني من الارتهان والتبعية لاقتصاد الاحتلال الاسرائيلي من خلال سلسلة من الجراءات تهدف الى تطوير سياسات اقتصادية.

8- تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية لضمان مستقبل زاهر وآمن للشعب الفلسطيني وتوفير الدعم اللازم لمن يقطنون في المناطق المهددة بسبب اجراءات الاحتلال والوصول للفئات الأكثر تهميشاً.

9- تعزيز مبادئ وآليات الحكم الرشيد: تحقيق الأهداف الوطنية منوط بتطبيق مبادئ الحكم الرشيد في مؤسسات القطاع العام والخاص ومنظمات المجتمع المحلي، كما تلتزم الحكومة بمواصلة العمل على تعزيز" سيادة القانون وبسط سلطانه وبناء مؤسسات الدولة العتيدة".

10- توفير الأمن والأمان في جميع ربوع الوطن وهو أولوية أساسية من أولويات الدولة ولذا تلتزم السلطة بتمكين المؤسسة الأمنية مهنياً للإرتقاء بعملها على أساس احترام استقلال القضاء ونزاهته.

11- بناء علاقات إقليمية ودولية ايجابية: حيث تلتزم الحكومة بمواصلة الاستمرار في الاسهام في العملية السلمية بقيادة منظمة النحرير الفلسطينية بالتنسيق والشراكة مع الدول العربية وتوطيد العلاقة مع المجتمع الدولي.

وبالنظر إلى النموذج، فيُلاحظ أنّه تركّز على دعائم أساسية لنموذج بناء المؤسسات متمثلة بالحكم الرشيد وإعادة فرض النظام من جهة وما يتطلبه ذلك من خلق وضع اقتصادي معتمد على الذات. ومن جهة أخرى التركيز بشكل أساسي على التنمية البشرية والقطاع الخاص من خلال تنمية البنية التحتية ودعم الاستثمار وضمان الشفافية والبدء بإصلاحات مالية.

وقد وعد سلام فياض تحقيق الهدف الرئيس وهو الدولة الفلسطينية المستقلة مع حلـــول العام 2011 اذا ما تم انجاز الخطوات التي تضمنته الخطة من اصلاحات في الأنظمة واعـــادة تنظيم مؤسسات السلطة وذلك على الرغم من الصعوبات التي تكبدها وستتكبدها السلطة الوطنية الفلسطينية لتحقيق هذا الهدف على اعتبار أن استقرار المنطقة وأمنها لن يتم بـــدون اســـتقرار الشعب الفلسطيني وحصوله على حقه في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة

وحسب التقارير الدولية تمكنت السلطة من تحقيق العديد من الانجازات في خطتها لبناء المؤسسات والعمل على جاهزية الدولة. نحن لسنا بصدد تقييم خطة سلام فياض ولكن ســـنلقي الضوء في عجالة على أهم ما تضمنته تلك التقارير

2. 2 انجازات السلطة منذ اطلاق خطة حكومة فياض الثالثة عشرة للأعوام 2008-2011

وفي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية اشار تقرير قدمته الاونكتاد حلول المســـاعدة المقدمة من الاونكتاد الى الشعب الفسطيني في عامي 2007 و2008الى أن الســـلطة الوطنيـــة الفلسطينية نفذت العديد من الإجراءات ضمن خظة الاصلاح والتنمية الفلسطينية للاصلاح حيث ركزت على رفع كفاءة وشفافية المؤسسات الحكومية وعملت أيضاً على الحد من العجز المالي اضافة الى تحسين الأوضاع الأمنية في الضفة الغربية. وقد دعمت هذه الاصلاحات بمعونـــات كبيرة من الدول المانحة وصلت الى 1.9 مليار دولار منه 1.8 دولار لدعم الميزانية مقارنة ب مليار دولار في 2007[1].

وأشار التقرير السابق الى أن عام 2009 شهد أضعف المستويات في المشهد الفلسطيني على كافة الأصعدة نتيجة الحرب على غزة وشكل الوضع تهديداً حقيقياً لامكانيات حل الدولتين.

أكد التقرير الأخير الصادر عن البنك الدولي في أيلول 2011 حول أداء السلطة الوطنية الفلسطينية تحقيق السلطة تقدماً جوهرياً حسب أجندتها الخاصة ببناء مؤسسات الدولة ولكن هذه الانجازات مهددة بالأزمة المالية الحادة التي تعاني منها المالية العامة الفلسطينية

[3] تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة السادسة والخمسون، جنيف، 14-25 أيلول 2009، تقرير المساعدة المقدمة من الأونتكاد الى الشعب الفلسطيني بعنوان: التطورات التي شهدها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة

هذا التقرير بحث ما تم انجازه على صعيد بنـــاء المؤسســـات ضـــمن خطـــة الســـلطة الفلسطينية "فلسطين: انهاء الاحتلال وإقامة الدولة" حيث تطرق الى ما تم احرازه في ظل الأزمة المالية التي تعانيها السلطة والتي حذرت تقارير سابقة للبنك الدولي من أثرها على استدامة النمو الاقتصادي الذي حقق في الضفة الغربية وقطاع غزة في الأعوام من 2008-2011.

وأشار التقرير أن السلطة تتفوق على نظيراتها في الشرق الأوسط وشمال افريقيا فيمـــا يتعلق بالمجالات المرتبطة بفعالية الأداء الحكومي للمؤسسات العامة الفلسطينية وهذه المجـــالات هي الأمن والعدالة والتنمية الاقتصادية وإدارة النفقات والايرادات وتقديم الخدمات للفلســـطينيين كما أشار التقرير بوضوح الى النمو الاقتصادي الايجابي. ولكن في ذات الوقت أشار التقريـــر الى عدم استدامة الأثر الايجابي لأسباب عديدية أهمها شح الموراد المالية والقيود الاســـرائيلية المفروضة على حرية النفاذ للموارد الطبيعية والأسواق اضافة الى التكلفة العاليـــة للاســـتثمار العديد من المستثمرين من الاستثمار في الضفة الغربية وقطاع غزة[1].

وفي السياق ذاته أشار تقرير أعده خبير الشئون الاقتصادية الفلســـطينية والإســـرائيلية بقطاع فلسطين بجامعة الدول العربية د.نواف أبو شمالة بتاريخ 13 كانون الثاني لعام 2012 أن السلطة الوطنية الفلسطينية حققت انجازاً في مجال التنمية ومحاربة الفســـاد وإقامـــة مؤسســـات الدولة رغم معوقات الاحتلال الاسرائيلي[2].

السلطة الوطنية الفلسطينية ومن خلال التقارير الربعية التي تنشرها أمانة مجلس الوزراء تطرقت الى العديد من الانجازات التي تم تحقيقها في مجال الاصلاحات والحكم الرشيد والبنيـــة التحتية منذ تولي حكومة سلام فياض الثالثة عشر عام 2007

وقد أشار آخر تقاريرها الذي يغطي الفترة الزمنية من 20 أيـــار 2011 لغايـــة 31 آب 2011 وصدر في 20 كانون الثاني 2012 الى جملة من الانجازات على مختلـــف المســـتويات

[1] موقـــــــــــــــع البنـــــــــــــــك الـــــــــــــــدولي، أنظـــــــــــــــر
http://siteresources.worldbank.org/INTWESTBANKGAZAINARABIC/Resources/WorldBankAHLCReportSep2011.pdf

[2] موقـــــــــــــــع وكالـــــــــــــــة وفـــــــــــــــا، 13-1-2012، أنظـــــــــــــــر
http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=121706

لبناء الدولة سواء على مستوى البناء المؤسسي وتطوير هيكلية مؤسسات الدولة، وتعزيز الأمن والأمان للمواطنين من خلال فرض النظام وتعزيز المقاومة الشعبية السلمية للاحتلال الاسرائيلي ودعم نظام ديموقراطي قائم على التعددية. أما على صعيد حشد الدعم الدولي فقد كثفت الحكومة من اتصالاتها مع الدول المختلفة وذلك في اطار دعم قطاع العلاقات الدولية[1].

اقتصادياً وحسب التقرير عملت الحكومة الثالثة عشرة على تقليص الاعتماد على المساعدات الخارجية من خلال المصادقة على سبعة قرارات في هذا المجال[2]. وقد قدمت السلطة خدمات عديدة للمواطنين في مجال التعليم والصحة والحماية الاجتماعية والشباب والرياضة وسوق العمل من خلال متابعة تنفيذ قانون العمل. كما حققت العديد من الانجازات في مجال الزراعة والسياحة والمياه والمياه العادمة والبنية التحتية وتحسين الطرق...[3]

قال وزير العمل في السلطة الوطنية الفلسطينية أحمد مجدلاني أن "السلطة الوطنية استكملت عملية بناء مؤسسات الدولة الحديثة والشفافه رغم كل التحديات والصعاب التي فرضها الاحتلال قسراً" وذلك في معرض كلمته أمام الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأرض العربية المحتلة في جنيف في السابع من حزيران لعام 2012[4].

أشار تقرير نشره مكتب المنسق الخاص للأمم المتحده لعملية السلام في الشرق الأوسط عام 2011 بعنوان (Palestinian State- Building: An Achievement At Risk) مقدم للجنة الاتصال (AHCL) أنه في المجالات الستة التي تدعمها الأمم المتحدة (الحكم وسيادة القانون وحقوق الإنسان؛ سبل العيش والقطاعات الإنتاجية؛ التربية والتعليم والثقافة والصحة والحماية الاجتماعية، والبنية التحتية والمياه)، تمكنت السلطة الوطنية الفلسطينية حكوميا من

---

[1] الأمانة العامة لمجلس الوزراء/ دائرة البرنامج الحكومي / الادارة العامة لجودة الأداء الحكومي، التقرير الربعي الأول للعام الثالث من عمل الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة 20 أيار 2011–31 آب 2011، كانون الثاني 2012 http://www.palestinecabinet.gov.ps/site/467/default.aspx?tabID=467&ItemID=23&mid=3126&wversion=Staging

[2] أنظر التفاصيل في التقرير

[3] الأمانة العامة لمجلس الوزراء/ دائرة البرنامج الحكومي / الادارة العامة لجودة الأداء الحكومي، مرجع سابق

[4] جريدة القدس، ص 25 عدد 8 حزيران 2012

أدائها بشكل كاف يمكنها من العمل كحكومة لدولة. حيث من خلال أجندة الحكومة الثالثة عشرة تمكنت السلطة من تعزيز بناء الدولة وتوطيد وتعزيز مؤسسات أساسية للدولة، حسب هذه المعايير فإن الوظائف الحكومية التي تؤديها السلطة الآن كافية لتسيير حكومة في دولة. كما تمكنت السلطة من وضع الأسس المؤسسية لتحقيق قيام دولة فلسطينية حيث تم تحقيق مكاسب أمنية واقتصادية في الضفة الغربية أفادت الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي. حيث شهد الفلسطينيون عودة الأمن والنظام للمدن الفلسطينية الرئيسية في الضفة في مناطق (أ و ب) فيما واجه الاسرائيليون عدد قليل نسبياً من " العنف" في الضفة الغربية[1].

هناك اجماع دولي أن السلطة الوطنية الفلسطينية انجزت الكثير حين يتعلق الأمر بأجندة الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة التي تركز بشكل كبير على البناء المؤسسي وأعود في هذا السياق لتقرير مكتب الممثل الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط حول بناء المؤسسات والذي صدر في العام 2011 حيث نوه الى اتساع مدى ونطاق التحسينات في جاهزية مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية ويأتي ذلك مع استمرار تدريب ونشر الآلاف من قوات الأمن الفلسطينية واستمرار التنسيق مع الجانب الاسرائيلي على الرغم من التوترات السياسية وهذا كله يعكس التزام السلطة الوطنية الفلسطينية بالمعاهدات المرتبطة بهذا الجانب. كما تم تطوير البنية التحتية الأساسية. أما فيما يتعلق بإدارة الأموال العامة والاصلاحات التي بدأت السلطة بتطبيقها في هذا المجال جميعها تدل على حكمة وشفافية والتزام بالمساءلة من جانب السلطة، هذه الاجراءات أتاحت العمل على تحسينات هامة في مجال الرقابة على النفقات[2].

وقد أشارت تقارير الاتحاد الأوروبي إلى إحراز تقدم في العديد من مجالات بناء دولة المؤسسات (الحكم، إدارة التمويل العام) في ظل الاحتلال، حيث استمرت عمليات التوغل الإسرائيلي داخل مناطق تقع تحت سيطرة السلطة الفلسطينية، كما حصل أيضا بعض التقدم في

[1] UNSCO, Palestinian State-Building: An Achievement At Risk, New York,18 September 2011,p1
[2] Ibid

مجال سيادة القانون، لكن مكامن القلق فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان التي لـــم تتنـــاقص، خاصة من قبل القوات الأمنية، بما يشير إلى الحاجة لجهود إضافية لتعزيز الجهاز القضائي[1].

ويرى الدكتور باسم زبيدي أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيـــت أن المؤسســـات الفلسطينية قد وصلت إلى مرحلة متقدمة في البناء والخدمات، أرقى بكثير من المؤسسية التـــي وصلت إليها عدد من الدول العربية أو دول العالم الثالث، وقد يكون هذا ما دفع الاحتلال إلـــى هدمها والاعتداء عليها[2].

رغم أن السلطة في تقاريرها وتقارير أخرى مقدمة من مؤسسات دولية أشـــارت الـــى انجازات السلطة الفلسطينية في أكثر من مجال منها الاقتصادي والأمني بشكل خاص إلا أنه لا بد من الاشارة الى أن واقع الاقتصاد الفلسطيني المعتمد على المعونات الخارجية والذي لا يعتمد سياسات الاقتصاد المستدام تعرض للكثير من الأزمات خاصة في ظل الأزمة الماليـــة العالميـــة إضافة الى تحكم اسرائيل بإيرادات السلطة من الضرائب كجزء من الاتفاقيات الاقتصادية التـــي أعطت لإسرائيل الحق في جمع هذه الأموال بالنيابة عن السلطة.

في هذا السياق أشار محمد مصطفى رئيس مجلس الادارة والرئيس التنفيذي لصـــندوق الاستثمار الفلسطيني خلال كلمة له في مؤتمر" عشرون عاماً بعد مدريد" والـــذي عقـــده معهـــد الولايات المتحده للسلام في تشرين الثاني 2011 أن الفلسطينيون لم يتمكنوا حتى الآن من بناء " أسس اقتصاد مستدام"، وأكد مصطفى أن المشكلة الأساسية للاقتصاد الفلسطيني ينبع من الـــدور الاسرائيلي الساحق في المسائل الاقتصادية الفلسطينية التي ستستمر حتى تـــتم اعـــادة تعريـــف العلاقة بين الاسرائيليين والفلسطينيين في التوصل الى تسوية سياسية في المستقبل. وأضاف أن السلطة الفلسطينية لم تكن قادرة على السيطرة على مواردها وضرب مثلاً أن السلطة تحتاج إلى إذن اسرائيل لتطوير احتياطي الغاز الطبيعي الفلسطيني قبالة شواطئ غزة، كما أشار أن 85% من تجارة الفلسطينيين هي مع اسرائيل. وهـــو مـــا أكـــده دانيـــال لوبتســـكي وهـــو مؤســـس Peaceworks التي تسعى لتنفيذ مشاريع مشتركة بين الجانبين. فيما قال نمرود نوفيك وهـــو

[1] موقع معا الاخباري، الموقع الإلكترونـــي http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=392337 استرجع بتاريخ 16-9-2011

[2] مقابلة خاصة أجرتها الباحثة مع الدكتور باسم الزبيدي، دكتور علوم سياسية في جامعة بيرزيت بتاريخ 6-12-2011.

مفاوض اسرائيلي سابق في محادثات السلام أن النهج الاسرائيلي الذي وصفه بقوله" دعونا نبني الاقتصاد الفلسطيني أولاً وبعد ذلك يمكننا أن نذهب أبعد من ذلك" لم ينجح[1].

وقد عبر عن هذه الأزمة بوضوح تقرير بعثة صندوق النقد الدولي والذي صدر في شهر نيسان من عام 2012 الذي أوضح أن الاقتصاد الفلسطيني يعاني من ضعف البنية التحتية الاقتصادية نتيجة اعتماد الاقتصاد الفلسطيني في غالبيته على المساعدات الخارجيه وهذا جعله باستمرار عرضة للأزمات آخرها في شهر آذار 2012 حين حذرت بعثة صندوق النقد الدولي في الضفة الغربية وقطاع غزة على لسان أسامة كنعان رئيس البعثة من هذه الأزمة قائلاً أن " السلطة قد تضطر الى خفض الأجور في القطاع العام...وأضاف: " أن السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية المعتمدة على المعونات تعاني من صعوبات حادة في السيولة النقدية والتي استمرت من العام 2011... الوضع أسوأ بكثير مما كان عليه في سيبتمبر الماضي"[2].

ويعتبر هذا التحذير ضربة للسلطة الفلسطينية خاصة في ظل مساعيها لتدويل القضية وتقديمها طلب العضوية لدولة فلسطين حيث تواجه السلطة أكبر أزمة مالية منذ تشكيلها في عام 1994

2. 3 المجتمع الدولي ومشروع الدولة الفلسطينية

الجزء التالي من الرسالة سيلقي الضوء على الواقع الخاص بالدولة الفلسطينية من خلال التعرف على ما تم انجازه للوصول الى الدولة الفلسطينية المستقلة. فإلى أي مدى نجحت الدبلوماسية الفلسطينية في حشد التأييد الدولي لاقامة الدولة الفلسطينية وكيف استفادت من قرارات الشرعية الدولية بخصوص القضية الفلسطينية للضغط على المجتمع الدولي للوصول للحقوق المشروعة للفلسطينيين.

[1] A troubles Palestinian Economy, United States Institute of Peace, see http://www.usip.org/publications/troubled-palestinian-economy

[2] Financial Times , IMF Warns Palestinians Face Benefits Cuts by Vita Bekker , See http://www.ft.com/intl/cmc/s/0/8aa0be5e-7118-11e1-a7f1-00144feab49a.html

2. 3. 1 الواقع الفلسطيني منذ اعلان الاستقلال عام 1988 من قبل المجلس الوطني الفلسطيني

لقد أثارت قضية الدولة الفلسطينية اسئلة عديدة من ناحية قانونية حول مفهوم الدولة الفلسطينية ومتى بدأ التداول حول هذا الأمر في المحافل الدولية. فهل كان ذلك تاريخيا عام 1922 عندما وضعت تحت انتداب عصبة الأمم المتحدة؟ أم عام 1948 عندما أعلنت حكومة عموم فلسطين ومقرها غزة الاستقلال؟ أم عام 1988 عندما أعلن المجلس الوطني ذاتي سيتم تحولها الى دولة فقط من خلال المفاوضات مع اسرائيل؟

مثل الاجتياح الاسرائيلي للبنان وما رافقه من تدمير للبنية التحتية ل م.ت.ف مرحلة جديدة في مسار التسوية، وبينما كانت البواخر تنقل المقاتلين الفلسطينيين ظهر يوم 1-9-1982 من بيروت تجاه ميناء طرطوس السوري أعلن الرئيس الأمريكي رونالد ريغن مبادرة سياسية أعطت زخماً جديداً "للخيار الأردني" من خلال حكم ذاتي من جانب الفلسطينيين للضفة الغربية وقطاع غزة مرتبطاً بالأردن. وقد لاقت هذه المبادرة رفضاً تاماً من جميع الأطراف المعنية لأسباب متعددة[1].

وقد وجدت القيادة الفلسطينية نفسها في تونس معزولة عن فلسطين، محرومة من أي قاعدة استراتيجية أو لوجستية في دول المواجهة مع الكيان الصهيوني. وساعد هذا الوضع على إيجاد أجواء عربية وفلسطينية جديدة تسير باتجاه متابعة منحنى التسوية الذي اختطته مصر. وأسهمت حالة العجز العربي وعدم جدية أو فاعلية برامج المقاومة والتحرير التي تُعلنها في طرح مشاريع تسوية تلقى قبولاً وتبنياً رسمياً عربياً، وتتضمن التنازل عن أرض فلسطين المحتلة عام 1948، والتعايش السلمي مع الكيان الصهيوني. وكان هذا المشروع من أوائل المشاريع التي طرحت إثر الاجتياح "الإسرائيلي" للبنان، وقد دعا إلى عدم تقسيم مدينة القدس والاتفاق على مستقبلها عن طريق المفاوضات، وتعهد بحماية أمن "إسرائيل". ويبدو أن هذا

[1] نوفل، ممدوح، **البحث عن الدولة**، مؤسسة مواطن، رام الله، ط1، 2000، ص ص 63-68

المشروع كان مقدمة لاستثمار الظروف السياسية التي نتجت عن الاجتياح الإسرائيلي للبنـــان، وهو لا يختلف كثيراً عن الشق الفلسطيني في اتفاقية كامب ديفيد[1].

وبين الرئيس ريغان في خطابه الذي ألقاه يوم 1-9- 1982 في الاذاعـــة والتلفزيـــون الأمريكيين وخصصه للحديث عن قضايا الشرق الأوسط أن جوهر المسألة يقوم على "التوفيق بين المطالب الأمنية المشروعة لإسرائيل والحقوق المشروعة للفلسطينيين", وأن الطريقة لتحقيق هذا التوفيق لن يتم إلا في لقاء الأطراف المعنية حول طاولة المفاوضات ضمن إطار عام لحـــل قضية فلسطين والشرق الأوسط هو اتفاقيات كامب ديفيد التي هي "السبيل الوحيد لحـــل النـــزاع العربي ــ الإسرائيلي" وقال: "إن اتفاقيات كامب ديفيد لا تزال تشكل أساس سياستنا"[2].

وبعد عدة سنوات من تلك المبادرة وتحديداً في 9-12-1987 انفجر غضب الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة بانتفاضة شعبية بعد أشهر قليلة من انعقاد الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني في الجزائر. ومع تواصل الانتفاضـــة وتصـــاعد زخمهـــا وضـــعت النـــزاع الفلسطيني-الإسرائيلي على نار حامية، وأوجدت وضعاً جديداً في منطقة الشرق الأوسط ودفعت بالقوى الدولية والدول الكبرى للتحرك من جديد في محاولة لإيجاد حلول لهذا الصراع المزمن[3].

وكان باكورة انجازات هذه الانتفاضـــة إعـــلان الاســـتقلال للدولـــة الفلســـطينية فـــي الجزائر"...استناداً إلى الحق الطبيعي والتاريخي والقانوني للشعب العربي الفلسطيني في وطنـــه فلسطين، وتضحيات أجياله دفاعاً عن حرية وطنهم واستقلاله، وانطلاقاً مـــن قـــرارات القمـــم العربية ومن قوة الشرعية الدولية التي تجسّدها قرارات الأمم المتحدة منذ عام 1947، وممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير والاستقلال السياسي والسيادة فـــوق أرضـــه، فـــإن المجلس الوطني الفلسطيني يعلن باسم الله وباسم الشعب الفلسطيني قيام دولـــة فلســـطين. فـــوق

---

[1] الهور، منير، والموسى، طارق:**مشاريع التسوية الفلسطينية للقضية الفلسطينية1947-1985**، ط2، عمان، دار الجليل للنشر، 1986، ص ص 215-218

[2] موقـــــع مجموعـــــة 194، المشـــــاريع الأمريكيـــــة للحـــــل، مشـــــروع ريغـــــان، أنظـــــر http://www.group194.net/index.php?mode=article&id=18797.%E3%D4%D1%E6%DA%20%D1%ED%DB%C7%E4

[3] نوفل، ممدوح، **البحث عن الدولة**، مرجع سابق، ص 107

أرضنا الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف"[1] بهذه الكلمات أعلن ياسر عرفات في مؤتمر المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في الجزائر في الخامس عشر من تشرين الثاني لعام 1988 قيام دولة فلسطين المستقلة. ولكن لم يتضمن إعلان الدولة أي إعلان حول رئيس هذه الدولة واكتفى بإحالة الموضوع إلى المجلس المركزي واللجنة التنفيذية.

وقد أدى هذا الاعلان الى اعتراف ما يزيد عن 105 دولة بالدولة الفلسطينية المعلنة في الجزائر وتم نشر 70 سفيراً فلسطينياً في عدد من الدول المعترفة[2]. وعلى الرغم من أهمية هذا الاعتراف من ناحية دعم القضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره الا أنه لم يترجم الى أية اجراءات حقيقية على أرض الواقع واستمرت المنظمة في جهودها الدبلوماسية لحشد التأييد والاعتراف ولكن دون ان تتمكن من الحصول على أعتراف أهم الدول التي تلعب دوراً رئيسياً في حل القضية الفلسطينية وهي الولايات المتحدة الأمريكية إضافة الى بريطانيا التي لعبت الدور الرئيس في انشاء دولة اسرائيل زمن الانتداب البريطاني على فلسطين في القرن ثلاثينيات القرن التاسع عشر.

وقد أصدرت الجمعية العامة قرار رقم (177/43) المتعلق بإنشاء دولة فلسطين في دورة المجلس الوطني الفلسطيني حيث اعترفت الجمعية بهذا الاعلان مؤكدة على الحاجة الى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة سيادته على أرضه المحتلة منذ سنة 1967وقررت الجمعية ضمن نفس القرار أن تستعمل تسمية " فلسطين" اعتباراً من 15 كانون الأول 1988 بدلاً من تسمية "منظمة التحرير الفلسطينية" دون المساس بمركزها كمراقب أو المساس بوظائفها المرتبطة بهذا المركز في منظومة الأمم المتحدة. وقد اعتمد هذا القرار بأغلبية 104 صوت مقابل صوتين وامتناع 36 وفداً عن التصويت[3].

---

[1] **وثيقة اعلان الاستقلال الفلسطيني** الصادرة يوم 15 نوفمبر 1988 في الجزائر

[2] جريدة الحياة، أنظر الموقع الالكتروني http://www.alhayat-j.com/newsite/details.php?opt=3&id=126

[3] الأمم المتحدة، **منشأ القضية الفلسطينية وتطورها 1917-1988**، نيويورك، 1990، ص ص 365-366

يشار أن الأمم المتحدة بدأت بالنظر في القضية الفلسطينية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ولكن المشكلة الفلسطينية نشأت كقضية دولية بعد الحرب العالمية الأولى بعد أن وضعت فلسطين تحت ادارة الانتداب البريطاني بقرار من عصبة الأمم المتحدة.

وأعيد ادراج قضية فلسطين على جدول أعمال الجمعية العامة بعد 20 سنة من عدم عرضه كبند مستقل وذلك في أيلول عام 1974 بعد أن تقدمت 56 دولة عضواً بإدراج قضية فلسطين بنداً في جدول أعمال الجمعية العامة ومذ ذاك التاريخ أصبحت فلسطين جزءاً من جدول أعمال الجمعية[1].

ولغاية يومنا هذا تصدر الأمم المتحده القرارات وتحث الأطراف المعنية الوصول إلى حل سلمي ولكن دون أن تثمر أي من جهودها بمنح الفلسطينيين حقهم الذي ضمنته الشرائع والقوانين الدولية خاصة فيما يتعلق بالحق في تقرير المصير وإقامة دولتهم المستقلة القابلة للحياة.

2. 3. 2 القرارات الدولية في الفترة من عام 2008-2011

طلب رئيس السلطة محمود عباس، الجمعة 23-9-2011، من أعضاء مجلس الأمن الدولي التصويت لصالح طلب عضوية كاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة الذي تقدم به للأمين العام للمنظمة الدولية بان كي مون قبيل إلقاء خطابه أمام الجمعية العامة وهو أمر عارضته بشكل كبير الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل ولم يكن أيضاً مرحباً به من قبل الاتحاد الأوروبي وبالتالي تمت دعوة السلطة لتأجيل الخطوة والعودة لطاولة المفاوضات والتي تعتبرها تلك الدول هي الطريقة الصحيحة لحل القضية الفلسطينية. في القسم التالي نتطرق لأهم ملاحظات لجنة قبول الأعضاء الجدد في الأمم المتحدة فيما يتعلق بتقديم طلب فلسطين للعضوية في الأمم المتحدة من حيث استيفاء الطلب لمعايير عضوية الأمم المتحدة.

[1] ادارة شؤون الاعلام في الأمم المتحدة، **قضية فلسطين والأمم المتحدة**،، آذار 2003، ص32

كانت هناك وجهات نظر مختلفة واتفق ان مقدم الطلب استوفى جميع المعايير المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ولكن لابد أن يؤخذ بعبن الاعتبار السياق السياسي الأوسع للمسألة. مع التأكيد أيضاً على أن اللجنة بغض النظر عن نتائجها ينبغي ان تضع في اعتبارها السياق السياسي الأوسع وأعرب التقرير عن رأي مفاده وجود دولتين يتم التفاوض عليها هو الحل الأمثل على المدى الطويل وأن قضايا الحل النهائي يتعين حلها من خلال المفاوضات على أساس ما قبل 1967 والناجمة عن المفاوضات السياسية مما يؤدي الى اقامة دولة مستقلة فلسطينية مع القدس الشرقية عاصمة لها[1].

وأثيرت تساؤلات فيما يتعلق بالسيطرة الفلسطينية على أراضيها في ضوء حقيقة أن حركة حماس هي السلطة الفعلية في قطاع غزة والتأكيد أن الاحتلال الاسرائيلي كان عاملاً مانعاً من ممارسة الحكومة الفلسطينية السيطرة الكاملة على أراضيها. أما فيما يتعلق بمعيار الحكومة فقد اتفق أن فلسطين حققت هذا المعيار ولكن ذكر أن حماس تسيطر على 40% من سكان فلسطين وبالتالي لا يمكن اعتبار أن السلطة الفلسطينية تسيطر بشكل فاعل على الأراضي المطالب فيها وتم التشديد أن منظمة التحرير الفلسطينية وليست حماس هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني[2].

وفيما يتعلق بشرط قدرة الدولة على اقامة علاقات مع الدول الأخرى فقد كان الرأي أن فلسطين أوفت هذا الشرط وأشير الى أنه تم قبول فلسطين في عضوية حركة عدم الانحياز ومنظمة التعاون الاسلامي، والمفوضية الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مجموعة ال 77 والأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة اضافة الى اعتراض أكثر من 130 دولة بغلسطين كدولة مستقلة ذات سيادة، ولكن طرح تساؤل حول مدى قدرة السلطة الفلسطينية على اقامة علاقات دولية على اعتبار ان اتفاقية اوسلو لا تسمح للسلطة بإقامة علاقات خارجية[3].

---

[1] Security Council, Report of the committee on the Admission of New Members concerning the application of Palestine for admission to membership in the United Nations, 11Nov 2011 http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?Symbol=s/2011/705

[2] Ibid

[3] Ibid

فيما يتعلق باشتراط أن تكون الدولة المقدمة للطلب (محبة للسلام) كان الـرأي اسـتيفاء فلسطين لهذا الشرط في ضوء التزامها بإيجاد حـل شـامل وسـلمي للصـراع الفلسـطيني – الاسرائيلي وكان أيضاً واضحاً في التزامها استئناف المفاوضات بشأن الوضع النهـائي لكافـة القضايا المطروحة ضمن شروط متفق عليها دولياً على أساس قرارات الأمم المتحدة بهذا الشأن ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق.

وأثيرت تساؤلات عما اذا كانت فلسطين حقاً دولة محبة للسلام منذ رفضت حماس نبـذ الارهاب والعنف وكان هدفها المطلق تدمير اسرائيل، أما فيما يتعلق بشرط قبول مقدم الطلـب الالتزام بالقرارات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وأن تكون قـادرة ومسـتعده لتنفيـذ هـذه الالتزامات فقد استوفت هذا الشرط. واستذكرت اللجنة انه في عام 1948 عندما نظر الى طلب اسرائيل للعضوية كان هناك نقاش حول امكانية الإكتفاء بتعهد اسرائيل بتنفيذ التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة واعتبر ذلك التعهد رغم عدم تنفيذه على أرض الواقع كافيـاً لتلبيـة هـذا المعيار[1].

وبالعودة للقرارات الدولية حول فلسطين فقد قبلت فلسطين دولةً عضواً فـي اليونسـكو وذلك عقب قرار صدر عن المؤتمر العام لليونسكو في جلسته العامة للدورة السادسة والثلاثـين المنعقد في باريس في 31 تشرين الأول لعام 2011 وبذلك تصبح فلسـطين الدولـة 195 فـي اليونسكو بموافقة 107 دولة و 14 دولة ضد وامتناع 52 دولة[2].

هذا القرار أغضب الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل وكندا. ودفع كل من أمريكـا واسرائيل لوقف الدعم اللذي تقدمانه لليونسكو. وفي معرض تبرير ذلـك قـال جـاي كـارني المتحدث الرسمي باسم البيت الأبيض" إن قرار اليونسكو سابق لأوانه، ويضعف الهدف المشترك للمجتمع الدولي للتوصل الى سلام شامل وعادل ومستدام في الشرق الأوسط"[3].

---

[1] Security Council, **Report of the committee on the Admission of New Members concerning the application of Palestine for admission to membership in the United Nations**.

[2] /http:www.unesco.org/new/en/media-services/single-view/news/-041d8d7505

[3] أنظر الموقع الالكتروني http://arabic.news.cn/world/2011-11/01/c_131222897.htm

وقد قررت اسرائيل تجميد تمويل اليونسكو بمبلغ 2 مليون دولار تقدمه اسرائيل سنوياً. وجاء قرار نتنياهو هذا بعد توصية من قبل وزير المالية يوفال ستيفز كما أوعز نتنياهو بتوسيع بناء المستوطنات كرد على هذا القرار[1].

على الرغم من هذا الرفض المتوقع للقرار الا أن نسبة التصويت لصالحه تدلل على دعم العديد من الدول للحقوق الفلسطينية والتي أثبت التاريخ ومن خلال العديد من المناسبات تغاضي أمريكا عنها وعدم وجود رغبة جدية والتزام نحو تحقيقها.

يشار أن الرئيس الفلسطيني عباس وعلى لسان وزير خارجيته رياض المالكي طلب عدم التوجه بطلب العضوية لأي مؤسسة أخرى من مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى لأنه يريد التركيز على الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة[2].

ارتأيت الاشارة في هذا الجزء لردود الفعل الشعبية على قرار رئيس السلطة الفلسطينية التوجه للأمم المتحدة لنيل العضوية والذي كان في غالبيته لصالح قرار قبول العضوية لدولة فلسطين. وقد أجريت العديد من استطلاعات الرأي في عدة بلدان أوروبية وفي أمريكا أيضاً وأعرب غالبية المستطلعة آرائهم في المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا عن رغبتهم بأن تصوت بلادهم لصالح الاعتراف بدولة فلسطين حتى قبل اصدار القرار في الأمم المتحدة. وقد قامت مؤسسة يوغوف بهذا الاستطلاع على الانترنت وشمل 2552 في المملكة المتحدة و1017 في ألمانيا و 1011 في فرنسا وتعتبر الدول الأوروبية الثلاث حاسمة في المعركة التي دارت حول سعي الفلسطينيين في الاعتراف بدولتهم في الأمم المتحدة. وأظهرت نتيجة الاستطلاع أن 59% من المستطلعة آراءهم في المملكة المتحدة قالوا أن الحكومة يجب أن تصوت لصالح قرار الأمم المتحدة الاعتراف بدولة فلسطين وفي فرنسا وألمانيا كانت النسبة 69% و71% على التوالي،

[1] صحيفة هآرتس الاسرائيلية، أنظر الموقع -http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/israel-freezes-unesco-funding-after-palestinian-membership-1.393498

[2] htt://articles.cnn.com/2011-11-03/middleast/world_meast_israel-unesco_1_unesco-palestinian- bid-palestinian-state?_s=pm:middleeast

وحين سئل المستطلعون حول منح الفلسطينيين حقهم في دولتهم دون الرجوع الى تصويت الأمم المتحدة كانت النسبة أعلى: 71% في المملكة المتحدة، 82% في فرنسا و86% في ألمانيا[1].

ويندرج في نفس السياق ومن خلال استطلاع للرأي قامت به BCC والذي أظهر تغيراً تدريجياً ومتزايداً في موقف الرأي العام الدولي لا سيما في الدول الكبرى، فمن بين ال 19 دولة الذين شملهم الاستطلاع 49% أيدوا اقامة دولة فلسطينية مقابل 21% يعارضونها بينما لم يحدد 30% موقفهم بشكل واضح.

وقد بلغت نسبة المعارضين للقرار في كل من الفلبين والولايات المتحدة الأمريكية 36% ولكن في الوقت نفسه 45% من الأمريكيين و56% من الفلبينيين أيدوا الاعتراف. وأظهر الاستطلاع أن أدنى نسبة تأييد كانت في الهند بنسبة 32% مع مقابل 25% ضد، بينما كانت النسبة الأعلى في مصر حيث بلغت نسبة التأييد 90% مقابل 9% ضد أما تركيا فقد سجلت نسبة 60% مع و 19% ضد وفي باكستان 52% أيدوا مقابل 12% ضد، بينما بلغت النسبة في أندونيسيا 51% مع و 16% ضد، وأظهرت نتيجة الاستطلاع في الصين حماس الرأي العام الشعبي في الصين للاعتراف بدولة فلسطينية بنسبة 56% مع و9% ضد. وقد كانت نتائج الاستطلاع في الثلاث دول الأوروبية الأكبر ففي فرنسا بلغت النسبة 54% مع و 20% ضد وتساوت نسبة التأييد في المانيا والمملكة المتحدة لتبلغ 53% مقابل 28% و 26% ضد بالتوالي. يشار الى أن هذا الاستطلاع شمل ما مجموعه 20.466 شخص تمت اما مقابلتهم شخصياً أو على الهاتف في الفترة ما بين 3 تموز و29 آب من العام 2011[2].

هذه الاستطلاعات تؤكد من جديد أهمية التعامل مع الرأي العام الدولي بجدية وأخذه على محمل الجد من قبل السلطة كوسيلة للضغط على حكومات هذه الدول من قبل شعوبها وصولاً للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وعدم الاكتفاء بالمستوى الرسمي بهذا الصدد. وهذا يتطلب أيضاً تفعيل الجاليات العربية والفلسطينية في كل دول العالم للقيام بنشاطات وفعاليات تلقي الضوء على القضية الفلسطينية.

[1] http://www.gurdian.co.uk/world/2011/sep/12/recognising-palestinian-state-public-approval
[2] 19 September 2011; BBC poll shows support for Palestinian state http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-14946179

الفصل الثالث

الواقع الديموغرافي والجيوسياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة: فلسطينياً وإقليمياً ودولياً وإسرائيليا

الفصل الثالث

معوقات اقامة الدولة الفلسطينية: الواقع الديموغرافي والجيوسياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة: فلسطينياً وإقليمياً ودولياً وإسرائيليا

مقدمة

اعترضت مسيرة التفاوض الفلسطينية- الإسرائيلية عبر عقدين من الزمن العديد من العقبات وشابها الكثير من التشكيك وفقدان الثقة وغياب المصداقية، بحيث أنتجت واقعاً مأزوماً يحتاج الى إرادة سياسية عبقرية للخروج من تعقيداته السياسية والجغرافية والقانونية.

وقد كانت إسرائيل ولا زالت في كل مرحلة من مراحل التفاوض تتسف ما سبقها وتطالب ببدء المفاوضات من نقطة الصفر وتتنكر لما تم انجازه في السابق، كما أن هناك تعقيدات ارتبطت بسياسات ومواقف الدول الراعية للمفاوضات وعلى رأسها أمريكا والاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بسياسات الاحتلال في الضفة الغربية وغزة ورفض فكرة التوجه الأحادي لطلب عضوية دولة فلسطين في الأمم المتحدة وأهمية الاحتكام للمفاوضات في هذا المجال.

وقد كانت المواقف الدولية بخصوص إقامة دولة فلسطينية مرهونة بالتطور السياسي للعملية السلمية أو ردود أفعال لانتهاكات إسرائيلية تتعلق بتوسيع المستوطنات ومصادرة الأراضي وغيرها من الإجراءات التي من شأنها أن تقوّض أركان الدولة وتجعل تحقيقها مستحيلاً. وقد تجلت أبرز المواقف في تلك التصريحات الصادرة عن إدارة الولايات المتحدة الأمريكية على اختلاف رؤسائها.

وأما المواقف الأوروبية فقد راوحت مكانها فيما يتعلق بالدولة الفلسطينية من حيث التأكيد على أهمية حل الدولتين لإنهاء الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، إذ جاء على لسان الرئيس الفرنسي ونظيره الاسباني أنّ الاتحاد بصدد إطلاق مبادرة لإقامة دولة فلسطينية بغضون ثمانية

عشر شهراً من الإعلان الذي أطلق في شهر شباط من عام 2010 بغض النظر عن بدء مفاوضات الحل النهائي[1].

وبقى الموقف الإسرائيلي على حاله بقيام دولة فلسطينية بشروط اسرائيلية، واستمرت في سياسة فرض الأمر الواقع من خلال الاستمرار في إنشاء مزيد من المستوطنات و بناء جدار الفصل العنصري الإسرائيلي في عمق الضفة الغربية والقدس ومصادرة الأراضي، ولم تتوقف عمليات هدم المنازل في الأحياء العربية القديمة من مدينة القدس بغية تهويد المدينة بعد السيطرة على الأرض والقيام بعملية إحلال لمهاجرين يهود عوضا عن العرب المقدسيين.

وتشير جميع الدلائل إلى أن الاحتلال الصهيوني يسعى إلى مضايقة الشعب الفلسطيني، وإجباره على الرحيل عن أرضه وذلك رغبة منه وطمعاً في أرض بلا شعب لتحقيق ما يصبو إليه قادة الاحتلال واستكمالاً لمخططاتهم المرتبطة بالصراع الديموغرافي والجيوسياسي، مما يلقي بظلاله على امكانية إقامة الدولة الفلسطينية، وفقدان عنصر مهم من عناصرها الأساسية.

ويتضمن الجزء التالي من البحث الواقع الجيوسياسي الديموغرافي، الذي سيلقي الضوء على الواقع السياسي المرتبط بالقضية الفلسطينية دولياً مع التركيز على اللاعبين الرئيسيين في هذا المجال وأقصد هنا الاتحاد الأوروبي، أمريكا، روسيا. وإقليمياً متمثلاً في الموقف العربي والتركي والايراني، وفلسطينياً من خلال التعرف على مواقف الفصائل الفلسطينية وتحديداً فتح وحماس والجبهتين الشعبية والديموقراطية والجهاد الاسلامي. وأخيراً الموقف الاسرائيلي واجراءات الاحتلال الاسرائيلي على الأرض والتي تعيق اقامة الدولة الفلسطينية.

3. 1 المواقف الدولية من القضية الفلسطينية وأثرها على إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة

3. 1. 1 الموقف الأمريكي

لقد أفردت الإدارات الأمريكية حيزاً كبيراً للشرق الأوسط بشكل عام، وللقضية الفلسطينية بشكل خاص، خاصة بعد توقيع اتفاق أوسلو وانتهاء المرحلة الانتقالية التي كانت

[1]Barak,Ravid, EU initiative: Recognition of Palestinian State by next year, Geneva initiative,21-02-2010 http://www.geneva-accord.org/mainmenu/eu-initiative-recognition-of-palestinian-state-by-next-year

مقررة عام 1999 والتي اعتبرها الفلسطينيون أساساً للعملية السلمية وأملوا أن تفضي الى اقامة الدولة الفلسطينية خاصة أن اتفاقية أوسلو لم تتضمن بنداً يتعلق بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة[1].

ويشار إلى أن السياسة الأمريكية قبل أوسلو كانت في الغالب ضد قيام دولة فلسطينية وفي هذا السياق يمكن الاشارة الى المبادرة التي أطلقها الرئيس الامريكي رونالد ريغان بتاريخ 2-9-1982 عقب الحرب اللبنانية وتضمنت موقفه من اقامة الدولة حيث صرح في البند الأول منها أنه " لا دولة فلسطينية في الضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة، يبدو واضحاً لي أن السلام لا يمكن تحقيقه بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة". ومن جملة ما ذكره في مبادرته أن اسرائيل لا يحق لها ضم الأراضي المحتلة ويجب عليها تجميد المستوطنات الجديدة في الأراضي العربية المحتلة[2].

منذ أن أكدت الولايات المتحدة في عهد الرئيس السابق جورج بوش اهتمامها بإقامة دولتين إحداهما إسرائيلية والأخرى فلسطينية، كحل للصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين، تعرض مفهوم الدولة الفلسطينية لغموض شديد بسبب تباين الرؤى بين الأطراف المعنية حول المقصود بهذه الدولة، فإذا بنا أمام أطروحات مختلفة بين دولة ممسوخة أو منقوصة السيادة أو ذات سيادة وقابلة للحياة أو قابلة للحياة دون سيادة. ولعل الزخم الأميركي الذي أحاط بحل الدولتين هو الذي أعطى دافعاً قوياً لدى كل الأطراف الأخرى المعنية للتجاوب مع الفكرة من حيث المبدأ، ولكن كل الأطراف بما فيها الولايات المتحدة ذهبت إلى تفسير يرضيها وظلت تتعامل بهذا التفسير دون أن تدخل في صدام مباشر مع المخالفين لها في الرأي، مما جعل المفهوم بمثابة طائر غير محدد الهوية يجوب الفضاء دون أن يستقر له حال أو تتضح له هوية[3].

---

[1] نعيرات، رائد: السياسة الأمريكية تجاه الدولة الفلسطينية(1993-2005) مدونة جامعة النجاح، الموقع الالكتروني http://blogs.najah.edu/staff/emp-2402/article/article-5/file/---.pdf

[2] الهور، منير، والموسى، طارق، مرجع سابق، ص 216

[3] محمد، عبد العاطي: الدولة الفلسطينية....ضجيج بلا طحين، اسلام ويب، 18-02-2010، الموقع الالكتروني http://www.islamweb.net/media/index.php?page=article&lang=A&id=156707

ويمكن في هذا السياق الحديث عن مواقف الادارات الأمريكية بعد توقيع اتفاقية أوسلو ابتداءً بكلينتون وصولاً لادارة أوباما الحالية.

3. 1. 1. 1 الموقف الأمريكي خلال إدارة الرئيس جورج بوش الابن

مما لا شك فيه أن سياسة كلينتون المنحازة لاسرائيل أفقدت أمريكا ثقة الفلسطينيين بشكل خاص والعرب عموماً بنزاهة الولايات المتحده الأمريكية ونما الشعور بالعداء تجاه الولايات المتحده وترك إرثاً يتمثل بمشكلات كبرى للدبلوماسية الأمريكية في ادارة جورج بوش الابن[1].

وفي رسالة التطمين التي أرسلها جورج بوش لاريئيل شارون في 2002 وعرضها في 24 حزيران 2002 شدد بوش على قيام دولتين كمدخل الى "خارطة الطريق" وأكد في ذات السياق على التزام أمريكا بأمن اسرائيل من خلال حدود آمنة وقوة رادعه، وأشارت الرسالة بوضوح الى أن اسرائيل تحصل على حدود آمنة معترف بها دولياً طبقاً للقرارين 242و338 مع الأخذ بعين الاعتبار الوقائع على الأرض التي تتضمن المراكز السكانية القائمة مما يجعل العودة الكاملة والشاملة لخطوط 1969 أمراً غير ممكن حيث" لا وصول الى اتفاق على الوضع النهائي الا على أساس تغييرات متبادلة متفق عليها تعكس هذه الوقائع". وقد أشارت الرسالة ألى أن الرئيس بوش يؤيد دولة فلسطينية قابلة للحياة والبقاء ومتواصلة جغرافياً وذات سيادة تحكمها مؤسسات ديموقراطية. أما فيما يتعلق باللاجئين أشار بوش الى توطين اللاجئين في دولة فلسطين وليس في اسرائيل[2].

يشار أن الرئيس الأمريكي جورج بوش تبنى الموقف الاسرائيلي بما يسمى "يهودية الدولة" وطالب في أعقاب مؤتمر أنابوليس بقيام دولتين واحدة يهودية للإسرائيليين والأخرى قومية للفلسطينيين دون أن يضع حدوداً للدولتين بانتظار ما ستتمخض عنه مفاوضات الوضع

---

[1] الإدارة الأمريكية الجديدة ادارة المهمات الصعبة، موقع الرأي، شباط 2009، الموقع الالكتروني http://www.arraee.net/arraeelatest/arraee_82-83/2782.html

[2] الوسط، نبيل خليفة: رؤية أمريكا للحدود...واللاجئين: من هنري كيسنجر الى جورج دبليو بوش، 26-4-2004، موقع نادي الفكر العربي http://webcache.googleusercontent.com/search? استرجع بتاريخ 24-8-2011

النهائي، كما دعا لعودة اللاجئين الفلسطينيين للدولة الفلسطينية لا لديارهم كما نصت القرارات الدولية[1].

وترى الباحثة أن الأحداث التي جرت في عهد جورج بوش الابن، من تفجير لبرج التجارة العالمي، والغزو الأمريكي للعراق، والمبادرة العربية للسلام قد زحزح موقف إدارة جورج بوش الابن تجاه دولة للفلسطينيين، لكن هذه الزحزحة لم تكن بالقدر الكافي، للشعور بتغيير جوهري وكبير في المواقف الأمريكية، إلا من حيث الكلمات مثل السيادة والتواصل الجغرافي وبناء المؤسسات الديمقراطية.

3. 1. 1. 2 إدارة الرئيس باراك أوباما ونموذج بناء المؤسسات

قدّم الرئيس الأمريكي المنتخب أوباما مؤشرات متضاربة حول توجهاته تجاه الشرق الأوسط حيث زار فلسطين لأول مرة في كانون الثاني / يناير 2006 ثم عاد لزيارة المنطقة في 2008 وقال في احدى حواراته مع الطلاب أنه " يؤيد فكرة الدولتين". وأشار أوباما في مقابلة مع جريدة يديعوت احرونوت في 29 –9–2008 إلى "ضرورة أن تظل اسرائيل دولة يهودية" وأبدى تعاطفاً مع " اسرائيل" خلال حفل اقامته جماعة الضغط الصهيونية " ايباك" في حزيران من نفس العام وقال فيه أنه" يؤيد بقاء القدس عاصمة موحدة لإسرائيل"[2].

أعطى أوباما اشارات لفظية قوية بأنه معني بالسلام من خلال خطابيه في القاهرة وتركيا، حيث اعتبر العرب أن القضية الفلسطينية وحلها على سلم أولويات ادارة اوباما خاصة مع تعيين مبعوث خاص وهو جورج ميتشل لمتابعة هذا الملف[3].

---

[1] أبو دياك، ماجد: مقالة بعنوانمن كوارث أنابوليس..يهودية الدولة الاسرائيلية، المركز العالمي للوسطيةhttp://www.wasatiaonline.net/news/details.php?data_id=227

[2] صالح، محسن محمد: **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2008**"، ط1، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009، ص 207

[3] جاد، عماد: ***العلاقات الأمريكية الاسرائيلية...أبعاد الخلاف وقدرة الاحتواء***، **مجلة شؤون عربية**، العدد142، صيف 2010، ص ص 57–58.

وقد تميز أول خطاب للرئيس الأمريكي أوباما بتطرقه للتحديات الأساسية التي تواجه الولايات المتحدة في العالم الاسلامي، ويلاحظ أن الرئيس أوباما هو أول رئيس أمريكي يتحدث خلال فترة ولايته بوضوح وصراحة عن معاناة الشعب الفلسطيني، مسلمين ومسيحيين، كما تحدث عن سعيهم المرير لبناء دولتهم قائلاً: " لقد عانوا لاكثر من ستين سنة من التهجير، حيث بقي العديد منهم ينتظر في مخيمات اللاجئين بالضفة الغربية وفي غزة والأراضي المجاورة، يحلمون بحياة يسودها السلام والأمان لم يذوقوا طعمها أبداً، ويذوقون مرارة الذل يومياً بشتى أنواعه على يد الاحتلال. لذلك علينا ان نقول صراحة بان وضعية الشعب الفلسطيني لم تعد تحتمل، ولذلك أيضاً لن تدير أمريكا ظهرها في وجه تطلعات الفلسطينيين الشرعية للعيش في كرامة داخل وطن خاص بهم"[1].

وقد طلب أوباما من الكونغرس الأمريكي تعديلاً في القانون يسمح للولايات المتحده الأمريكية بالتعامل مع حكومة تضم وزراءً من حماس حسب صحيفة لوس انجلوس تايمز[2]

وقد تعرضت العلاقة الأمريكية الاسرائيلية الى أزمة حقيقية عقب خطاب أوباما الذي ألقاه في جامعة القاهرة في 4 حزيران/يونيو 2009[3] وبسبب تصريحاته العلنية حول الاستيطان وضرورة وقفه واعتبرت حكومة نتنياهو هكذا مواقف بأنها غير مسبوقة؛ حيث لم يشترط سابقا وقف الاستيطان تماما كشرط للمفاوضات كما صرح أوباما. وقد استفادت ادارة أوباما من خبرة الادارات السابقة مع حكومة نتنياهو والذي كشفت انه شخص مناور ومراوغ ولم ينفذ أي وعد قطعه وفي الوقت نفسه يعتبر شخص برجماتي ينصاع للضغوط وبناء على ذلك كثّف الرئيس أوباما ضغوطه عليه وأوصل للوبي اليهودي رسائل مضمونها أنه من الممكن أن ترفع أمريكا الغطاء عن اسرائيل من خلال التوجه الى مجلس الأمن الدولي لاستصدار قرار بقيام الدولة

---

[1] جرجس، فواز: قراءة في خطاب أوباما واستراتيجيته الشرق أوسطية، 9-6-2009، مركز الجزيرة للدراسات، استرجع بتاريخ 20-8-2011، الموقع الالكتروني http://www.aljazeera.net/NR/exeres/66E69935-EE8A-4966-8A25-BC4F2452E25B.htm

[2] **جريدة لوس انجلوس تايم**، 27-4-2009

[3] الموقع الرسمي للحكومة الأمريكية www.usa,org استرجع بتاريخ 20-9-2011

الفلسطينية المستقلة أو الطلب من اللجنة الرباعية الدعوة الى مؤتمر دولي جديد يتم من خلاله التفاوض وإعلان الدولة الفلسطينية[1]

وقد أفاد استطلاع نشرته صحيفة "جيروزالم بوست" ان اغلبية الاسرائيليين ترى ان ادارة أوباما مؤيدة للفلسطينيين اكثر منها للاسرائيليين. ويرى نصف الاشخاص الذين شملهم الاستطلاع (50 في المئة) من الاسرائيليين اليهود ان "الادارة مؤيدة للفلسطينيين" مقابل 6 في المئة تعتبره "مواليا للاسرائيليين" فيما رأى 36 في المئة ممن المستطلعين انه "محايد" والبقية دون راي. ويدل هذا الاستطلاع على تحول واضح للراي العام في اسرائيل مقارنة بنتائج استطلاعات مشابهة اجريت حتى منتصف ايار (مايو) أي قبل خطاب المصالحة مع العالم الاسلامي الذي القاه الرئيس الاميركي في القاهرة. وكانت حينها اغلبية نسبية من الاسرائيليين (31%) تعتبر ان سياسته موالية لاسرائيل و14% موالية للفلسطينيين و40% انه محايد[2].

وقد سربت ادارة الرئيس الأمريكي أوباما بشكل متعمد في عام 2009 مشروع مبادرة غير رسمي لحل الدولتين من أهم بنودها[3]:

- اقتطاع مناطق من القدس الشرقية لتكون تحت السيطرة الاسرائيلية على ان تبقى الأماكن المقدسة تحت السيادة العربية الاسلامية ووضع قوات دولية في الضفة الغربية وغور الأردن
- تحل التنظيمات وتحول الى احزاب سياسية بأسماء جديدة
- تحتفظ اسرائيل بسيادتها على الكتل الاستيطانية الكبيرة ويتم التفاوض على المستعمرات الصغيرة خلال فترة لا تزيد على ثلاثة أشهر

---

[1] جاد، عماد، ***الدولة الفلسطينية بين المفاوضات والقرار الدولي"*،مجلة السياسة الدولية**، ع 181، يوليو، السنة السادسة والأربعون،ص ص 20-22

[2] **جريدة القدس**، 19-7-2009

[3] عيد، أكرم: مقالة بعنوان: الدولة الفلسطينية الموعودة في المشروع الأمريكي، 12-11-2009،موقع الركن الأخضر، على الموقع الالكتروني http://www.grenc.com/show_article_main.cfm?id=15356

- المناطق المتبقية من الضفة الغربية تبقى مناطق منزوعة السلاح وتسيطر اسرائيل على الأجواء وتمنع السلطة الفلسطينية من توقيع اتفاقيات أمنية وعسكرية مع دول أخرى فيما يستمر التعاون والتنسيق الأمني مع اسرائيل

- الاعلان عن قيام الدولة الفلسطينية صيف 2011 على أن يتم الحاق قطاع غزة بالدولة بعد انهاء حالة الانقسام، أما فيما يتعلق باللاجئين يتم استيعاب أعداد محددة منهم في الدولة الفلسطينية وتوطينهم في مناطق محددة في الأغوار والمناطق الموجودة بين نابلس ورام الله

- يتم البدء بإطلاق سراح المعتقلين الفلسطينيين فور التوقيع على اتفاقية السلام.

ويرى بعض المحللين بان هناك رياح تغيير تلوح في الافق خاصة اذا ما قورنت السياسة المعلنة لأوباما مع سياسة سلفه جورج بوش الذي كان يجود بعبارات باهتة وعديمة الجدوى حول بناء المستوطنات على اعتبار انه عمل " لا يساعد" على تحسين الوضع. أما أوباما فقد أعلن بوضوح أن الولايات المتحدة الأمريكية " لن تقبل بشرعية مواصلة الاستيطان " واعتبر المحلل السياسي فواز جرجس أن الرئيس الأمريكي الوحيد الذي نادى بضرورة اعتراف اسرائيل بحق فلسطين في الوجود. ويبدو أيضاً أن الرئيس أوباما هو أول رئيس أمريكي يربط أهمية بناء دولة فلسطينية بمصالح أمريكا الاستراتيجية[1].

ويُلاحظ أن إدارة أوباما تنظر للسلام كرزمة واحدة تقوم على اعطاء المبادرة العربية قيمة أكبر حيث تراها ادارة اوباما مدخلاً ممكناً للحل النهائي كونها تقترح الاعتراف ب" اسرائيل" واقامة علاقات طيبة معها مقابل الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة عام 1967 واقامة دولة فلسطينية. ولكن لا زال لدى أوباما تحفظات على عودة اللاجئين الى أراضي 1948 وعلى الشكل النهائي للدولة[2].

---

[1] جرجس، فواز: مرجع سابق.

[2] أوباما يرفض اعلان الدولة الفلسطينية من جانب واحد،17-11-2009، شبكة الاعلام العربية http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=319308&pg=2

وقد اختلفت مواقف أوباما بفارق طفيف عن سابقه بوش، وذلك في تحديده شرطين لنتنياهو ليطالب العرب بالتطبيع والاعتراف، وهما وقف النمو الاستيطاني والالتزام بالسلام، وقال في "مبادرة السلام العربية" ما لم يجرؤ بوش على قوله علناً، إذ اعتبرها خطوة إيجابية ولكن غير كافية، وطالب بأن يكون الاعتراف قبل تنفيذ شروطها، أي بمجرد بدء مفاوضات التسوية وليس بعد إتمامها، كما فعلت إدارة بوش. فمن هذه الزاوية يجب أن يسجل على أوباما موقف أشد سوءاً من موقف إدارة بوش.

يشار أن إدارة أوباما أعلنت رفضها لأي تحرك لإعلان الدولة الفلسطينية من جانب واحد وذلك في معرض ردها على تلميحات سلام فياض بإعلان الدولة الفلسطينية من جانب واحد حيث تمارس السلطة الوطنية الفلسطينية جهودها في بناء مؤسسات ومقومات الدولة والبنية التحتية[1].

رغم كل ما يمكن أن يفهم أنه ضغط أو تغيير في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط تظل العلاقة بين أمريكا واسرائيل أمر حيوي لا يمكن أن تخاطر فيه احداهما وقد صرحت هيلاري كلينتون أثناء مشاركتها في الاحتفال ب" استقلال اسرائيل" في 18-4-2010 أن أمريكا لن تتردد في دعم اسرائيل وحمايتها. في إشارة الى عدم تأثر العلاقة بمواقف نتنياهو من الاستيطان مضيفة انها تشعر بالتزام شخصي عميق نحو اسرائيل وكذلك الشأن بالنسبة للرئيس أوباما وذكرت بأن الرئيس الأمريكي هاري ترومان احتاج الى 11 دقيقة فقط ليعترف باسرائيل دولة في عام 1948[2]

وفي 18 شباط 2011 استخدمت أمريكا حق النقض الفيتو ضد مشروع قرار للمجموعة العربية أمام مجلس الأمن يدين الاستيطان في الأراضي الفلسطنية المحتلة وهي أول مرة تمارس فيها أمريكا حق النقد الفيتو منذ تولي أوباما رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية في حين صوت باقي الأعضاء وعددهم 14 لصالح القرار.

---

[1] **أوباما يرفض اعلان الدولة الفلسطينية من جانب واحد**، مرجع سابق.

[2] الجزيرة نت، الموقع الالكتروني-http://www.aljazeera.net/NR/exeres/7ADD9E47-4DC2-4312-8DA3-6590FB720661.htm استرجع بتاريخ 18-8-2011

وأوضحت السفيرة الأميركية لدى الأمم المتحدة سوزان رايس بعيد عملية التصويت ان القرار كان يمكن في حال تبنيه ان "يشجع الأطراف على البقاء خارج المفاوضات".لكنها أشارت الى ان الاستيطان يقضي على "الثقة بين الطرفين" ويهدد "إمكانات السلام"[1].

يشار أنه في أعقاب توجه السلطة الوطنية الفلسطينية للأمم المتحدة بطلب عضوية دولة فلسطين قامت الولايات المتحدة بقطع المساعدات التي كانت تنوي تقديمها للسلطة الوطنية الفلسطينية كما قامت بقطع مساعات اليونسكو عقب اصدار قرار قبول دولة فلسطين عضو فيها[2].

فيما يتعلق بالدعم الاقتصادي للسلطة فقد رعت الولايات المتحدة عدداً من المؤتمرات الاقتصادية، ففي 27 تشرين الثاني للعام 2007، استضافت الولايات المتحدة مؤتمر أنابوليس بمشاركة رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت، وعدد من رؤساء وزعماء دول العالم، سعيا لتحقيق هدف حل دولتين، وفي أيار من العام 2008 واستكمالاً لمؤتمر أنابوليس، فقد رعت الولايات المتحدة الأمريكية مؤتمراً للاستثمار في الأراضي الفلسطينية هدفه السعي لتحسين الاقتصاد والمستويات المعيشية للمجتمع في الأراضي الفلسطينية، وهو ما يشكل عنصرا هاما في عملية السلام في الشرق الأوسط، وفي العام 2009 شاركت الولايات المتحدة مع 70 دولة أخرى في المؤتمر الدولي لدعم الاقتصاد الفلسطيني لإعادة إعمار غزة بمدينة شرم الشيخ، وقد قدمت مساعدة بقيمة 900 مليون دولار إلى الفلسطينيين، منها 300 مليون دولار تذهب مباشرة إلى قطاع غزة كمساعدة إنسانية عاجلة عبر منظمات غير حكومية والأمم المتحدة، و200 مليون دولار إلى ميزانية السلطة الوطنية الفلسطينية[3].

---

[1] **جريدة الأيام**، 19-2-2011

[2] صالح، محسن، الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية، موقع الجزيرة نت، أنظر http://www.aljazeera.net/analysis/pages/a2c4a983-3654-4b4b-9da1-e9ea2839455d

[3] شبكة النبأ المعلوماتية، إعمار غزة.. هل يمكِن في ظل الانقسام الفلسطيني الداخلي؟5 مليار دولار بانتظار الوفاق بين فتح وحماس، انظر الموقع الإلكتروني http://www.annabaa.org/nbanews/2009

ولدعم خطة سلام فياض في الإصلاح الأمني لأجهزة السلطة، عملت الولايات المتحدة على تقديم دعم تقني ومادي لقوات الأمن الفلسطينية، فقد قام فريق من من الموظفين المدنيين والعسكريين وعدد من الأمنيين المتقاعدين بتدريب قوات الأمن الفلسطينية خلال الأعوام 2007–2010، ورصدت للاصلاحات الأمنية مساعدات تصل الى ما يقرب من 400 مليون دولار، حصل التدريب منها على (160) مليون دولار، بينما حصلت التجهيزات على (89) مليون دولار، وإنشاء المؤسسات وترميمها على (99) مليون دولار، وبناء القدرات (22) مليون دولار، وحصل القائمون الأمريكيون على التدريب وبناء برامجه على (23) مليون دولار[1].

يلاحظ مما سبق ان الادارات الأمريكية المتعاقبة نظرت الى القضية الفلسطينية حسب تأثيرها على مصالحها في المنطقة وفي كثير من الحالات لم تكن على سلم أولوياتها كما في فترة جورج بوش الأولى والثانية في غالبيتها لانشغال الادارة الأمريكية بالحرب على" الارهاب". ولا تزال ملامح استراتيجية أوباما غير واضحة المعالم بالرغم من التعبير الصريح لأوباما بتأييد فكرة الدولتين كحل للصراع الفلسطيني– الاسرائيلي، وكان الجانب الأمني الخاص بإسرائيل هاجس الولايات المتحدة الأمريكية في تعاملها مع السلطة الفلسطينية وتقييمها لأدائها ودائماً ما تكون الأولى في استنكار أي (خرق أمني) من قبل الفصائل الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة اذا ما تمت مهاجمة أهداف اسرائيلية بغض النظر عن السياق السياسي حينها والذي قد يكون ردود فعل لاجراءات اسرائيلية. وسعت باستمرار للضغط على السلطة من خلال وسطائها لوقف المقاومة المسلحة والسيطرة أمنياً على المناطق التي تقع تحت سيطرتها في الضفة الغربية لمنع أي (عدوان) على اسرائيل من قبل الفلسطينيين.

ولم ترعى أمريكا المفاوضات كقاضي نزيه من أجل تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية وتحقيق العدالة ولكنها تترك الأمر للمفاوضات بين الطرفين وما يجود به الجانب الإسرائيلي من تنازلات مما فرضه من وقائع عل الأرض الفلسطينية وهذا أيضا يتطلب تمرير الزمن وهدر الوقت وتمكين إسرائيل من فرض شروطها على الجانب الفلسطيني.

---

[1] صايغ، يزيد: **بناء الدولة أم ضبط المجتمع. القطاع الأمني الفلسطيني والتحول السلطوي في الضفة الغربية وقطاع غزة**، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2011

3. 1. 2 الموقف الأوروبي

أدى انشغال الدول الأوروبية بأزمة اليورو وآثاره على الاقتصاد الأوروبي الى ضعف الدور الأوروبي في الشرق الأوسط بشكل عام وبالصراع الفلسطيني- الاسرائيلي بشكل خاص، كما أن للثورات العربية وانشغال الدول العربية بها وبآثارها على المستوى الداخلي دور في انحسار الاهتمام بالقضية الفلسطينية بشكل عام، اضافة الى ذلك لعبت الانتخابات الأمريكية دوراً مهما في اعطاء الفرصة لاسرائيل لفرض الحقائق على الأرض من خلال الاستمرار في بناء المستوطنات ومصادرة الأراضي وغيرها من الاجراءات التي تفرض واقعاً جديداً على الفلسطينيين[1].

ويستند الواقع السياسي الأوروبي على جملة من المبادئ هي[2]:

- السبيل إلى إقامة الدولة الفلسطينية هو المفاوضات، ولا سبيل آخر غير ذلك، ومنثم فإن عمليات "العنف" التي تقوم بها بعض الفصائل الفلسطينية مرفوضة من وجهة النظرالأوروبية، والوصف الذي تطلقه أوروبا على مثل هذه العمليات هو "الإرهاب "
- المبدأ الحاكم الذي تنطلق منه المفاوضات الرامية إلى إقامة هذه الدولة هو" الأرض مقابل السلام ."
- إن الإطار القانوني الذي تستند إلى مرجعيته أي مفاوضات تتم بين الطرفينالفلسطيني والإسرائيلي بغرض التوصل إلى صيغة للدولة المنشودة هو قرارات الأممالمتحدة ولا سيما القرارات (242، 338، 1397)
- إن الظروف الإقليمية المهيأة لبروز الدولة الفلسطينية إلى النور هو مبادرة الأميرعبد الله التي تبناها العرب في قمة بيروت عام 2002 والداعية إلى التطبيع الكامل بينالعرب وإسرائيل ضمن إطار للتسوية النهائية للقضية الفلسطينية .

---

[1] تقرير" مدار " الاستراتيجي 2012، **المشهد الاسرائيلي 2011 ملخص تنفيذي**، تحرير هنيدة غانم، ص ص 6-7

[2] نص تصريحات المنسق الأعلى للسياسات الخارجية الأوروبية خافيير سولانا في المؤتمرالصحفي مع وزير الخارجية الإسرائيلية سيلفام شالوم أثناء زيارته للقدس في 2005/7/12.

- إن الآليات المعتمدة والتي من شأنها أن تسهل تنفيذ تلك الرؤية فهيخارطة الطريق واللجنة الرباعية.

وللتعرف على تفصيلات المواقف الأوروبية، فلابد من تتبع المواقف الأوروبية من الدولة الفلسطينية من خلال ما يلي:

- أصدرت الدول الأوروبية في العام 1976 بياناً سُمي "بيان نوفمبر" طالبت فيه اسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة عام 1967 تمهيداً لإقامة الدولة الفلسطينية[1].

- اصدار "إعلان البندقية" عام 1980 من قبل المجموعة الأوروبية في البندقية بإيطاليا وقد تميز الاعلان بلغته الصريحة وعباراته الواضحة فيما يتعلق بالاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة مطالباً اسرائيل بالتوقف عن بناء المستوطنات على اعتبار انها غير شرعية حيث وصفتها المجموعة بالعقبة أمام السلام[2].

- ساهمت دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في عقد مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 لتمهيد البيئة لإقامة الدولة الفلسطينية. وفي بيان فلورنسا عام 1996 عبرت الدول الأوروبية عن موقفها السابق حول الدولة الفلسطينية محذرة في الوقت ذاته من مخاطر التراجع عن العملية السلمية ومقدمة الدعم والمساندة لأية مفاوضات جادة تفضي الى اقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة تعيش جنباً الى جنب مع دولة "اسرائيل" الآمنة[3].

- مع تشكيل اللجنة الرباعية للشرق الأوسط في نهاية القرن العشرين أصبح الاتحاد الاوروبي عضواً في اللجنة وقد حاولت أوروبا جاهدة أن تبلور موقفاً ورؤية للدولة الفلسطينية تمثل في اعتبار المفاوضات ولا شي غيرها هو السبيل الى اقامة الدولة الفلسطينية مع الاشارة الى رفض الاتحاد الأوروبي لعمليات" العنف" التي تقوم بها بعض الفصائل الفلسطينية، أما

---

[1] عبد العاطي، محمد: الموقف الأوروبي من إقامة الدولة الفلسطينية، 31-7-2005، موقع المعرفة، الموقع الالكتروني
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E7A41237-AFE3-4B6D-9D40-984F4DA423C2.htm

[2] المرجع السابق

[3] المرجع السابق

مبدأ التفاوض فهو" الأرض مقابل السلام" استناداً الى قراري مجلس الأمن 242 و338 و1397[1].

- حدد رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير في مقال نشر في جريدة البيان الاماراتية في 18 آذار/مارس 2005 موقفه من القضية الفلسطينية من حيث الالتزام بفكرة الدولتين حسب خارطة الطريق الذي يتطلب حشد دعم دولي لتمكين الفلسطينيين من امتلاك بنية تحتية سياسية واقتصادية وأمنية لإنشاء دولة قابلة للحياة[2].

ويشار إلى أن المواقف الأوروبية في هذه الفترة لم تتباين كثيراً عن الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية باستثناء مواقف أوروبا من قضايا مفصلية خاصة فيما يتعلق بالجدار والمستوطنات وحركة حماس؛ حيث كان الموقف الأوروبي واضحاً من حيث الرغبة في مشاركة حماس الحياة السياسية وذلك بعكس الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى إثر ذلك اتهم الجانب الاسرائيلي أوروبا بمحاباة الفلسطينيين عبر تبني الاتحاد مجموعة من المواقف من مثل تركيز الأوروبيين على بناء دولة قابلة للحياة من خلال الدعم الاقتصادي للمشاريع في الضفة الغربية والقطاع حيث قدمت المفوضية الأوروبية خطة استراتيجية لإقامة دولة فلسطينية بمبلغ 295 مليون دولار أمريكي ذهب معظمها للمشاريع التنموية[3].

الموقف السياسي في الفترة من 2007- 2011

في 2007/1/22 صدر بيان عن الاتحاد الأوروبي حدد فيه اطار التسوية على أنه" انهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام 1967، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وديموقراطية قابلة للحياة تعيش جنباً الى جنب مع اسرائيل، وباقي االدول المجاورة في أمن وسلام" ولتحقيق ذلك رأى خافيير سولانا أهمية تجميد بناء المستوطنات حيث عبر عن صدمته لسرعة بنائها[4].

---

[1] عبد العاطي، محمد: **الموقف الأوروبي من إقامة الدولة الفلسطينية**، مرجع سابق

[2] **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2005**، مرجع سابق، ص 146

[3] وزارة الخارجية والتخطيط الفلسطينية:**تصور دولتين – تسهيل الدولة الواحدة الاقصائية**، 2011

[4] **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2005**، مرجع سابق، ص 250

واستشعر الأوروبيون في معظم الوقت توجهات أمريكا في محاولـــة التفـــرد بالتســـوية السلمية ببعدها السياسي وهذا ما عبر عنه نائب وزير الخارجية الايطالي هون أغوانتيني حيـــث قال:" أن نظرية الحلول المنفردة التي تبنتها الادارة الأمريكية خلال الفترة الماضـــية، تتراجـــع لصالح مفهوم الحلول المشتركة"[1].

عاد الاتحاد الأوروبي ليحدد ملامح توجهاته الاستراتيجية تجاه التسوية في بيان أصدره في 2007/11/25، قبيل انعقاد مؤتمر أنابوليس، حيث أطلق على توجهاته هذه اسم " بناء دولة للسلام في الشرق الأوسط: استراتيجية عمل الاتحاد الأوروبي" :"State building for peace an EU Action Strategy"[2]

واستند الموقف الأوروبي في إستراتيجية العمل تجاه دولة المؤسسات الفلسطينية علـــى إرساء قواعد التنمية الاقتصادية، وعدّها ركيزة أساسية في بناء الدولة الفلسطينية، فبدون اقتصاد مستقل لن يكون هناك دولة مستقلة، وظهر ذلك في دعم الاتحاد الأوروبـــي لخطـــة الحكومـــة الفلسطينية في إقامة الدولة وإنهاء الاحتلال، وهي[3]:

- تقوية القطاعين العام والخاص، وتعزيز فرص النمو الاقتصادي.
- تعزيز سيادة القانون والنظام.
- برنامج التحويلات النقدية الوطني.
- تحسين أداء المؤسسات في الخدمات المقدمة للمواطنين.
- تحسين فرص الحياة – برنامج شبكة الأمان الاجتماعي.
- المبادرات الإصلاحية الرئيسة.

---

[1]Javier Solana & Benita Ferrero, StateBuilding for Peace in the Middle East: An EU Action Strategy. 2007

[2] Ibid.

[3] تقرير الاتحاد الأوروبي: **رزمة الحوار** 2010.

وقد حاولت السويد عندما كانت تترأس الاتحاد الأوروبي في النصف الثاني من العام 2009 احداث تغيير جامح في سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الصراع العربي– الاسرائيلي من خلال اقتراح اعتراف الاتحاد الأوروبي على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وقد تم تبني نص اعلان نهائي بعيد عن مسودة المشروع المقدم من السويد. وربما تسعدنا المقارنة في فهم بعض الاتجاهات التي كشفها الاقتراح السويدي لدى بعض الدول الأوروبية والمحددات التي تحد من قدرة بعض هذه الدول من اعلان مواقف مبنية على سياسة دولهم. ومع ذلك فقد كشف الاعلان النهائي عن تآكل دعم العديد من هذه الدول " لإسرائيل" والذي لا شك سيدفع باسرائيل للاعتراف بحدوث هكذا تغيير ومعرفة السبب وراءه[1].

وقد كرر الإعلان الصادر عن المجلس الأوروبي في آب 2009 دعمه للمفاوضات التي ستؤدي الى الدولة الفلسطينية والخطوات للوصول اليها. وعلاوة على ذلك فإن المجلس الأوروبي عبر عن استعداده للاعتراف بالدولة الفلسطينية" بالوقت المناسب". ولم يتم الاشارة مرة الى اعتراف المجلس بضم اسرائيل للقدس الشرقية وذلك على أساس أن وضع القدس يجب أن يبحث من خلال المفاوضات على اعتبارها عاصمة مستقبلية لدولتين، وورغم هذا الإعلان فإن المجلس الأوروبي لم يلزم نفسه بالاعتراف بالدولة الفلسطينية في حالة اعلانها من طرف واحد خاصة أن الاعتراف بالدول الجديدة يظل تحت سلطة كل دولة من دول الاتحاد الأوروبي وبالتالي يمكن افتراض انه لن تعترف كل دول أوروبا بالدولة الفلسطينية[2].

وترى الباحثة أن الشرط الأوروبي بأن تأتي الدولة الفلسطينية من خلال المفاوضات ذُكر بشكل أو بآخر برسالة الرئيس بوش لرئيس الوزراء الاسرائيلي السابق أريئيل شارون في نيسان 2004 التي أكدت التغييرات على حدود 1967 ليتم ضم المستوطنات اليهودية الى " دولة اسرائيل"، والتي ستقرر ضمن المفاوضات، وكما رأت اسرائيل في هذا الموقف الأمريكي على

[1] Odeh,Eran, EU Recognition of a PalestinianState with Jerusalem as its Capital, Dec 10,2009, The Mideast Peace Pulse http://www.israelpolicyforum.org/print/3322
[2] Ibid

انه انجاز سياسي لها، فلربما يرى الفلسطينيون الموقف الأوروبي السابق أنه انجاز سياسي لهم، وهذا شعور متوافر لدى الفلسطينيين بالحاجة إلى طرف لا ينحاز إلى إسرائيل على الأقل.

وعند مقارنة إعلان برلين عام 1999 بإعلان بروكسل 2009 يتضح أن التغيير الأكبر في موقف الاتحاد الأوروبي مرتبط بوضع القدس ومستقبلها كعاصمة لدولتين. فقد عبر رؤساء الاتحاد الأوروبي عن رفضهم للخطوات الاسرائيلية في القدس بالماضي وبالمقابل هذه هي المرة الأولى التي يعبر فيها الاتحاد رسمياً دعمه لفكرة أن عاصمة الفلسطينيين في القدس[1].

ويرى عبد الكريم نصر أن الموقف الأوروبي ذا التوجه الإنساني قدّم تسهيلات ومساعدات في المجال الاقتصادي والتجاري لكنها لم تكن ذات تأثير وفعالية تعكس حجمها، وبالتالي خيّبت بعض الطموحات والتوقعات الفلسطينية. وإذ لا يمكن التغاضي عن العديد من الانجازات التي حققتها المساعدات الدولية، مثل تطوير البنية التحتية، وبناء بعض القدرات لمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية؛ إلا أنها فشلت في تقوية المجتمع الفلسطيني وتمكينه بحيث يستطيع الاستقلال ذاتياً وتحديد مصيره، أو وضع الأساسات لتنمية بشرية مستدامة بعيدة المدى. ولم تتمكن المساعدات الدولية من تطوير الاقتصاد الفلسطيني، أو توفير فرص عمل مستدامة للفلسطينيين، أو التخفيف من كون الاقتصاد الفلسطيني تابعاً وعرضة للتغيرات والعوامل الخارجية[2].

وترى الباحثة أن الموقف الأوروبي من الدولة الفلسطينية يبحث عن مخرج غير سياسي بالدرجة الأولى، من خلال تقديم مساعدات اقتصادية وبناء مؤسسات ديمقراطية وقادرة على توفير خدمات للمواطنين في سبيل سعيها لاقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، ولكن لغاية الآن لا تزال الهيمنة الأمريكية على القضية الفلسطينية من جهة وعدم قدرة الاتحاد الأوروبي على اصدار قرارات لا تنسجم مع سياساته فيما يتعلق بالشرق الأوسط من جهة أخرى هما من أهم الأسباب التي أضعفت الدور الأوروبي والتي ربما نجدها أكثر دعماً لو كانت من كل دولة

[1] Odeh,Eran, Ibid

[2] عبد الكريم، نصر: **العلاقات الأوروبية الفلسطينية: الدور الاقتصادي الأوروبي**، ملخصات أوراق عمل مؤتمر "السياسة الخارجية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010

أوروبية على حده وربما أكثر انسجاماً مع الرأي العام الأوروبي الذي أظهر مواقف أكثر ايجابية من الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالحقوق الفلسطينية المشروعة.

3. 1. 3 الموقف الروسي

اتسم الموقف الروسي بالتوازن في العلاقات مع الفلسطينيين وتعاملت الحكومة الروسية مع كافة الفصائل الفلسطينية بما فيها حركة حماس، ولم تتمكن لغاية اليوم لعب دور مركزي كما كان الحال قبل انهيار الاتحاد السوفييتي في الثمانينات وتغير ميزان القوى لصالح أمريكا مذاك.

يشير التاريخ إلى أن روسيا دعمت منظمة التحرير وأمدتها بالسلاح والعتاد، في إطار دعم حركات التحرر الوطني[1].

ويتبلور موقف روسيا تجاه الوضع في الشرق الأوسط في النقاط التالية:

- ضرورة التزام إسرائيل بسحب قواتها من الأراضي المحتلة عام 1967.
- الحفاظ على حق الدول في أن تحيا بسلام بما فيها إسرائيل.
- ضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.
- رغبة الاتحاد السوفييتي في أن يكون له دور في عملية التسوية[2].

ويتعاطى الموقف الروسي مع الشأن الفلسطيني بشكل مختلف عن باقي الدول، فهي أول دوله عالمية استقبلت وفد من حركة حماس، واعتبرت الحركة شريك سياسي، وهي من أكثر المؤيدين للمصالحة الفلسطينية وموقفها واضح من الورقة المصرية كونها تشكل مخرجا للازمة الفلسطينية الداخلية[3].

---

[1] فهمي، عبد القادر محمد: ***روسيا الاتحادية والمنطقة العربية: دراسة مقارنة للسلوك السياسي الخارجي السوفييتي الروسي حيال المنطقة العربية***، **شؤون عربية**، ع 105، آذار 2001، ص ص 184-185.

[2] **الموسوعة الفلسطينية**، القسم الثاني، المجلد السادس: دراسات القضية الفلسطينية، بيروت، 1990، ص37.

[3] شعت، نبيل: الموقف الروسي متطابق مع مواقفنا وخياراتنا السياسية، موقع سفارة فلسطين في رومانيا http://palestina.ro/?p=2018

على الرغم من محدودية الدور الروسي فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية الا أنه والحال هذه يعزز التحرك السياسي الفلسطيني ويقويه، ففي هذا أهمية كبيرة للجانب الفلسطيني الذي من مصلحته دخول أطراف أخرى مؤثرة على سير العملية السلمية غير الولايات المتحدة الأمريكية، لتحقق نوع من التوازن في أطراف العملية.

وأكدّ الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف على المواقف الروسية القديمة والحديثة بأنها "ثابتة مع الحق والعدل وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس كما أكدّ أن هذه المواقف ليست شعارات، وإنما هي مواقف مشفوعة بدعم سياسي عالمي اقتصادي ومالي وثقافي وتعليمي، حيث أن روسيا لها بصمات واضحة لدى الشعب الفلسطيني وعند إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة"، وأشار الرئيس الروسي أنّ التوصل إلى السلام الشامل والعادل والوطيدبين الفلسطينيين والإسرائيليين هوممكن فقط بشرط إقامة الدولة الفلسطينية[1].

وتدعم روسيا قرار السلطة الفلسطينية التوجه إلى الأمم المتحدة، وموقفها واضح حال طرح الموضوع للتصويت، بحيث ستكون إلى جانب الدول الداعمة لهذا المشروع، وستصوت في صالحه[2].

3. 2 المواقف السياسية الاقليمية نحو نموذج بناء المؤسسات في قيام الدولة

3. 2. 1 الموقف السياسي العربي

من المسلّم به أنه لا يمكن قيام الدولة بمعزل عن الأمة العربية، وينقسم الدور العربي إلى اتجاهين في بناء المؤسسات، أولهما يتبع المستوى الرسمي العربي، والآخر يتماشى مع مستجدات الأوضاع في العالم العربي أو ما عُرف بالربيع العربي. فالدول العربية على مستوى الحكومات والقيادات والتي في رأي البعض لم تسهم كما هو متوقع منها في بناء دولة فلسطين[3].

---

[1] تصريح صحفي للرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف في زيارته الأولى للأراضي الفلسطينية، انظر الموقع الالكتروني لوكالة معا الإخبارية www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=419032

[2] موقع فلسطين الآن، مقالة بعنوان: د. دويك يستقبل مسئول روسي، انظر الموقع الالكتروني http://paltimes.net/details/news/3237، استرد بتاريخ 27-12-2011

[3] مقابلة مع الدكتور ناصر اللحام، رئيس تحرير وكالة معاً بتاريخ 24-11-2011

تبنى الموقف العربي الرسمي المبادرة العربية للسلام وتم تشكيل لجنة لمتابعة المبـــادرة العربية للسلام ، ودعا إلى إقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران وعاصمتها القدس الشرقية، وإيجاد حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين، وذلك طبقاً لقرارات الشرعية الدوليـــة ذات الصلة. وتوافقاً مع خطوة أيلول، فقد قررت اللجنة الوزارية لمبادرة السلام العربية التوجه إلى الأمم المتحدة لدعوة دولها الأعضاء للاعتراف بهذه الدولة، والتحرك لتقديم طلب العضـــوية الكاملة لها في الأمم المتحدة، وحشد التأييد الدولي لهذه الخطوة في كل مـــن الجمعيـــة العامـــة ومجلس الأمن. كما قررت اللجنة تكليف المجموعة العربية في الأمم المتحدة الإعداد لخطـــوات هذا التحرك، واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة، ومتابعة كافة الجهود والاتصالات ذات الصلة في هذا الشأن، إضافة إلى قيام رئيس اللجنة والأمين العام للجامعة العربية وفلسطين والسعودية ومصر والمغرب والأردن، ومن يرغب من الدول الأخرى بمتابعة الموقف واتخاذ ما يرونه من خطوات عملية، وما يلزم من مشاورات واتصالات لحشد الدعم المطلوب من دول العالم كافة[1].

ويترافق الموقف السياسي العربي مع الدعم المالي، والذي يظهر من خلال دعم ميزانية السلطة الوطنية بالأموال والاستحقاقات الشهرية والتبرعات، والذي يُمكّن السلطة الفلسطينية من دفع الرواتب، وتشغيل المؤسسات، وتقديم الخدمات على الرغم من أن الدول العربية لم تلتـــزم بكافة ما تعهدت به من مساعدات للسطة الوطنية الفلسطينية كما جاء على لسان رئيس الوزراء الفلسطيني سلام فياض في جريدة القدس في تاريخ 25 آذار 2012 في معرض دعوته للـــدول العربية لتسديد التزاماتها للسلطة الفلسطينية "لغاية الآن، ما تلقيناه من مســـاعدات مـــن الـــدول العربية هي 30 مليون دولار من دولة قطر في الأشهر الأولى من العام، وفي العـــام الماضـــي المساعدات لم ترق إلى المستوى المطلوب وبلغ مجموعها 283 مليون دولار عام 2011، وهي أقل بكثير مما هو ملتزم به في إطار القمم العربية منذ قمة بيروت ربيع عام 2002". وأضاف: "هذا أقل من الالتزام، وبكل تأكيد أقل مما يفي باحتياجات السلطة الفلسطينية وما هـــو مبـــرمج.

[1] العلي، إبراهيم:***الموقف العربي وجامعة الدول العربية من استحقاق أيلول***، **مجلة العودة**، العدد التاسع والأربعون، السنة الخامسة، تشرين أول، 2011

نعوّل على وقوف الأشقاء العرب إلى جانبنا في هذا الشأن وبما يدعم جهود السلطة الوطنية في خدمة مواطنيها في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس،.."[1]

فيما يتعلق بالدور العربي في المصالحة الفلسطينية فلا زالت الجهود العربية في هذا الصدد غير قادرة على انهاء الانقسام على الرغم من توسط العديد من هذه الدول لحل الخلافات الفلسطينية وعلى رأسها السعودية التي تم تحت رعايتها توقيع اتفاق مكة لوقف الانقسام في 8 شباط عام 2007. وتوالت المحاولات العربية لرأب الصدع واعادة اللحمة الفلسطينية حين تم الاتفاق في صنعاء على مواصلة حوار المصالحة في وثيقة وقعت في صنعاء في 23 آذار 2008 فيما شهد الثالث من أيار عام 2011 توقيع الفصائل الفلسطينية على اتفاق المصالحة في القاهرة تبعه العديد من اللقاءات بين الفلسطينيين توجت بقمة بين مشعل وعباس في 24 تشرين الثاني من العام 2011[2].

يشار أن الأزمة بين عباس وسوريا التي احتضنت حركة حماس ومكتبها السياسي لعبت دوراً سلبياً في تحقيق المصالحة حيث تم الغاء اجتماع بين فتح وحماس في دمشق في 20-10-2010 لمناقشة أهم الملفات العالقة بين الطرفين وهو الملف الأمني بسبب اصرار حماس على عقد الاجتماع في دمشق بينما فتح تريد عقده في أية عاصمة أخرى ولكن في النهاية عقد الاجتماع في دمشق في 9-11-2010[3].

ولم يقتصر الدور العربي في التوسط للمصالحة الفلسطينية على السعودية والقاهرة بل لعبت قطر دور في دعم مسار المصالحة الفلسطينية ورعت اتفاق الدوحة بين فتح وحماس في 26-2-2012[4].

---

[1] أنظر الموقع الالكتروني لصحيفة القدس http://www.alquds.com/news/article/view/id/343363

[2] أنظر الموقع الالكتروني لصحيفة القدس http://www.alquds.com/news/article/view/id/331718

[3] صالح، محسن، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2010**، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط1، 2011، ص145

[4] صالح، محسن، **الملخص التنفيذي للتقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011 والمسارات المتوقعة لسنة 2012**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ط1، 2012، ص 14

أما فيما يتعلق بالثورات العربية وأثرها في القرار السياسي العربي، فقد يكون هناك تأثير مباشر للتحركات الشعبية والربيع العربي على كافة جوانب القضيةالفلسطينية، بما في ذلك قضايا مواجهة العدو الإسرائيلي، المتعلقة بالسلطة الوطنية الفلسطينية، ومن ثمَّ الاعتراف بالدولة[1].ولكن في المقابل هناك من يرى أنه لابد من التريث في الحكم حول مدى تأثير الثورات العربية على القضية الفلسطينية على المدى القريب وهذا يعني أن علينا الانتظار لنرى ما يمكن أن تجلبه من تغييرات على المدى الطويل وعلى المدى القريب، لن يكون هناك تأثير للثورات العربية، نظراً لانشغال الدول العربية بعد الثورات (الربيع العربي) بإعادة ترتيب أوضاعها الداخلية[2]. وهذا ما يعتقده المحلل السياسي عادل سمارة في حالة استمرار الربيع العربي دون أن يُحيّد أو يُحاط بمؤامرة، فإنه بلا شك سيسهم إيجاباً في المسار الفلسطيني والقضية الفلسطينية[3]

وترى الباحثة بالنظر للمواقف العربية من حكومة فياض وهنية فقد تفاوتت حيث أظهرت سوريا تعاطفاً أكبر مع حماس وحكومة هنية وظهر توتر بين رام الله ودمشق بسبب مواقف الأخيرة فيما ظهر توتر بين حماس والقاهرة بسبب ما اعتبر عدم تسهيل الحركة على معبر رفح وتشديد القيود على غزة من قبل الحكومة المصرية خاصة في ظل الحصار الاسرائيلي المفروض على القطاع. وبشكل عام كان الموقف العربي لغالبية الدول العربية تتعامل مع حكومة فياض على انها حكومة السلطة الوطنية الفلسطينية مع اختلاف لدى قلة منها لصالح هنية في غزة.

كما أن الدول العربية بموقفها الرسمي لم تظهر بالقوة التي قد تؤثر على الطرف الأمريكي على الرغم من طرح مبادرة عربية للسلام، وبالتالي لا تأثير سياسي دولي ملموس للدول العربية تجاه الدولة الفلسطينية، ومن ناحية أخرى فإن الدعم المالي العربي يساهم في تقديم

---

[1] عوف، أحمد: الثورات العربية.. هل تحقق حلم الدولة الفلسطينية، مجلة القدس أون لاين، 24-5-2011، انظر الرابطhttp://www.alqudsonline.com/contentdetails.asp?contentId=2343، استرجع بتاريخ 12-11-2011

[2] مقابلة مع الدكتور محمد المدهون، مرجع سابق.

[3] مقابلة مع الدكتور عادل سمارة، مرجع سابق.

المؤسسات خدمات يومية للمواطنين، ولهذا قد يتفق مع الموقف الأوروبي في ضـــرورة بنـــاء المؤسسات قبل الانطلاق إلى إعلان الدولة وإزالة الاحتلال.

3. 2. 2 الموقف السياسي التركي

ارتبطت تركيا بالقضية الفلسطينية منذ وقت بعيد؛ إذ كانت فلسطين جزءًا مـــن الدولـــة العثمانية حتى الاحتلال البريطاني لها عام 1922[1].

كما ترتبط تركيا بالقضية الفلسطينية في إطار الارتباط الإسلامي العام بالقضـــية وهـــو الأمر الذي استمر حتى الآن.

واعترفت تركيا بمنظمة التحرير الفلسطينية عام 1975 كممثل شرعي ووحيد للشـــعب الفلسطيني وكانت في المقابل أول دولة ذات أغلبية مسلمة تعترف بالكيـــان الاســـرائيلي عـــام 1949[2] ثم سمحت للمنظمة بافتتاح مكتب لها في تركيا عام 1979، كما اعترفت بإعلان الدولة الفلسطينية عام 1988 [3].

تعتبر تركيا أن موقفها من القضية الفلسطينية نابع من واجبها الدفاع عن قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالشعب الفسطيني كون تركيا دولة عضو في الأمم المتحدة،وأدى تَنكُّر إسرائيل لهذه القرارات إلى خلق حالة من التناقض بين الموقفين التركي والإسرائيلي، والذي جعل تركيا تذكّر إسرائيل في أكثر من مناسبة بمخالفتها الصريحة لقرارات الأمم المتحدة ومطالبـــة الـــدول الكبرى القيام بواجبها اتجاه القرارات التي اتخذتها وعدم الكيل بمكيالين[4].

---

[1] بولنـــــت، آراس:السياســـــة التركيـــــة تجـــــاه القضـــــية الفلســـــطينية، انظـــــر موقـــــع الجزيـــــرة http://www.aljazeera.net/NR/exeres، استرد بتاريخ 22-12-2011

[2] موقع اسلام ميمو، أنظر http://www.islammemo.cc/Tahkikat/2011/11/09/137589.html

[3] المعهد العربي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، الثابت والمتغير في الموقف التركي من القضـــية الفلســـطينية، انظـــر الموقع الإلكتروني http://www.airss.net/site/2011 استرد بتاريخ 25-12-2-2011

[4] فارس، عوني، تركيا والضية الفلسطينية...تطلعات شعوب ومحددات ساسة، مركز الزيتونة للدراســـات والاستشـــارات، أنظر http://www.alzaytouna.net/permalink/4825.html

وتزايد النشاط الإقليمي التركي مع حكومة العدالة والتنمية في 2002 وأصبح أكثر فاعلية في الأعوام التالية وأكثر نشاطًا خلال عامي 2009 و2010. ولقد تجسد الموقف التركي سياسياً في التعامل مع الحصار المفروض على قطاع غزة، وانطلق من خلال السعي للعب تركيا دور إقليمي فاعل، إضافة إلى تعاطف الشعب التركي مع أهالي غزة، والقيام بمبادرات شعبية لفك الحصار مثل سفينة مرمرة[1].

وتدعم تركيا قيام الدولة الفلسطينية وتقدم المساعدات، خاصة فيما يتعلق بإعادة اعمار قطاع غزة، وقد صرح الرئيس التركي أردوغان باستمرار الجهود التركية لدعم الوحدة الوطنية الفلسطينية وإنجاح المصالحة، وذلك لتمكين السلطة الوطنية الفلسطينية من الصمود في وجه التحديات المقبلة وإنجاح مساعيها الرامية لإعلان إقامة الدولة الفلسطينية[2].

إن عضوية تركيا في بعض المؤسسات الغربية، مثل الناتو، وعلاقات تركيا الجيدة مع "إسرائيل" وأوروبا والولايات المتحدة، هي مصدر قوة لها لترجمة قناعاتها الجديدة تجاه القضية الفلسطينية. ومع أن التعويل على هذا العامل يبدو مبالغاً فيه، لكن يجب عدم إسقاطه من الاحتمالات وإن كانت ضعيفة حيث إنَّعضوية تركيا في حلف الناتو وحاجة الحلف إليها في العديد من الملفات، من البلقان إلى أفغانستان، يمنح تركيا إمكانية ممارسة دور ضاغط، نسبياً، على الغرب من أجل مقاربةٍ أفضل تجاه القضية الفلسطينية، وكذلك، فإن تركيا تفترض أن تكون علاقاتها الجيدة مع "إسرائيل" ولا سيما في المجال العسكري، وحاجة "إسرائيل" إلى تركيا في الكثير من الملفات ولا سيما كدولة مسلمة، أداة للضغط على "إسرائيل" لتحسين ظروف قطاع غزة، وللدفع نحو مفاوضات تسوية جديَّة وفقاً لقرارات الأمم المتحدة[3].

وتحاول تركيا الوقوف على مسافة واحدة من مختلف الفصائل الفلسطينية، فيوصف موقفها بالاعتدال ولا تنحاز إلى فصيل على حساب فصيل آخر، وقد يكون هذا الاعتدال هو ما

---

[1] الباسل، رجب: دور تركيا في القضية الفلسطينية (دراسة)، انظر موقع مفكرة الإسلام http://www.islammemo.cc

[2] بولنت، آراس، مرجع سابق.

[3] الرشدان، عبد الفتاح: تصورات الدول الإسلامية (تركيا، إيران، باكستان) حول مستقبل الصراع العربي – الإسرائيلي حتى عام 2015، مركز دراسات الشرق الأوسط، انظر الموقع الإلكتروني http://www.mesc.com.jo

جعلها تقترب من القضية الفلسطينية على حساب الدول العربية التي مالت نحو طرف فلسطيني دون غيره.ولكن لا زال هناك محددات تجعل من هذه المواقف لا ترتقي للمستوى المتوقع بسبب وضع تركيا اقليمياً والضغوط التي قد تمارس عليها أوروبياً لتقف موقفاً معتدلاً من الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي ناهيك عن ارتباطها مع الأخير بتعاهدات تجارية ضخمة وعسكرية استراتيجية لا يمكن لتركيا المخاطرة بها.

واعتبر د. نور الدين في ندوة عقدها مركز الزيتونة في لبنان أن هناك تراجعاً في تحركات تركيا الرسمية في الضفة الغربية وغزة بسبب العراقيل التي تضعها اسرائيل أما تركيا في مساعيها لتقديم الدعم للضفة على الرغم من التصاق الخطاب التركي بالقضية الفلسطينية ولم يكن هناك تحرك باتجاه المصالحة الفلسطينية الا ما ندر ولم تفض الى مبادرات جدية في هذا السياق. ورأى نور الدين انشغال تركيا برأب الصدع في علاقتها مع اسرائيل بسبب مجمل التوترات بين الجانبين فإن تركيا لن تغير من مستوى تعاملها الحالي مع الملف الفلسطيني بانتظار احراز تقدم في تصحيح العلاقة مع اسرائيل[1].

3. 2. 3 الموقف السياسي الإيراني

لم تعترف إيران بإسرائيل، وتدعم إستراتيجية المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي، فدعم الكفاح والمقاومة عن حق الشعب الفلسطيني المشروع وعودة جميع اللاجئين إلى وطنهم هو الموقف الإيراني تجاه القضية الفلسطينية، ولقد كانت السفارة الفلسطينية هي السفارة الأولى التي تفتح أبوابها في إيران بعد عهد الشاه[2].

وتشجع إيران الفلسطينيين على حل خلافاتهم الداخلية والوقوف يداً واحدة أمام السياسة العدائية والعنصرية للاحتلال الإسرائيلي.

---

[1] مركز الزيتونة، حلقة نقاش: القضية الفلسطينية: تقييم استراتيجي 2010- تقدير استراتيجي 2011، أنظر http://www.alzaytouna.net/permalink/4613.html

[2] أبو طه، أنور:**الجمهورية الإسلامية الإيرانية وقضية فلسطين**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011، انظر الموقع http://www.dohainstitute.org/release/fa6a9c21-0b71-42f5-b5cb-f25014c6205d

وفي لقاءين منفصلين مع حركتي حماس والجهاد الإسلامي، صرح الـرئيس الإيرانـي أحمدي نجاد بأن إيران ستبقى تدافع عن حقوق الشعب الفلسطيني وتدعم هذه الحقوق وسـتبقى ملتزمة بالدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني التاريخية، وأنّ النضال الصحيح هو التمسك بالحق التاريخي للشعب الفلسطيني ومقارعة إسرائيل مبيناً أن هذا صراع تاريخي بين الحق والباطـل، وان إيران تؤيد الشعب الفلسطيني في رؤيته بالنسبة لفلسطين بأنها وطـن الشـعب الفلسـطيني بالكامل[1].

وتعقيباً على خطوة أيلول فقد صرّح الرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد بـان إيـران مؤيدة لتأسيس الدولة الفلسطينية وقال:إن تأسيس الدولة الفلسطينية هو بمثابة الخطـوة الأولـى لتحرير كل الأراضي الفلسطينية المحتلة[2].

وقد أدت العلاقة الجيدة بين حماس وايران خاصة بعد الانقسام الى حدوث فجـوة بـين السلطة الوطنية الفلسطينية وايران بسبب ما اعتبر تأثيراً سلبياً لهذه العلاقة القائمة على مصالح ومطامع اقليمية لايران وأثرها في تشجيع الانقسام ودعم حماس على حساب المصالح الفلسطينية الوطنية للشعب الفلسطيني.

3. 3 المواقف السياسية الفلسطينية

يتمثل الواقع السياسي الوطني في موقف الفصائل الفلسطينية بشأن الدولة الفلسـطينية، فلقد تباينت مواقف الفصائل الفلسطينية بشأن الدولة، نظراً لاخـتلاف الأيـدولوجيات الفكريـة والعقائديةالتي تبنتها تلك الفصائل، وانقسم الموقف الفلسطيني حيال الدولة الفلسطينية سواء مـن حيث آلية الوصول للدولة بالمفاوضات أو بالكفاح المسلح، كما اختلفوا على شكل الدولة آخـذين بالاعتبار الظروف السياسة والجغرافية، انقسموا أيضاً في الجهة المخولة بالتفاوض حول مستقبل القضية الفلسطينية.

---

[1] رابطة الحوار الديني، أحمدي نجاد يؤكد ضرورة استمرار المقاومة ضد الاحتلالالإسرائيلي، انظر الموقع الإلكترونـي http://www.alhiwaraldini.com/Portal/Cultcure/Arabic

[2] وكالـة أخبـارك، احمـدي نجـاد: ايـران تؤيـد تاسـيس الدولـة الفلسـطينية، انظـر الموقـع http://www.akhbarak.net/articles

وأشار الدكتور عبد الستار في مقابلة أجرتها الباحثة معه الى افتقار الفصائل الفلسطينية الضعيفة إلى رؤية وفكر إبداعيين يخرجان الواقع الفلسطيني من أزمته السياسية، ويمهدان الطريق لدولة مؤسسات. فالفكر السياسي غير المؤسسي يعبّر عن كافة الفصائل الفلسطينية، وأعمالها لا تؤدي إلى بناء دولة، وهي غير مُشاركة فعلياً في بناء الدولة. فهي تتجه نحو بعضها، وتتواجه أكثر من سعيها لتوافق على دولة بمؤسسات أو بدونها. وليس لها شأن في بناء المؤسسات. كما أن دور الفصائل الصغيرة غير مفعّل، و هي غير قادرة على تقديم نماذج للفلسطينيين[1].

وقد خلقت مشاهد الاقتتال الفلسطيني التي حدثت في حزيران 2007 شرخاً كبيراً بين الفلسطينيين وضاعفت مشاعر الإحباط وزادت أوضاعهم المأساوية سوءاً. كما فرضت العديد من التساؤلات حول حقيقة هذا الانقسام، خاصة أنه ما يزال يتعامل معه على أنه انقسام سياسي أدى الى انقسام في النظام السياسي الفلسطيني.

ويعتبر الانقسام الفلسطيني خدمة مجانية للاحتلال الإسرائيلي الذي كان ولا يزال يدّعي بعدم نضج الفلسطينيين وعدم استعدادهم للاستقلال. ومن خلال استمرار الانقسام يثبت الاحتلال صدق مزاعمه كما يثبت للعالم ادعاءهم بميل الفلسطينيين لحل اشكالياتهم باللجوء للعنف وبالتالي سهل عملية هروب إسرائيل من عملية التسوية بحجة عدم وجود شريك فلسطيني في المفاوضات.

يضاف إلى ذلك أن الانقسام فتح الباب أمام عودة الاحتمالات التي لطالما طرحت فيما يتعلق بالتدخلات العربية المباشرة لحل القضية الفلسطينية من خلال الوجود المصري في قطاع غزة والأردني مع صيغ معدلة في الضفة الغربية[2].

---

[1] مقابلة خاصة أجرتها الباحثة مع الأستاذ الدكتور عبد الستار قاسم، أستاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية بتاريخ 14-11-2011.

[2] الكيالي، ماجد: **الصراع على السياسة والسلطة في الساحة الفلسطينية-المقدمات والتداعيات وما العمل؟**، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009، ص ص 24-26

ويشكّل الانقسام تحدياً كبيراً أمام دولة المؤسسات، فالانقسام بدأ جغرافيا من حيث كون الضفة الغربية وقطاع غزة غير متصلين، وهذا ينفي فكرة التواصل الجغرافي للأرض، والانقسام الحالي سياسي بامتياز، نشأ من برنامجين سياسيين مختلفين، وهذا يتنافى مع دولة مؤسسات ببرنامج وطني سياسي موحد، والانقسام اقتصادي شكّل اقتصادين منفصلين أحدهما تحاول إسرائيل ربطه بها والآخر محاصر غير قادر على توفير المتطلبات الأساسية، وخلق الانقسام قوانين وتشريعات مختلفة في شطري الوطن[1]. وأصبح اختلاف التشريعات والقوانين يعزز وجود نظامين في المؤسسات التي يُفترض أن تكون مؤسسة واحدة، ولقد أضحى هذا الاختلاف القانوني عقبة أخرى في وجه دولة المؤسسات أو توحيد شطري الوطن، وخلق شعور لدى أفراد المجتمع بأنهم ليسوا على ذلك القدر من الاختلاف أو التناقض.

كما أدّى الانقسام إلى تعطيل عمل الجسم التشريعي القانوني وهو المجلس التشريعي، فلم ينعقد المجلس ولو مرة واحدة خلال الانقسام، واستمرت الحكومة في غزة في الحكم وتم إدخال وزراء جدد إليها بشكل مخالف كليالدستور، وتحولت حكومة الطوارئ إلى حكومة تسيير أعمال، ثم إلى حكومة جديدة دون أنتحصل أي واحدة من الحكومات الثلاث على ثقة المجلس التشريعي أو مساءلة أو مراقبة لأعمالها، ومن جهة أخرى فإن استمرار الانقسام سيؤدي إلى عدم إجراء الانتخابات أو إلى إجراء انتخابات منفصلة في الضفة وأخرى في غزة، أو في الضفة وحدها أو غزة وحدها. وهذا طبعا يعمق الانقسام ويحوله من انقسام مؤقت إلى انفصال دائم[2].

ويصعب على دولة المؤسسات أن تنشأ في ظل الانقسام، وسيكون عليها معالجة الانقسام وإنهاءه قبل البدء في تطبيق برامجها على الأرض وقد أشار تقرير اللجنة الخاصة بطلب العضوية للدول الى هذا الأمر كملاحظة سلبية على طلب عضوية دولة فلسطين في الأمم

---

[1] الصوراني، غازي: الصراع الداخلي الفلسطيني وأثره على الدولة الفلسطينية، مقدمة إلى ندوة مركز معلومات وإعلام المرأة الفلسطينية– غزة، 2008. انظر الرابط http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=131418

[2] المصري، هاني: لا انتخابات موحدة في ظل الانقسام، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، انظر الموقع الإلكتروني http://www.malaf.info استرجع بتاريخ 25-12-2011

المتحدة كما أشرت سابقا، كما أضعف الانقسام الأهداف الوطنية الفلسطينية بدرجة لم تشـــهدها الساحة الفلسطينية منذ عام 2007.

ويرى ناتان براون أن نموذج رئيس الوزراء الفلسطيني سلام فياض لبناء دولة فلسطينية على الرغم من الاحتلال والانقسام الداخلي، يُحتمل أن يؤدي إلى الفشل وخيبة الأمل. إذ يُمكـــن للإدارة التكنوقراطية أن تُبقي المؤسسات الفلسطينية قيد العمل، لا بل قد تُحسّن أداءها بوســـائل محدودة، إلا أنها حتى لا تدّعي تقديم حل للمشكلات العميقة التي تعاني منها الحيـــاة السياســـية الفلسطينية، المُتمثّلة بالانقسام والقمع والاحتلال والعزلة والفساد المؤسسي واسع المدى[1]. ولكـــن هذا الأمر بحاجة لفحص وتدقيق على الرغم من امكانية تأثيره على عمـــل برنـــامج الحكومـــة الفلسطينية.

وقد أشار رئيس الوزراء سلام فياض في أكثر من مناسبة أن دولة المؤسسات لا تستقيم أو تكون دون إنهاء حالة الانقسام، والبداية تكون بإنهاء الانقسام وثم إعـــادة الوحـــدة للـــوطن ومؤسساته من خلال حكومة وحده وطنية، كما أشار رئيس الوزراء أنه رغم ما أنجزه الحـــوار الوطني من تقدمٍ ايجابي على طريق تحقيق المصالحة، إلا أن استمرار حالة الانقســـام يشـــكّل الإخفاق الأخطر الذي ما زال ماثلاً لاستكمال الجاهزية الوطنية[2].

وفيما يلي وصف للمواقف الفلسطينية على اختلاف التوجهات السياسية، والتي من شأنها تكوين فهم أفضل لرؤية الفصائل الفلسطينية المختلفة للدولة الفلسطينية.

3. 3. 1 موقف حركة فتح من الدولة الفلسطينية

تعد حركة فتح من أكثر فصائل العمل الوطني سرعة وقبولاً للمشاريع السياســـية التـــي تطرح في المحافل الإقليمية والدولية، بل هي من أكثر فصائل العمل الوطني براغماتية وقبـــولاً

[1] نانان، بروان:فياض كشخص ليس المشكلة، لكن "الفياضية" كبرنامج ليست الحـــل للأزمـــة السياســـية فـــي فلســـطين. 2010.مركز كارنيغي، الموقع الإلكتروني http://carnegie-mec.org/publications/?fa=41724

[2] الحديث الإذاعي لرئيس الوزراء سلام فياض حول تحديات العام 2012، بتاريخ 4-1-2012، انظر وكالة معاً الإخبارية www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx استرجع بتاريخ 4-1-2012

للواقع، وإن كان ذلك مأخذاً عليهامن قبل منافسيها وخصومها السياسيين، ويمكن إجمال رؤية فتح للتسوية والدولة بناءً على الأدبيات المتوفرة حول الحركة والتجربة الحالية خلال المفاوضات تشير الى أن حركة فتح تسعى للدخول في مفاوضات حل نهائي للوصول إلى حل شامل للقضية الفلسطينية بحيث يشمل البنود التالية[1]:

1- انسحاب إسرائيلي من المناطق الفلسطينية المحتلة عام 1967 بما فيها القدس الشرقية.

2- حل قضية اللاجئين استناداً إلى القرار 194.

3- تفكيك المستوطنات المقامة على الأراضي الفلسطينية

4- الوصول لاتفاقية سلام تضمن قيام دولة فلسطينية إلى جانب دولة (اسرائيل) وبالمقابل لا يمانع العديد من قيادات حركة فتح اجراء نوع من التبادلية في الأراضي الفلسطينية بين الدولة الفلسطينية ودولة (إسرائيل).

وتحتل قضية اللاجئين حيزاً هاماً في رؤية حركة فتح لعملية السلام، حيث تتمسك حركة فتح بالقرار الدولي 194 القاضي بحق العودة والتعويض مع بعض المرونة، وهذا ما عبر عنه الرئيس الراحل ياسر عرفات حين دعا لحل قضية اللاجئين حلاً عادلاً ومنصفاً وانهاء مأساتهم مع تفهم تخوّفات (اسرائيل) الديموغرافية. ودعا الفلسطينيين ليكونوا واقعيين فيما يتعلق باحتياجات (اسرائيل) الديموغرافية[2].

وقد ظهرت العديد من الخلافات بين عدد من قادة فتح وسلام فياض والتي ظهرت من خلال تصريحات علنية في أكثر من موقف وكانت في الأساس تنتقد سياسة فياض في التعيينات والصرف أو لاعتقاد بعض قادة فتح أن حكومة فياض تحاول السيطرة على مجريات الأمور وأن فياض لا يمثل الحركة الوطنية الفلسطينية وفي بعض الأحيان كانت خلافات بسبب اتخاذ قرارات احادية من قبل فياض بدون استشارة عباس[3].

---

[1] مركز المعلومات الفلسطيني، الموقع الإلكتروني www.wafainfo.ps تاريخ الاسترجاع 16-9-2011

[2] صحيفة نيويورك تايمز، الرئيس ياسر عرفات، رؤية السلام الفلسطينية //www.nad-plo.org/ar/inner.php

[3] أنظر الموقع الالكتروني http://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=373417

من هنا أدركت حركة فتح ومنذ فترة تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، أن هناك معارضة من بعض الأنظمة العربية لإقامة الدولة الفلسطينية، وهو ما دفع حركة فتح إلى طرح مفهوم جديد للدولة الفلسطينية المنظورة، اعتقاداً منها أن مثل هذا الطرح سيحظى بقبول أطراف إقليمية ودولية، وقد تمثّل هذا الطرح في دولة فلسطينية علمانية، يعيش فيها العرب واليهود في وفاق دون أي تمييز. وفي أعقاب عدم تحقيق هذا الشعار بدأت فتح في تليين مواقفها السياسية وذلك ببعث رسائل علنية وسرية تعبّر عن استعدادها لحلول غير كاملة المقومات، وذلك من خلال مايسمى بسياسة المراحل أو المرحلية.

وقد لاقت موافقة حركة فتح على خارطة الطريق ورؤية الرئيس الأمريكي جورج بوش بالنسبة للدولة الفلسطينية قبولاً لدى حركة فتح، لكن بوجهتي نظر، الأولى ترى أن يكون الانسحاب" الإسرائيلي" شاملاً وكاملاً من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام 1967 م، واعتبار أراضي الدولة الفلسطينية وحدة جغرافية وسياسية وقانونية واحدة تقام عليها الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس الشريف، وتشكّل وحدة سياسية واحدة للنظام السياسي الديمقراطي الفلسطيني، دولة قابلة للحياة والتطور جنبًا إلى جنب مع دول وشعوب المنطقة والعالم، رافضًا هذا الموقف لأية حلول جزئية أو مجزأة ولفكرة الإدارات المنفصلة أو حكومة غزة ولأي دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة أيًا كان طابعها ولونها. والثانية لا ترى مانعاً من الموافقة على الحل المرحلي بحيث يتم الانسحاب من أجزاء متفق عليها في الأرض الفلسطينية المحتلة وصولاً للدولة الفلسطينية التي ستكون حدودها على أراضي 1967.

وقد أظهر استطلاع للرأي العام أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في كانون أول 2006 حول الحل المرحلي أن هكذا حل لا يحظى بتأييد الرأي العام الفلسطيني خاصة بين ناخبي حركة فتح، فقد أيد 81% من جمهور ناخبي فتح الحل الشامل وانهاء الصراع وحل كافة القضايا النهائية ولم تتعد نسبة المؤيدين للحل المرحلي 17% وهذه النسبة تنطبق على بقية القوى الأخرى[1].

[1] لحلوح، علاء:**موقف حركة فتح من عملية السلام في ظل الشراكة السياسية مع حركة حماس**، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، تموز 2009، أنظر الموقع http://www.pcpsr.org

يمكن القول أن رؤية حركة فتح بخصوص الدولة والتسوية هدفت إلى بيان عدد كبير من الاستراتيجيات التي من الممكن أن تتبناها الحركة في سياق منظمة التحرير الفلسطينية، وإيجاد قاعدة كبيرة من الحلول التي قد يؤدي إحداها إلى بناء الدولة الفلسطينية المستقلة، فحركة فتح تحاول أن تتعاطى مع كافة المتغيرات السياسية، لكنها في ذلك تفقد أرض متينة ومواقف ثابتة يمكن أن تُمثل رؤية واضحة ومحددة للدولة.

ولعل أبرز رؤية لحركة فتح وللسلطة الوطنية الفلسطينية، تمثلت بتقديم ملف فلسطين للعضوية الكاملة بالأمم المتحدة، كي تكون الدولة 194، وقد فُسّر ملف تقديم العضوية الكاملة، بالرغبة الفلسطينية الحقيقية في التخلص من الاحتلال، والعيش باستقلال وسلام وهدوء. قد حدّد الرئيس محمود عباس رؤيته لدولة المؤسسات في خطابه بالأمم المتحدة في 23 أيلول 2011 من خلال[1]:

1- دولة ديمقراطية تنسجم مع قرارات الأمم المتحدة.

2- دولة ذات حدود وسيادة على الأرض والسكان، وخالية من المستوطنين والمستوطنات.

3- حل قضية اللاجئين والقدس.

4- بناء المؤسسات والاستمرار في بنائها.

3. 3. 2 موقف حركة حماس

ترى حماس إسرائيل أنها دولة محتلة وغاصبه باعتبارها مشروعًا استيطانيًا عنصريًا معادياً ذات أطماع إقليميه ذراعًا طولى لقوى الاستعمار الغربية لاسيما الولايات المتحدة الرامية للسيطرة على مقدرات المشرق الإسلامي وثرواته ومنع قيام وحدة عربية إسلاميه تكريساً للهيمنة بأشكالها المختلفة. وانطلاقًا من ذلك ترى حركة حماس أن صراعها مع الاحتلال الإسرائيلي هو صراع عقائدي وجودي لا يمكن إنهاؤه وزواله إلا بإنهاء دولة إسرائيل وإقامة

[1] **خطاب الرئيس محمود عباس في الأمم المتحدة**، بتاريخ 23-9 - 2011

الدولة الفلسطينية على كامل التراب الوطني الفلسطيني. إن زوال دولة اسرائيل من وجهة نظر حماس والانتصار عليها هو من خلال حشد الطاقات والإمكانات وإبقاء الصراع مفتوحاً لحين استكمال الشروط الموضوعية والذاتية التي تؤهلها لحسم المعركة. من هنا تنطلق حماس من قاعدتها العقائدية التي تقول أن ارض فلسطين أرض وقف إسلامي منذ زمن الخليفة الراشد عمر بن الخطاب وبالتالي لا يجوز لكائن من كان أن يتنازل عنها لليهود أو لغيرهم، أو الاعتراف بشرعية الاحتلال لها[1].

وترى حماس لأسباب سياسية وأيدلوجية وبالدرجة الأولى أيدلوجية أن التسوية مع الجانب الإسرائيلي غير مجدية؛ حيث أن لدى الحركة موقف عقائدي تجاه وجود دولة (اسرائيل) وقد ظهر ذلك في برنامج حماس الانتخابي في الانتخابات الفلسطينية التي شاركت حماس فيها عام 2006[2].

في نيسان/ أبريل 2008، سلّم خالد مشعل الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر وعداً من حماس بأن تقبل بالحل القائم على إنشاء دولتين إذا وافق عليها الشعب الفلسطيني من خلال استفتاء شعبي، وفي 19 أيار/ مايو 2009 كشفت الحكومة الفرنسية أن قادة الحركة وافقوا خلال محادثات غير رسمية على تسوية سلمية قائمة على إنشاء دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة سنة 1967. كما تداولت الصحافة العربية تقارير تفيد بأن رئيس المكتب السياسي للحركة، خالد مشعل أكد للملك السعودي عبد الله بأن حماس ستوافق على أي تسوية تصل إليها الدول العربية على أساس المبادرة العربية التي أطلقت سنة2002. ويمكن فهم هذا الأمر على أنه محاولة من حماس لاحتواء الخطر السياسي المحدق. ففي حال استطاعت حركة فتح التوصل إلى حل يضع حدًا للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، فإنها بلا شك ستستثمر هذا الأمر سياسيًا وشعبيًا لتتفوق على حماس في الانتخابات المقبلة[3].

---

[1] موقع بي بي سي الانجليزي، 4-1-2009، الموقع الالكتروني http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/1654510.stm

[2] ***مقابلة مع موسى أبو مرزوق*** **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مجلد 17، عدد 67، ص 7

[3] Mohamed Nimer**, Charting the Hamas Charter Changes.** Insight Turkey, Vol. 11, No.4, 2009, pp. 115-130http://www.insightturkey.com/index.php?option=com_content&view=article&id=122&Itemid=58

وتعتبر حماس أن برنامجها الرافض لعملية السلام وتبعاتها تمثل الأغلبية الفلسطينية وهذا ما عكسته الانتخابات الفلسطينية التشريعية الثانية في 2006 والتي فازت بها حماس، كما أنها تعتقد أنها رفعت سقف المطالب الفلسطينية في قضايا الحل النهائي وعدم تقديم التنازلات المجانية للجانب الاسرائيلي، وقد عارضت الحركة عملية السلام بحجة أن المفاوضات لا تخدم الشعب الفلسطيني بل تخدم (اسرائيل)، كما أن الاتفاقيات التي وقعت لم تعط سيادة كاملة للفلسطينيين على الحدود والمعابر والمناطق الاستراتيجية بالإضافة إلى تأجيل قضايا جوهرية مثل القدس واللاجئين.[1]

وترى حماس، وفق ما جاء في المادة الثانية عشر من ميثاقها أن لا حل للقضية الفلسطينية إلا بالجهاد، أما المبادرات والأطروحات والمؤتمرات الدولية، فمضيعة للوقت، وعبث من العبث، والشعب الفلسطيني أكرم من أن يعبث بمستقبله، وحقه ومصيره، وموقف الحركة من التحرير هو تحرير فلسطين وليس أي جزء منها، بل ترفض المساومة والدخول في مفاوضات وأطروحات التسوية والتي تعني –حسب موقفها–، التنازل عن قواعد ومبادئ أساسية في الصراع العربي –الصهيوني ويعني بالضرورة الاعتراف بالكيان الصهيوني وحقه في الوجود فوق أرض فلسطين، وكذلك التنازل عن الجزء الأكبر من فلسطين[2].

والحراك السياسي الذي تمارسه حركة المقاومة الإسلامية حماس اليوم، هو في عمومه مظنة اجتهاد وخاصة في حيثياته وتفاصيله وعليه فما دام أغلب مواقفه اجتهادية، فلا غرو أن تختلف فيه وجهات النظر وتتعدد الرؤى، سواء داخل هذا التكتلات الحزبية نفسها أو من أولئك المراقبين لهذا الحراك من خارجها[3].

وترى الباحثة من خلال النظر في ميثاق حركة حماس وبياناتها المختلفة، أن أهدافها تنقسم إلى قسمين: ثابتة ومرحلية؛ أما الثابتة فتتمثل في تحرير كامل فلسطين، وإقامة الدولة

---

[1] وكالة معاً الإخبارية، مقابلة مع أسامة حمدان في 16-12-2010، الموقع الالكتروني http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=342598&MARK

[2] **ميثاق** حركة **المقاومة الإسلامية (حماس)**

[3] برهم، عبد الله: **إصلاح منظمةالتحرير الفلسطينية إشكالية الهيكلية والبرنامج**، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النجاح الوطنية. نابلس، 2007

الإسلامية عليها، وقد نص ميثاقها على أنه لا يملك أحد التنازل عن أي جزء من فلسطين لأنها أرض وقف إسلامي على كل الأجيال، كما نص الميثاق على أن حركة حماس تسعى لإقامة دولة إسلامية على أرض فلسطين، فقد جاءت بيانات حركة حماس وتصريحات زعمائها المتتابعة مؤكدة ثبات موضوع التحرير، وإقامة الدولة ورفض الحركة الطروحات والاتفاقيات التي تسلم للكيان المحتل بالوجود الدائم.

لكن هل يمكن أن تحافظ حماس على ثبات هذا الهدف وتقبل مرحلياً أن تفاوض على جزء من فلسطين كالضفة والقطاع مثلاً؟؟ في هذا المجال جاء على لسان أحد قيادي الحركة: "نحن مع أي حل مرحلي، ولكن دون الاعتراف بالعدو الإسرائيلي أو بوجوده أو كيانه، بمعنى أننا لا نعارض أي انسحاب إسرائيلي من أي جزء من فلسطين شريطة عدم الاعتراف بإسرائيل". لكن بنفس الباب جاء على لسان أحد قيادي حماس في عام 2006، حيث قال: "أن إسرائيل هي أمر واقع لا مفر منه ولا يمكن تجاهله"[1].

ولقد عبّرت حماس وغيرها من الفصائل عن موقفها من الدولة في وثيقة الأسرى حيث ورد "إن الشعب الفلسطيني في الوطن والمنافي يسعى من أجل تحرير أرضه وإنجاز حقه في الحرية والعودة والاستقلال وفي سبيل حقه في تقرير مصيره بما في ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها مدينة القدس الشريف على جميع الأراضي المحتلة عام 1967، وضمان حق العودة للاجئين وتحرير جميع الأسرى والمعتقلين، مستندين في ذلك إلى حق شعبنا التاريخي في أرض الآباء والأجداد، وإلى ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، وما كفلته الشرعية الدولية"[2].

وترى الباحثة أن حركة حماس ترى أن الحل المرحلي هو الذي يحافظ على الهدف الأساسي ولا تمانع قيام دولة فلسطينية على أي جزء ينسحب منه الاحتلال الإسرائيلي، بعد أن كانت تهدف إلى تحرير كامل فلسطين من البحر إلى النهر.

---

[1] عزام، تيسير: **التجربةالسياسية لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" وأثرها على الخيار الديمقراطي في الضفةالغربية وقطاع غزة للفترة 1993-2007م**"، رسالة ماجستير، 2007، ص 28.

[2] **نص وثيقة الأسرى** (وثيقة الحوار الوطني)، 2006

أما موقف حركة حماس من دولة المؤسسات والتي تظهر من خلال تصريحات قادتها كتعقيب على خطوة أيلول، وذلك بـ[1]:

1- لا يمكن بناء دولة مؤسسات في ظل وجود الاحتلال.

2- لا يمكن بناء دولة في ظل انحياز أمريكي وأوروبي، وتخاذل عربي.

3- تبدأ دولة المؤسسات باحترام الحقوق لجميع الفلسطينيين.

4- لن ترتقي الدولة إلى المستوى السيادي الحقيقي، ولن تكون أكثر من شكليات.

5- إن وعود جورج بوش الابن (2008) بوجود دولة لم يحدث.

ويمكن تمييز موقف حماس من دولة المؤسسات بأنه لا يمكن لدولة المؤسسات أن تقوم إلا بعد قيام الدولة، وقيام الدولة ينطلق من فرض هذه الدولة لسيادتها على الأرض.

3. 3. 3 موقف حركة الجهاد الاسلامي

هناك عدة مبادئ لحركة الجهاد الاسلامي فيما يتعلق بالدولة الفلسطينية ورؤيتها للحل، وهي[2]:

1- فلسطين من البحر للنهر،أرض إسلامية عربية يحرّم شرعا التفريط في أي شبر منها، والكيان الصهيوني وجوده باطل، يحرم شرعا الاعتراف به على أي جزء منها.

2- لفلسطين من الخصوصية المؤيدة بالبراهين القرآنية والتاريخية والواقعية ما يجعلها القضية المركزية للأمة الإسلامية التي بإجماعها على تحرير فلسطين، ومواجهتها للكيان الصهيوني، تؤكد وحدتها وانطلاقها نحو النهضة.

---

[1] الحية، خليل:تصريح لوكالة معاً الإخبارية. رئيس كتلة الإصلاح والتغيير في المجلس التشريعي بتاريخ 23-9-2011، انظر وكالة معاً الإخبارية www.maannews.net استرجع بتاريخ 3-10-2011.

[2] موقع شبكة الاسراء والمعراج http://www.israj.net/vb/t1084

3- الجماهير الإسلامية والعربية هي العمق الحقيقي للشعب الفلسطيني في جهاده ضد الكيان الصهيوني. ومعركة تحرير فلسطين وتطهير ترابها ومقدساتها هي معركة الأمة الإسلامية بأسرها، ويجب أن تسهم فيها بكل امكاناتها وطاقاتها المادية والبشرية. والشعب الفلسطيني والمجاهدون على طريق فلسطين هم طليعة الأمة في معركة التحرير، وعليهم يقع العبء الأكبر في الإبقاء على استمرار الصراع حتى تنهض الأمة بكاملها للقيام بدورها التاريخي في المعركة الشاملة والفاصلة على أرض فلسطين.

4- وحدة القوى الإسلامية والوطنية على الساحة الفلسطينية، واللقاء في ساحة المعركة، شرط أساسي لاستمرار وصلابة مشروع الأمة الجهادي ضد العدو الصهيوني.

5- كافة مشاريع التسوية التي تقر الاعتراف بالوجود الصهيوني في فلسطين أو التنازل عن أي حق من حقوق الأمة فيها باطلة ومرفوضة.

وانطلاقاً من المبادئ المذكورة ترى حركة الجهاد أن وجود السلطة الفلسطينية واعترافها بإسرائيل يعطي الشرعية لوجود الاحتلال، وأنها ستتحول إلى الذراع الحامية للاحتلال، وأمن مستوطناته على حساب الشعب الفلسطيني، هذه الوظيفة لسلطة الحكم الذاتي ستؤثر بشكل مباشر على أعمال المقاومة التي تركز عليها الحركة ومن هذا المنطلق رفضت الحركة دخول أي ترتيبات نتجت عن اوسلو[1]، ومن هنا فإن موقف حركة الجهاد الإسلامي كما قال القائد في الحركة عبد الله الشامي هو عدم الاعتراف بشرعية دولة الاحتلال، والحق في مقاومته بكل الوسائل الممكنة طالما هو قائم على أي جزء من الأرض، وحق اللاجئين بالعودة إلى ديارهم التي أخرجوا منها.[2]

وترى الباحثة أن موقف حركة الجهاد الإسلامي من الدولة الفلسطينية، يأخذ بُعداً واحداً لا يقبل التطويع أو المرونة، فقد بُني الموقف على أساس أن الدولة تبدأ بعد زوال الاحتلال، وأن السيادة على الأرض تكون خالصة في ظل عدم وجوده. وبناء على ما سبق من مواقف رفضت

[1] تصريح صحفي لوكالة رويترز أدلى به فتحي الشقاقي بتاريخ 12-10-1993

[2] مقابلة مع عبد الله الشامي، موقع المسلم http://almoslim.net/node/86724، تم الاسترجاع بتاريخ 15-9-2011

حركة الجهاد خوض الانتخابات أو الدخول في حكومة السلطة الفلسطينية سواء في غزة أو الضفة الغربية.

3. 3. 4 موقف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

إنّ موقف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، تجاه الدولة الفلسطينية المستقلة قد طرأ عليه بعض التغيرات التكتيكية، إلا أن هذا الموقف لم يتأثر على الصعيد الإستراتيجي، حيث ترى الجبهة بإقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية الشعبية هو الحل الأمثل لنهاية الصراع معا لاحتلال "الإسرائيلي".

تنطلق الجبهة الشعبية اليوم في موقفها من إقامة الدولة الفلسطينية، استنادًا إلى قرارات الشرعية الدولية باعتبارها السند القانوني والسياسي لإقامة الدولة، وتعتبر الجبهة الشعبية اليوم قرارات مجلس الأمن 242 و 383 من قرارات الشرعية الدولية بعد أن أشارت أدبيات الجبهة وموقف مسئوليها إلى رفض واضح لتلك القرارات[1].

تتفق الجبهة الشعبية في موقفها تجاه " إسرائيل " مع حركة حماس، حيث ترى الجبهة الشعبية في " إسرائيل" كيانًا استيطانيًا عنصريًا توسعيًا يهدف إلى منع قيام أي شكل من أشكال الوحدة العربية، وعلى الرغم من الموقف الواضح للجبهة من " إسرائيل" إلا أن الجبهة لا تمانع من إجراء مفاوضات برعاية دولية، أو من خلال مؤتمر دولي للسلام يفضي إلى إقامة دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة عام1967مع القدس عاصمة للدولة الفلسطينية وبرحيل المستوطنين وإزالة المستوطنات، وبعودة اللاجئين[2].

ومع أن هذا الموقف لا يتفق وموقف الجبهة التاريخي الذي ينادي بإقامة دولة فلسطينية على كامل التراب الفلسطيني من النهر إلى البحر، ولكن ومنذ البرنامج المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية أصبحت الجبهة تؤمن بالحل المرحلي، أي بإقامة الدولة الفلسطينية ضمن حدود الرابع من حزيران كحل مرحلي.

---

[1] **نص ميثاق الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين**

[2] الموقع الالكتروني للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين www.pflp.ps

وترى الجبهة الشعبية أن انتفاضة الأقصى أوجدت مفاهيم وحقائق علـــى الأرض، فقــد نقلت موضوع الدولة الفلسطينية من إطار التفاوض حولها وتجزئته وحولته إلى حق والحــديث الآن يدور حول مضمون الدولة وحدودها، وفي هذا السياق صدر قرار 1397 والذي أكد على حقيقة قيام الدولة الفلسطينية رافضة بذلك الحلول الجزئية والانتقالية ومشروع الدولة المؤقتة التي نصت عليه خارطة الطريق وكل المشاريع التي تستند إلى منهج اوسلو وصــولاً إلــى تطبيــق القرارات الدولية من خلال عقد مؤتمر دولي للضغط على إسرائيل لاحترام قرارات الشــرعية الدولية في سبيل إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف[1].

يشار أن الجبهة الشعبية رفضت المشاركة في حكومة فياض مذ اعلانها ولغاية يومنــا هذا على اعتبار أن مثل هكذا أمر يتناقض وموقفها من اتفاقية أوسلو ومخرجات هــذا الاتفــاق الذي تمثل السلطة جزءاً منه.

3. 3. 5 موقف الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

ترى الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين أن الدولة الفلسطينية المستقلة تتلخص ب[2]:

1. رحيل قوات الاحتلال من الضفة الغربية وقطاع غزة.
2. تفكيك المستوطنات الإسرائيلية من كل الأراضي الفلسطينية المحتلة.
3. إقامة دولة فلسطينية مستقلة على كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام 1967 بما فيها عاصمتها القدس.
4. الاستناد الى قرارات الشرعية الدولية 242، 238 والقرار الخــاص بالقــدس 252 و278 والقرار 465 الخاص برحيل المستوطنين وقرار 194 الخاص بعودة اللاجئين
5. سلام متوازن مع اسرائيل

[1] موقع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين http://www.pflp.ps/arabic/news.php?action=Details&id=6730

[2] موقع الاتجاه الديموقراطي http://www.alhourriah.ps/ar/?page=det&id=6439

6. السيادة الكاملة لدولة فلسطين على أرضها ومياهها وأجوائها ضمن حدود الرابع من حزيران.1967

7. الاعتراف في حق إسرائيل في الوجود.

ويشار إلى أن توقيع اتفاقية أوسلو من قبل منظمة التحرير الفلسطينية مع الجانب الاسرائيلي عام 1993 هو بداية فقد الصلات التي تربط بين هذه الفصائل المنضوية تحت مظلة منظمة التحرير، فقد همّشت الجبهة الديمقراطية والجبهة الشعبية اللتان عارضتا عملية السلام من الخارج دون حضور يذكر على الأرض.

وترى الباحثة أن موقف الجبهة الديمقراطية قد توافق إلى حد كبير مع موقف الجبهة الشعبية في الاستناد على قرارات الشرعية الدولية في بناء الدولة الفلسطينية على حدود عام 1967، مع التركيز على ضمان عنصر السيادة للدولة على الأرض، مع العلم أن الجبهة الديمقراطية قد وافقت على الدخول في حكومة السلطة الوطنية الفلسطينية، بينما بقيت الجبهة الشعبية ملتزمة برفضها المشاركة في الحكومة.

ومما لا شك فيه أن عدم تمثيل كافة الفصائل داخل منظمة التحرير الفلسطينية بسبب اختلافات ايدولوجية وسياسية أدى في الكثير من الحالات الى اختلاف في وجهات النظر بين الفصائل المختلفة وصلت في بعضها الى حد التشكيك في شرعية قرارات المنظمة بسبب عدم تمثيلها لكافة التيارات وهذا أثر على المدى الطويل في وضوح الهدف الفلسطيني والرؤية الوطنية لحل القضايا العالقة وصولاً لقيام الدولة الفلسطينية.

3. 4 الموقف الإسرائيلي من القضية الفلسطينية

3. 4. 1 الموقف الاسرائيلي السياسي

يرى العديد من المحللين السياسيين الفلسطينيين أن بناء مؤسسات دولة تحت الاحتلال أمر مختلف، والدولة ذات المؤسسات لا يمكن أن تتم في وجود الاحتلال. فلا توجد دولة دون سيادة، وبالتالي لا دولة مؤسسات تحت الاحتلال كما أن المؤسسات بشكلها الحالي هي مؤسسات

الحزب الواحد. وعلاوة على ذلك فإن إقامة الدولة تحتاج إلى إرادة سياسية، ورغبة حقيقية في ذلك، تختلف تماماً عن استرضاء الآخرين الذين يحاولون تسويق دولة المؤسسات على أنه اختبار أو مقياس لنجاح الشعب أو فشله[1]

وقد أعلنت إسرائيل, مرارًا وتكرارًا، أنها تؤيد فكرة قيام دولتين – دولة إسرائيل ودولة فلسطينية –تعيشان جنبًا إلى جنب بسلام وأمان وطمأنينة (كما عبر عنه الرئيس الأمريكي بوش في رؤياه من يوم 24 حزيران 2002). وترى إسرائيل أن الحل الحقيقي للنزاع سيكون بقيام دولتين وطنيتين وهما: دولة فلسطينية للشعب الفلسطيني، ودولة يهودية للشعب اليهودي. وتعتقد إسرائيل أن قيام دولة فلسطينية ديمقراطية حقًا تربطها علاقات سلمية كاملة مع إسرائيل ستؤدي إلى توفير الأمن والازدهار الطويلي الأمد لدولة "اسرائيل"[2].

ولم تتغير التصريحات الإسرائيلية على مدار ستين عاماً، دون أن يكون هناك تغيراً حقيقياً وملموساً على أرض الواقع. وعلى العكس تماماً يزداد التوسع في المستوطنات ويُضيّق الخناق على الشعب الفلسطيني ويُمارس القمع والقتل والهدم من قبل حكومات اسرائيلية متعاقبة.

وتهدف إسرائيل إلى أن تكون دولة يهودية ديمقراطية, تعيش بانسجام مع الدول المجاورة لها، ويحمل هذا الهدف دولة إسرائيل على تبني رؤيا الدولتين للشعبين كما نص عليه قرار التقسيم للأمم المتحدة من عام 1947. وتدرك إسرائيل أن مستقبل جميع دول الشرق الأوسط المجاورة مرتبط بمستقبل الدول الأخرى. ولا يكتب النجاح لأي سلام لا يأخذ هذه الحقيقة بالحسبان.

وتتمحور رغبة إسرائيل في التحول إلى كيان سياسي "طبيعي" في المنطقة. وتحويل النظرة إلى الكيان الصهيوني من كيان "سرطاني" وخطر يجب استئصاله، إلى "ظاهرة صحية" طبيعية لأن الجانب الصهيوني يدرك تماماً أن لا مستقبل له في المنطقة دون ذلك. وأنه ما دامت

[1] مقابلة مع هاني المصري، مرجع سابق.

[2] أبو إرشيد، أسامة: الموقف من دولة فلسطين، المعرفة، بتاريخ 27-9-2011، انظر الرابط http://www.aljazeera.net/NR/EXERES/9D2EC87B-BC4D-45BF-A7D7-E9CA3FC5A7B1.htm استرجع بتاريخ 17-10-2011

حالة العداء موجودة، وما دامت المعركة معركة أجيال متواصلة، فإن العرب والمسلمين سيملكون يوماً ما – مهما طال – أدوات القوة والدمار الشامل، كما لن تبقى الظروف السياسية العربية والإسلامية والدولية على حالها إلى الأبد، وبالتالي فإن هذا الكيان سيبقى مهدداً بالزوال لحظة تغير موازين القوى[1].

ولقد دفع هذا الشعور رئيس المنظمة الصهيونية العالمية ناحوم جولدمان N, Goldman (1956– 1968)، وهي المنظمة التي أنشأت الكيان الصهيوني إلى القول "لا يوجد لإسرائيل مستقبل على المدى الطويل دون تسوية سلمية مع العرب". بل واعترف أن بن جوريون (الذي قام على أكتافه إنشاء الكيان الصهيوني، وكان أول رئيس وزراء له والشخصية الأولى فيه حتى نحو 1963، قال في سنة 1965 إن الدولة اليهودية ستستمر في العشر أو الخمس عشر سنة القادمة ولكن احتمالات وجودها بعد ذلك هي 50%[2].

وعلى هذا فإن الجانب الصهيوني بحاجة ماسة إلى تسوية تضمن بقاءه. وأفضل وقت يمكن عقد تسوية فيه هو هذا الوقت الذي اجتمعت فيه خمسة عناصر قلما تجتمع في ظرف تاريخي واحد وهي[3]:

1. قوة الكيان الصهيوني بحيث يستطيع هزيمة البلاد العربية مجتمعة.
2. قوة النفوذ اليهودي الصهيوني الدولي، وبلوغه درجة كبرى من العلو في الأرض تمكنه من الضغط والتأثير على القرار السياسي في الولايات المتحدة ومعظم الدول الكبرى.
3. وقوف الدولة الأقوى في العالم "الولايات المتحدة" مع الكيان الصهيوني، وتحالفها الاستراتيجي معه. وخضوع العالم حالياً لوضع "أحادي القطبية" بقيادة الولايات المتحدة وحدها.

---

[1] العفيفي، جبر وخميس:**مقرر دراسات فلسطينية وعربية**، جامعة فلسطين. 2011

[2] الياس شوفاني، **إسرائيل منذ خمسين عامً، المشروع الصهيوني من المجرد إلى الملموس**، ج1، دار مصر للنشر، دمشق، 2002، ص 27

[3] ثابت، عادل:**النظم السياسية:دراسة للنظم الرئيسية المعاصرة ونظم الحكم في بعض البلدان العربية**، دارالجامعةالجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998، ص 62.

4. حالة ضعف وعجز وانهزام عربي وإسلامي عام.

5. إن م. ت. ف وهي الطرف الذي يمثل الفلسطينيين قد دخلت بقوة في مشروع التسوية، وقبلت بالاعتراف بالكيان الصهيوني، وحقه في العيش ضمن حدود آمنة على 77% من أرض فلسطين التاريخية.

وفيما يتعلق بالمفاوضات فقد اتبعت اسرائيل سياسة ادارة الصراع لا حله وبقي التصور الاسرائيلي للحل قائم على أساس دولة فلسطينية منزوعة السلاح بدون القدس على أن تبقى القدس الموحدة عاصمة لاسرائيل وسيطرة اسرائيلية على غور الأردن ورفض حق العودة للاجئين الفلسطينيين أو حتى الاعتراف بالمسؤولية التاريخية عن قضية اللاجئين، وطبعاً التشديد على شروط الاعتراف باسرائيل كدولة يهودية[1].

فيما يتعلق بجهود سلام فياض في بناء دولة فلسطين فهناك اهتمام إسرائيلي واضح بخطة الحكومة الفلسطينية التي أطلقها فياض ولكن ذلك لا يعكس بالضرورة دعم الحكومة الاسرائيلية لها. وقد قام سلام فياض بعرض خطته للإسرائيليين بشكل مباشر من خلال مشاركته في "مؤتمر هرتسليا لميزان المناعة والأمن القومي الإسرائيلي" خلال دورته العاشرة، التي عقدت في الفترة ما بين 31 كانون الثاني و3 شباط عام 2010، وقد أطلق شمعون بيريس رئيس الدولة الإسرائيلية لقب " دايفيد بن غوريون الفلسطيني" على سلام فياض في إشارة إلى تقارب الإستراتيجية التي يستخدمها فياض مع تلك التي استخدمها بن غوريون في بناء دولة إسرائيل والتي تسمى حسب القاموس الصهيوني" خلق حقائق على أرض الواقع" وذلك في سياق خطابه الذي ألقاه في المؤتمر المذكور[2].

وقد اعترض عدد من المهتمين بالسياسة على هذا اللقب حيث ذكر الصحفي آفي ترانغو في مقالة على الموقع الالكتروني لصحيفة يديعوت احرونوت بتاريخ 21 نيسان 2010: " لو كان في نية فياض فعلاً أن يكون "بن غوريون الفلسطيني" لكان عمل من أجل الاستقلال الاقتصادي

---

[1] تقرير " مدار" الاستراتيجي 2012، مرجع سابق، ص 21

[2] تقرير مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية: عرض وتحليل لأبرز وقائع التعامل الاسرائيلي مع " خطة الحكومة الفلسطينية 28-4-2010، الموقع الالكتروني http://www.madarcenter.org/pub-details.php?id=275

وبناء البنية التحتية للدولة الفلسطينية القادمة. ولكنه بدلاً من ذلك، يخصص الأموال الكثيرة التي يحصل عليها من العالم من أجل دفع الأجور والرواتب الجارية كي يبني لنفسه جمهوراً يؤيده... ان ما يريده فياض هو أن نعطيه المزيد من الأراضي المطلوبة ظاهرياَ من أجل " الاستقلال" وأضاف آفي:" لو كانت لديه خطط حقيقية للاستقلال، لكان بدأ في اقامة البنية التحتية للعملة الفلسطينية الخاصة. فالدولة التي تريد أن تطور قطاعاً خاصاً وقدرة على تغطية التصدير لا يمكنها أن تفعل ذلك عن طريق التمسك بالشيكل...فياض يعرف جيداً أن القدرة على تنفيذ التطوير والتنمية هي القدرة الأهم التي يطلبها صندوق النقد من كل دولة مستقل، لكن هذا الأمر لا يناسب"فلسطين" كما يبدو"[1].

3. 4. 2 إسرائيل والسلام الاقتصادي

دعا بنيامين نتنياهو في 2008 إلى تبني نظرية "السلام الاقتصادي" الداعية إلى توفير رخاء اقتصادي للفلسطينيين عوضا عن المفاوضات مع السلطة الوطنية، وبناء علاقات تجارية بين إسرائيل والضفة الغربية كممر لتسوية سياسية لإغراء الفلسطينيين المعتدلين حتى يبزغ من بينهم زعيم قوي[2].

ويؤسس نتنياهو نظريته على حاجة الإسرائيليين إلى الأمن، والفلسطينيين إلى الرخاء الاقتصادي، ويرى أنهما يفضيان لظروف مغايرة تمكن من "ظهور قيادة فلسطينية قادرة على مكافحة الإرهاب والاعتراف بالدولة العبرية وجديرة بالتفاوض معها"، وتتمثل عناصر السلام الاقتصادي في[3]:

---

[1] تقرير مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية: **عرض وتحليل لأبرز وقائع التعامل الاسرائيلي مع " خطة الحكومة الفلسطينية**، مرجع سابق

[2] عواودة، وديع: مراقبون إسرائيليون: السلام الاقتصادي فكرة جوفاء، انظر موقع الجزيرة http://www.aljazeera.net/NR/exeres استرجع بتاريخ 21-12-2011.

[3] أيوب، نسيمة: ***السلام الاقتصادي.. سلام سياسي وازدهار اقتصادي!***، **مجلة العودة**، العدد الخامس والعشرون – السنة الثالثة – تشرين الأول، 2009م

- تأسيس وتنفيذ مشاريع اقتصادية في الضفة الغربية (تتنوع المشاريع بين الزراعي أو الصناعي أو السياحي).
- الدعوة لمشاريع تعاونية.
- تأسيس "مراكز توظيف" بالقرب من المدن الكبرى في الضفة الغربية، وهذا سيعفي الفلسطينيين من الحاجة إلى العمل في مناطق الـ48.
- تأسيس ممر فريد للحجّاج النصارى الذين يريدون زيارة المواقع السياحية على ضفاف نهر الأردن وبموازاة البحر الميت. ويبني الفلسطينيون هذا الممر بالتنسيق مع إسرائيل. وستجلب إسرائيل السيّاح من الخليل، والسلطة ستجلب السياح من بيت لحم وأريحا. ستُبنى الفنادق وحينها سترتفع الأجور.
- تسهيل العبور عبر المعابر ومحاولة إيجاد الاستثمارات الخارجية.

مما سبق نرى أهمية الأمن والاقتصاد لدى الاسرائيليين ودورهما الجوهري في صناعة الرأي العام الإسرائيلي وفي صناعة القرار السياسي، وعادة ما تتعامل السياسة الإسرائيلية مع مشروع التسوية حسب ما يمكن أن يوفره من أمن ومنافع. ولذلك فإن الحكومات الإسرائيلية لم تتعامل بروح الشريك السياسي المكافئ.

وبشكل عام، فمن المتوقع أن تستمر السياسات الحكومية الإسرائيلية على تصلبها وفظاظتها، طالما لا تزال موازين القوى تميل إلى صالحها، وطالما استمر الانقسامين العربي والفلسطيني، وتقزيم القضية الفلسطينية لتوصف بالصراع الاسرائيلي الفلسطيني بعد أن كانت توصف بالصراع العربي الاسرائيلي.

3. 4. 3 الإجراءات الاسرائيلية على أرض الواقع

سنستعرض في هذا الجزء الإجراءات التي تمارسها إسرائيل على أرض الواقع في إطار سياسة فرض الأمر الواقع التي تنتهجها الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي هي امتداد لسياستها التي استخدمتها لإنشاء الدولة الاسرائيلية.

هذه الاجراءات والتي بمقدمتها دعم وتوسيع الاستيطان، إقامة الجدار العازل، الاستيلاء على مصادر المياه وتهويد القدس هي بلا شك معوقات حقيقية لإقامة الدولة الفلسطينية الى جانب المماطلة السياسية والتنكر لحقوق الشعب الفلسطيني وضرب قرارات الأمم المتحـــدة بعـــرض الحائط.

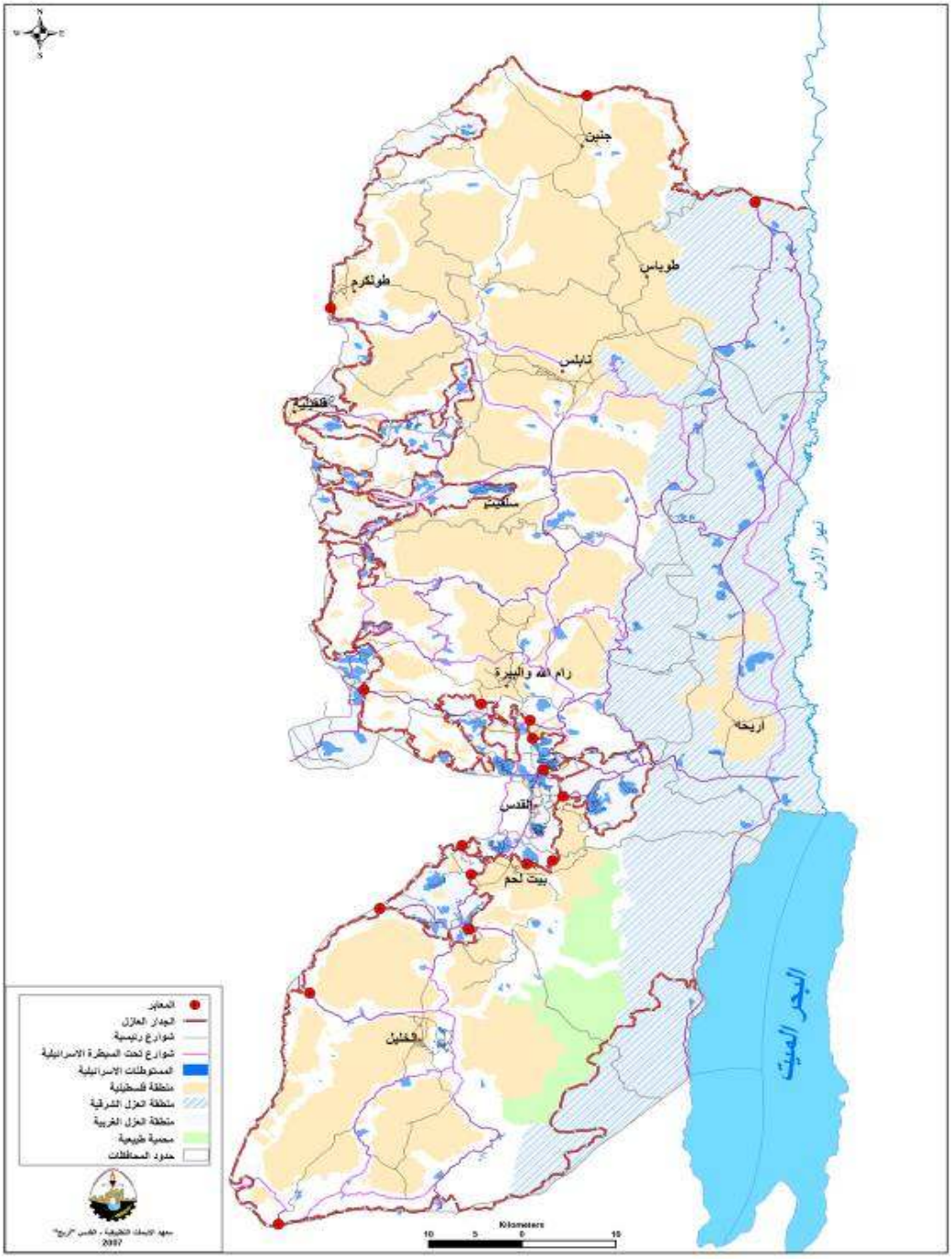

شكل (1): الوضع الجيوسياسي في الأراضي الفلسطينية المحتلة لغاية عام 2010

http://www.arij.org/images/stories/pictures/maps/Geopolitical%20map%20of%20the%20west%20bank%202009.jpg

3. 4. 3. 1 الاستيطان ومصادرة الأراضي الفلسطينية

لم يسبق أن أجمعت الحكومات الإسرائيلية المتتالية على موقف موحد كما أجمعت على سياستها فيما يتعلق بالمستوطنات، وتقديم الدعم اللا متناهي بكافة الأشكال والإمكانيات دون ايلاء محادثات السلام أدنى اهتمام.

وقد نشأ الاستيطان الصهيوني في فلسطين قبل عام 1948 على مراحل كان لكل مرحلة منها أهداف مختلفة عن سابقتها. ويمكن تقسيم الاستيطان إلى أربع مراحل بدأت أولاها أثناء وجود الدولة العثمانية، أما الثانية فهي مرحلة الانتداب البريطاني على فلسطين وحتى "قيام إسرائيل" في 15-5-1948،والثالثة بدأت منذ الإعلان عن قيام إسرائيل ولغاية 1967، وأخيراً الرابعة في ظل مرحلة التسوية وتوقيع اتفاق أوسلو أي بدءاً من عام 1993[1].

وإذا كان الاستيطان في المراحل السابقة المشار إليها هدف للإعداد لإنشاء الدولة، فإنه بعد إنشائها عام 1948 اتجه إلى تحقيق أهداف أخرى تتمثل في ترسيخ القاعدة البشرية والاقتصادية والعسكرية للدولة وبما يخدم مشاريعها المستقبلية التوسعية. لذا كان أول عمل قامت به الحكومة الإسرائيلية من خلال البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) بتاريخ 5-7-1950 هو إقرار "قانون العودة" الذي بموجبه يمنح كل يهودي داخل فلسطين حق الاستيطان فيها[2].

وقد عملت الحكومة الإسرائيلية في أعقاب حرب عام 1967 على وضع الخطط لاستغلال غنائم الحرب من الأراضي، وطالب حينها مناحيم بيغن الذي كان يشغل منصب وزير بلا حقيبة بإدماج كل الأراضي المحتلة بصورة مستديمة قائلاً: " إن حق الشعب(اليهودي) في أرض أبنائه لا يمكن أن ينفصل عن حقه في السلام والأمن". حيث اعتبر الأمن والاستيطان قيمتين لا فصل بينهما[3].

---

[1] مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. بداية الاستيطان الصهيوني في فلسطين، أنظر الرابط http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4070 استرجع بتاريخ 12-9-2011

[2] مركز المعلومات الوطني الفلسطيني: مقالة بعنوان: مراحل الاستيطان الاسرائيلي في الأراضي الفلسطينية(1967-200).أنظر الرابط http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4115

[3] أرونسون، جيفري:**مستقبل المستعمرات الاسرائيلية في الضفة الغربية والقطاع**. ترجمة، زينة، حسني، ط1، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية،1997، ص ص 6-7

وأشارت الفترة ما بين 1974 لغاية 1976 بتصعيد السياسة الاستيطانية بقيادة رابين وحكومته العمالية، فيما كان أخطر هذه المرحلة ما بين 1977-1981 حيث شهدت هذه الفترة انقلاباً تاريخياً بوصول أكثر الحكومات الإسرائيلية تطرفاً بقيادة مناحيم بيغن إلى الحكم، حيث تمت إقامة 35 مستوطنة شكلت 35.5% من مجموع المستوطنات اليوم، وازداد عدد المستوطنين من 2876 في العام 1974 إلى 13234 في نهاية عام 1981 بزيادة نسبتها 241%. وأقيمت خلال هذه الفترة أول مستوطنة في قطاع غزة، وشهدت منطقة القدس أكبر حركة مصادرات للأراضي الفلسطينية فيما استمر التحرك اليميني في فترة الثمانينات بقيادة شامير وبيغن في دعم الاستيطان حيث أقيمت 43 مستوطنة شكلت 31% من مجموع المستوطنات في حينها، وارتفع عدد المستوطنين الى 28400 بزيادة بلغت 115%[1].

فيما سجل عدد المستوطنين في بداية التسعينات ما مجموعه 81200 لتبلغ نسبتهم 2% من سكان الضفة الغربية. وشهدت بداية التسعينات زيادة كبيرة في الحركة الاستيطانية عقب رئاسة اسحق شامير للحكومة الإسرائيلية خلال عامي 1990 و1992 وبلغ عدد المستوطنين ما يقارب 107 آلاف مستوطن بما نسبته 5.3% من المجموع العام لسكان الضفة الغربية[2].

وربما يعتقد البعض أن سياسة اليمين المتطرف هي المحرّك الرئيس لتوسيع الاستيطان، ولكن الواقع يشير إلى عدم صحة ذلك وهذا ما تدلل عليه الإجراءات على أرض الواقع والتي بدأت منذ توقيع اتفاق أوسلو عام 1993.

فمنذ توقيع هذا الاتفاق؛ الذي أقر تأجيل قضية الاستيطان إلى مرحلة الحل النهائي للمفاوضات، دخلت دولة الكيان الإسرائيلي في سباق مع الزمن لفرض وقائع ملموسة على الأرض، محاولةً تقليص المساحة الجغرافية التي ستؤول فيما بعد للسلطة الفلسطينية في إطار نتائج أي مفاوضات مستقبلية مع الفلسطينيين.

---

[1] ملتقى أجراس العودة، الاستيطان تتبع تاريخي، انظر الرابط -http://ajrasal3awda.ahlamontada.net/t1715 topic

[2] مركز المعلومات الوطني الفلسطيني: مقالة بعنوان: **مراحل الاستيطان الاسرائيلي في الأراضي الفلسطينية(1967-200)**، مرجع سابق

وقد منحت إسرائيل الصلاحية في أن توفر الأمن للمستوطنين ولها أيضاً الصلاحية في الاستمرار ببناء وتوسيع المستوطنات القائمة، بل حتى إقامة مستعمرات جديدة، أمَا التصرف في أراضي الدولة في الضفة الغربية فقد بقي تحت سيطرة إسرائيل. ومع أن إعلان المبادئ يستثني تحديداً مسائل الاستيطان الإسرائيلي والمستوطنين فإن وضعهم خلال الفترة الانتقالية قد عولج بوضوح ودقة في اتفاق القاهرة الموقع في 4 أيار 1994، إذ نصّ اتفاق القاهرة[1] على أن إسرائيل تحتفظ بصلاحيات العلاقات الخارجية والأمن الداخلي والنظام العام للمستوطنات، ومنطقة المنشآت العسكرية والإسرائيلية والأمن الداخلي، وكذلك هو الحال في الاتفاق المرحلي أوسلو-2 الموقع في 28 أيلول 1995، فقد أعيد في هذا الاتفاق التأكيد على إجراءات حماية المستوطنات والمستوطنين خلال الفترة الانتقالية ضمن البنود التالية[2]:

1-الاتفاق على ألا يتم إخلاء أي مستوطنة خلال فترة الأعوام الخمسة الانتقالية.

2-استثناء المستوطنات والمستوطنين و" الشرايين الحيوية" والطرق الرئيسية وأنابيب المياه وخطوط الكهرباء والهاتف والموارد المائية من أية ولاية أو تدخل أو سيطرة فلسطينية

3-تكوين كتل من المستوطنات حيث يتم تأمين التواصل الإقليمي بينها.

4-فرض قيود على استخدام الأرض من قبل الفلسطينيين في المناطق المحاذية للمستعمرات، واستمرار السيطرة الإسرائيلية على القرارات الفلسطينية فيما يتعلق بفرز الأرض واستخدامها.

5- تبقى قضايا القدس والمستوطنين والحدود واللاجئين، عالقة إلى الحل النهائي.

6- تقسيم المناطق الفلسطينية إلى (أ)، (ب)، (ج)، بحيث تكون منطقة (أ) تحت السيطرة الإدارية والأمنية فلسطينياً، وتكون منطقة (ب) تحت سيطرة إدارية فلسطينية وسيطرة أمنية إسرائيلية، أما المنطقة (ج) فتخضع لسيطرة إدارية وأمنية إسرائيلية.

---

[1] **نص وثيقة اتفاق القاهرة**

[2] **الاتفاق المرحلي أوسلو-2**. الموقع في 28 أيلول 1995

يشار أن أوسلو-2 كرس ما سبق بخصوص عدم خضوع المستوطنين والإسرائيليين للسلطة الفلسطينية، كما تضمن بنداً بالغ الأهمية حول (الحقوق الإسرائيلية المتعلقة بأراضي الدولة وأراضي الغائبين الواقعة في المناطق التي هي تحت ولاية المجالس الإقليمية)، وهذه الفقرة هي تكريس لاستمرار السيطرة الإسرائيلية على جميع أراضي الغائبين حتى في مناطق (أ) و(ب)، وقد أشارت التقديرات أنه عند توقيع إعلان المبادئ الأصلي كانت إسرائيل قد ضمّت ما يقارب من 50-70 % من مساحة الأرض الإجمالية -التي يعتقد أنها الأرض التي سوف تقع ضمن السيادة الفلسطينية- على أنها أراضي دولة[1].

وأما بخصوص المنطقة (ج)، فإنها تشكّل ما يزيد على 60% من الضفة الغربية، حيث تحتفظ إسرائيل بالسيطرة الكاملة على الأمن والتخطيط وتقسيم الأراضي. ويعيش ما يقرب من 150.000 فلسطيني في هذه المنطقة. ويحظر البناء الفلسطيني على 70% من هذه الأراضي وفقط 1% منها ضمن في التخطيط للتطوير الفلسطيني من قبل الإدارة المدنية الإسرائيلية. أما ما تبقى منها وهو 29% فهي تخضع لقيود صارمة في الاستخدام والتطوير. هذا عدا عن سياسات الهدم والتهجير وتقييد الحركة وإعاقة الوصول للخدمات الرئيسية التي تفرض على السكان الفلسطينيين في هذه المنطقة، وأما فيما يتعلق بالمستوطنات الواقعة في منطقة (ج) ويبلغ عددها 135 فإن المنطقة المخصصة لتوسيع المستوطنات أكثر بتسع مرات من المناطق التي يوجد فيها فلسطينيين، ويعيش فيها ما يقرب من 300.000 مستوطن، وتحظى هذه المستوطنات بامتيازات عديدة فيما يتعلق بتوزيع المياه والأراضي والمصادقة على مشاريع التطوير ورخص البناء وغيرها[2].

إن تلك النسبة الضئيلة الممسوخة من الأرض-التي انحصرت في أجزاء من منطقتي (أ، ب)- كافية للإشارة إلى الرؤية الإسرائيلية في أرض الدولة الفلسطينية، وذلك في إبقاء أقل مساحة من الأرض مخصصة للفلسطينيين، وأن محاولة التقليص المستمرة ستبقي أرض الدولة

---

[1] أرونسون، جيفري:**مستقبل المستعمرات الاسرائيلية في الضفة الغربية والقطاع**، مرجع سابق، ص 54

[2] مكتب تنسيق الشؤون الانسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة:**وثيقة حقائق إنسانية حول المنطقة(ج) في الضفة الغربية**، تموز/ يوليو 2011.

الفلسطينية منحصرة في المدن والمخيمات والقرى التي بجوارهما، مما يدفع بـــالقول أن أرض الدولة الفلسطينية هي قطاعات متناثرة ومستحيلة الاتصال.

واستمراراً للتوسّع الاستيطاني بعد أوسلو، فتشير الإحصـــائيات فـــي عـــام 1999 أن إسرائيل قامت ببناء 44 بؤرة استيطانية إضافة إلى 27 بؤرة استيطانية بعد توقيع اتفاقيـــة "واي ريفر" 11. وقد بلغ مجموع الأراضي الفلسطينية التي صودرت منذ التوقيع ما يقـــارب 27383 دونماً، هذا التوسع في البناء لم يكن من الممكن وقفه من خلال أوسلو لأنه لم يتضـــمن أي بنـــد منها قرارات تحظر بناء مستوطنات[1].

وفي تقرير أصدره مكتب الدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان، كشف النقـــاب عـــن تواصل عملية نهب الأرض وتوسيع المستوطنات، وبناء مستوطنات جديدة في عهود حكومـــات الليكود والعمل خلال مفاوضات التسوية السلمية، وقد حدث هذا رغم نصّ اتفاق أوســـلو علـــى "الامتناع عن الإجراءات أحادية الجانب التي تؤثر أو تجحف بالاتفاق النهـــائي علـــى الوضـــع النهائي للضفة والقطاع". وأشار التقرير أن حجم النشاط الاستيطاني منذ توقيع اتفاق أوسلو قـــد ارتفع بمعدل 52% وازداد عدد المستوطنين بنسبة 63%[2].

وتعدّ الضفة الغربية بما فيها مدينة القدس هي الأكثر تعرضاً للاستيطان والتقسيم وتقطيع الأوصال، إذ هناك أهدافاً إستراتيجية للاستيطان فيها ويحظى باهتمام وتأييد جميـــع الحكومـــات الإسرائيلية المتعاقبة دون استثناء، وبالنسبة لشارون تحديداً فإن الاستيطان في الضـــفة الغربيـــة والقدس كان وما يزال جزءاً من تركيبته السياسية والعقائدية لعدة أسباب أهمها: السبب الأمني، حيث يعتبر غور الأردن منطقة أمنية لإسرائيل، وكذلك الجبهة الغربية للضفة الغربيـــة تطـــلّ وتتحكم في المنطقة الأكثر حيوية في إسرائيل "غوش دان"، يضـــاف إلـــى كـــل ذلـــك البعـــد

[1] كاخيا، اسماعيل ابراهيم، مقالة بعنوان: سياسة الاســتيطان الإســرائيلي وتهويــد فلســطين، منشــورة علــى موقــع مجلـــــــــة الـــــــــدفاع العربـــــــــي، بتـــــــــاريخ 14 آذار 2011، أنظـــــــــر الرابط http://www.arabdefencejournal.com/article.php?categoryID=9&articleID=406

[2] جريدة **الحياة الجديدة** في 30 آذار 2003.

الايدولوجي الذي يقول أنه لا يجب التفريط بالضفة الغربية باعتبارها جزءاً مهماً من أرض إسرائيل التوراتية[1].

وبالرغم أن عمليات البناء في المستوطنات وتوسيعها في الضفة الغربية والقدس تتم في ظل تعتيم حكومي، إلا أن حركة السلام الآن أكدت في تقريرها الصادر مطلع العام 2005 أن هناك 3000 وحدة سكنية كانت تُبنى في عام 2004 على الرغم من نشر مناقصات بناء فقط لـ 962 وحدة سكنية، كما تم نشر مناقصات لبناء نحو ألف وحدة سكنية جديدة، يضاف إلى ذلك وجود العشرات من الوحدات السكنية التي بنيت على أساس مبادرات فردية وشخصية في عشرات المستوطنات في الضفة[2].

إنّ استهداف أرض الضفة الغربية بالمصادرة تارة والاستيطان تارة أخرى، إنما يهدف إلى تعقيد التفاوض حولها، وجعل الفلسطينيين يقبلون بأرض مقلّصة ومحاصرة، ومتغيّرة الحدود باستمرار.

3. 4. 3. 1. 1 الاستيطان في فترة تبنّي نموذج دولة المؤسسات

تواصلت سياسة التوسع الاستيطاني والبناء في الكتل الاستيطانية الكبرى، بالإضافة إلى التوسع الاستيطاني في مناطق الأغوار، التي استثنيت في فترات سابقة، وخلال سنة 2007، تم بناء 3 آلاف و614 وحدة سكنية جديدة في المستوطنات، وزاد عدد المستوطنين في الضفة الغربية (بما في ذلك القدس الشرقية) إلى 482 ألف مستوطن[3].

وتسارعت وتيرة بناء المستوطنات وتوسيعها خلال سنة 2008، وأظهرت المعطيات أن البناء في المستوطنات ارتفع بنسبة 80% في الفترة من كانون الثاني/ يناير إلى أيار/ مايو 2008 مقارنة بالفترة نفسها من سنة 2007 كما ارتفع عدد المناقصات في المستوطنات بنسبة

---

[1] البابا، جمال، ندوة بعنوان" تاثير فك الارتباط على الواقع الجيوبولتيكي في الاراضي الفلسطينية"، 2004، الموقع الالكتروني http://www.oppc.pna.net/kraat/qraat4/new_page_1.htm

[2] الموقع الالكتروني لهآرتس http://www.haaretz.com/news/cbs-construction-up-in-settlements-down-in-israel-1.160735

[3] **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2008**، مركز الزيتونة للدراسات والبحوث، بيروت، 2009،ص 18

550%. وقد تمّ خلال سنة 2008 بناء نحو 5153 وحدة استيطانية، ليبلغ بذلك عدد المستوطنين في الضفة الغربية، ومن ضمنها القدس الشرقية، نحو نصف مليون مستوطن[1].

وقد أشارت بيانات جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني لعام 2009 أن عدد المستوطنات في الضفة الغربية قد بلغ 141 مستوطنة وذلك في نهاية العام2009، أكثرها كان في محافظة القدس(26 مستوطنة) منها 16 مستوطنة تم ضمّها إلى إسرائيل، كل ذلك ليتماشى مع سياسة الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية وزيادة عدد المستوطنين الذين يتم استيعابهم في هذه المستوطنات[2].

كما أظهرت نتائج دراسات الإحصاء المركزي الفلسطيني أن البناء الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية ازداد بوتيرة عالية خلال العام الماضي 2010، حيث تم بناء ما يزيد عن 6,764 وحدة سكنية في المستوطنات الإسرائيلية المقامة في الضفة الغربية، ما شكل زيادة قدرها أربع مرات عن تلك التي أقيمت في العام 2009[3].

وأكدّ تقرير حركة السلام الآن الخاص بالمستوطنات، والذي أصدر في 2011 بناء على احصائيات جهاز الإحصاء الإسرائيلي في آذار 2011على تضاعف البناء في المستوطنات بما يقرب أربعة أضعاف بعد شهرين من التوقف عن بناء المستوطنات. وأشارت البيانات إلى أنه خلال فترة توقف بناء المستوطنات بدأ المستوطنون ببناء 114 وحدة سكنية كما أنهوا بناء 1175 وحدة إضافية والتي كان قد بدأ العمل بها قبل تجميد الاستيطان. وأشار التقرير إلى أنه في الثلاثة الأشهر الأخيرة من سنة 2010 ومباشرة بعد انتهاء فترة التجميد ابتدأ العمل ب 427 وحده سكنية[4].

---

[1] **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2009**، مركز الزيتونة للدراسات والبحوث، بيروت، 2010، ص29

[2] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:**المستعمرات الاسرائيلية في الأراضي الفلسطينية**، التقرير الاحصائي السنوي 2009، آب/ أغسطس 2010.

[3] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: **المستعمرات الاسرائيلية في الأراضي الفلسطينية**، التقرير الاحصائي السنوي 2010، آب/ أغسطس 2011

[4] Peace now: New CBS Data: **"Construction in settlements multiplied By Four in Two Months after Moratorium"**http://peacenow.org.il/eng/content/new-cbs-data-construction-settlements-multiplied-four-two-months-after-moratorium

أما على صعيد مصادرة الأراضي فقد أكدّت عدة دراسات وتقارير موثقة بأن سلطات الاحتلال صادرت 156570 دونم خلال العام 2009، منها 139 ألف دونم في منطقة البحر الميت والنبي موسى وبراري عرب التعامرة والعبيدية والرشايدة لتسجيلها لصالح مستوطنة "معاليه ادوميم"، و12 ألف دونم اخرى أيضا لصالح مستوطنتي "معاليه ادوميم" و "كيدار" الى الشرق من القدس المحتلة، فيما صادرت 5500 دونماً من مناطق مختلفة من الأراضي الفلسطينية. كما أغلق الاحتلال بأوامر عسكرية نحو 48 الف دونم، منها 45 ألف دونم في محافظة الخليل، ونحو 3 آلاف دونم من أراضي بلدة يطا–الخليل، مانعاً أصحابها من فلاحتها أو الدخول إليها. كما قامت قطعان المستوطنين باقتلاع وإحراق 1400 شجرة مثمرة، و أكثر من 2000 دونم مزروعة بالمحاصيل الشتوية خاصة في محافظة نابلس[1].

3. 4. 3. 1. 2 البعد الديموغرافي للمستوطنات

أشارت دائرة تسجيل السكان الإسرائيلية أن عدد المستوطنين في الضفة الغربية عام 2011 بلغ 334 ألفاً بزيادة بلغت 12 ألفاً خلال الـ 12 شهراً الأخيرة من العام 2010. ولا تشمل هذه الإحصائيات عدد المستوطنين في مستوطنات القدس المحتلة التي أشارت آخر المعطيات إلى أن عدد المستوطنين فيها بلغ 180 ألفا وهذا يعني أن عدد المستوطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام 1967 يفوق النصف مليون. وقد أشارت تقارير سابقة إلى ارتفاع ملحوظ في عدد المستوطنين خلال 2010 في ظل " تجميد البناء الاستيطاني" وذلك بسبب انضمام عائلات كثيرة من أنحاء إسرائيل إلى المستوطنين في الضفة الغربية بحيث ارتفع العدد بنسبة 8% نتيجة لذلك إضافة إلى "الزيادة الطبيعية" فيما فاق عدد المستوطنين في العام 2009 في الضفة الغربية بدون القدس الـ 300 ألف بنسبة ارتفاع بلغت 2.29% مع نهاية عام 2008[2].

---

[1] عبد الرحمن، أسعد:مقالة بعنوان: الآراء والحقائق الاحدث حول «المستوطنات» الاسرائيلية، موقع مركز باحث، الموقع الالكتروني http://www.bahethcenter.net/essaydetails.php?eid=3705&cid=4

[2] **جريدة القدس**، 8 تموز 2011

والجدير ذكره أن هناك ضباطا في "جيش الدفاع"، يقطنون "المستوطنات" كجزء من قوات الاحتياط والتي تشكل 80% من تعداد الجيش الإسرائيلي، ولطالما أكدّت الصحف العبرية أن هؤلاء يتعاونون مع "المستوطنين" بأشكال شتى. ويتضمن هذا أن المستوطنات هي قواعد عسكرية، وهذا بحد ذاته يمثّل جزءا يصعب أن يتخلى عنه الإسرائيليون ويقطع التواصل بين أجزاء الضفة الغربية[1].

يمكن القول، بناء على ما سبق، إن التوسع الاستيطاني أرضاً وسكاناً قد أفرز عقدتين في مقوّم الأرض، من حيث أنه قلّص مساحة الأراضي المهيأة للدولة، بالإضافة إلى قطع التواصل الجغرافي بينها، وخلق ديموغرافيا سكانية أخرى، مما قد يُصعّب قضية الأرض أثناء التفاوض –وكأنها لا شيء– أو خلال التفاوض المستقبلي على الأرض؛ لجعلها وحدة جغرافية واحدة، لتحقيق مقوّم أساسي من مقومات الدولة وهو الأرض، الأمر وهذا شكل عائقاً كبيراً أمام دولة المؤسسات في تحقيق أهدافها المتمثلة في الحد من الاستيطان حسب خطة حكومة فياض.

ويرى خليل التفكجي الخبير الجغرافي المتخصص في شؤون المستوطنات أن ما قامت به إسرائيل من تعزيز للاستيطان في الضفة الغربية والقدس الشرقية مما أعاق التواصل الجغرافي بين القرى والمدن الفلسطينية وبناء الجسور وتوسيع المستوطنات جعل لدينا دولتين داخل دولة واحدة، هذه الحقائق على الأرض تعني أنه لن تكون هناك دولة فلسطينية[2].

3. 4. 3. 2 جدار الفصل العنصري

تذرّعت إسرائيل في سياق تبريرها لإقامة جدار الفصل العنصري؛ بمنع دخول الفلسطينيين إلى اسرائيل دون رقابة. وقد بدأ العمل في الجدار في حزيران 2002، إذ اشتمل في أقسام منه على جدار إسمنتي، فيما رُكّب سياج الكتروني في معظم المناطق، وشُيدت على طول طرفيه طرق معبدة، إضافة إلى الأنفاق والسواتر الترابية والبوابات المنتشرة على طول مسار الجدار. ويتراوح طول الحائط ما بين ستة إلى ثمانية أمتار. ويمر مسار الجدار في معظم

[1] العبدالله، محمد، مقالة بعنوان:أرقام فلسطينية ذات دلالة، موقع مركز باحث، 14-1- 2010، أنظر الرابط http://www.bahethcenter.net/essaydetails.php?eid=5220&cid=4

[2] موقع القدس الالكتروني، 18 أيار 2012 http://www.alquds.com/news/article/view/id/356444

أراضي الضفة الغربية وليس على طول الخط الأخضر. وفي المناطق التي انتهت فيها إقامة الجدار تتجلى واضحة الإساءة الكبيرة بحقوق الإنسان للفلسطينيين الساكنين بمحاذاته[1].

وتبلغ مساحة الأراضي التي تمت مصادرتها في الجدار نفسه 14680 دونماً، كما تم عزل حوالي 16 قرية عن محيطها الفلسطيني في هذه المناطق التي استهدفها الجدار[2].

وهناك مجموعة من الأهداف والأبعاد التي وضعتها إسرائيل في اعتبارها لإنشاء الجدار تتجاوز مجرد فكرة الفصل العنصري ويمكن تلخيصها فيما يلي[3]:

1- البعد الأمني: المتمثل في منع تسلل المقاومين الفلسطينيين من الضفة الغربية إلى فلسطين المحتلة عام 1948

2- البعد السياسي: من خلال فرض إسرائيل لتصورها للتسوية النهائية مع الفلسطينيين من خلال ضم الأراضي، وترسيم الحدود الأحادي الجانب، وفرض الحقائق على الأرض مما يجعل إنشاء دولة فلسطينية حقيقية أمراً مستحيلاً.

3- البعد الاقتصادي: من خلال مصادرة الأراضي الزراعية والسيطرة على مصادر المياه وإعاقة العمال الفلسطينيين

4- البعد الاجتماعي: يمزق الجدار النسيج الاجتماعي الفلسطيني لأنه يعزل أحياء وقرى ومدناً كثيرة عن بعضها ويمنع التواصل الاجتماعي، بالإضافة الى تأثير الجدار على الخدمات الأساسية التعليمية والصحية المقدمة للفلسطينيين.

على الرغم من قرار محكمة لاهاي العليا بخصوص الجدار والذي نص على أنّ " بناء الجدار والقواعد المتعلقة به تتعارض مع القانون الدولي[4]" إلا أن إسرائيل وكعادتها تضرب

---

[1] موقع مركز الباحث، الموقع الالكتروني
http://www.bahethcenter.net/essaydetailsf.php?eid=2737&fid=14

[2] رفيدي، وسام، **قضايا فلسطينية حول الانسداد السياسي وآفاق الانعتاق**، فلسطين، معهد ابراهيم أبو لغد، 2004، ص 53

[3] ابحيص، حسن وعايد، خالد، **الجدار العازل في الضفة الغربية**. تحرير: صالح، محسن، ط1، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2010، ص14

[4] المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات:**نص قرار محكمة العدل الدولية ضد الجدار العنصري**، ترجمة غير رسمية لنص قرار محكمة العدل الدولية في شأن "جدار الفصل"، 2005

بعرض الحائط كل القرارات الدولية والأممية فيما يتعلق بالصـــراع الفلســـطيني–الاســـرائيلي وتفرض من خلال ممارساتها على الأرض واقعاً جديداً يتنافى وكافة القرارات ويتنافى والقانون الدولي الخاص بالاحتلال كما يجعل إمكانية العودة لما كان عليه الوضع قبل اقامة الجدار أمـــراً صعباً جداً بل في بعض الاحيان مستحيلاً. وهذا ما تبتغيه الحكومة الاسرائيلية مدعومة بصمت دولي وإقليمي وفلسطيني.

ويساهم الجدار في عدم تثبيت حدود الدولة الفلسطينية المأمولة وترسيمها، وإيجاد فصل بين الأرض والشعب ومؤسسة الدولة، مما يدعو للقول بأن بناء مؤسسات تؤدي مهمات خدماتية دون هيبة بين مواطنيها، هدف تسعى إسرائيل إلى ترسيخه في أذهان الفلسطينيين.

ويشير الشكل (2) إلى مسار جدار الفصل العنصري والمستوطنات في أراضي الضـــفة الغربية

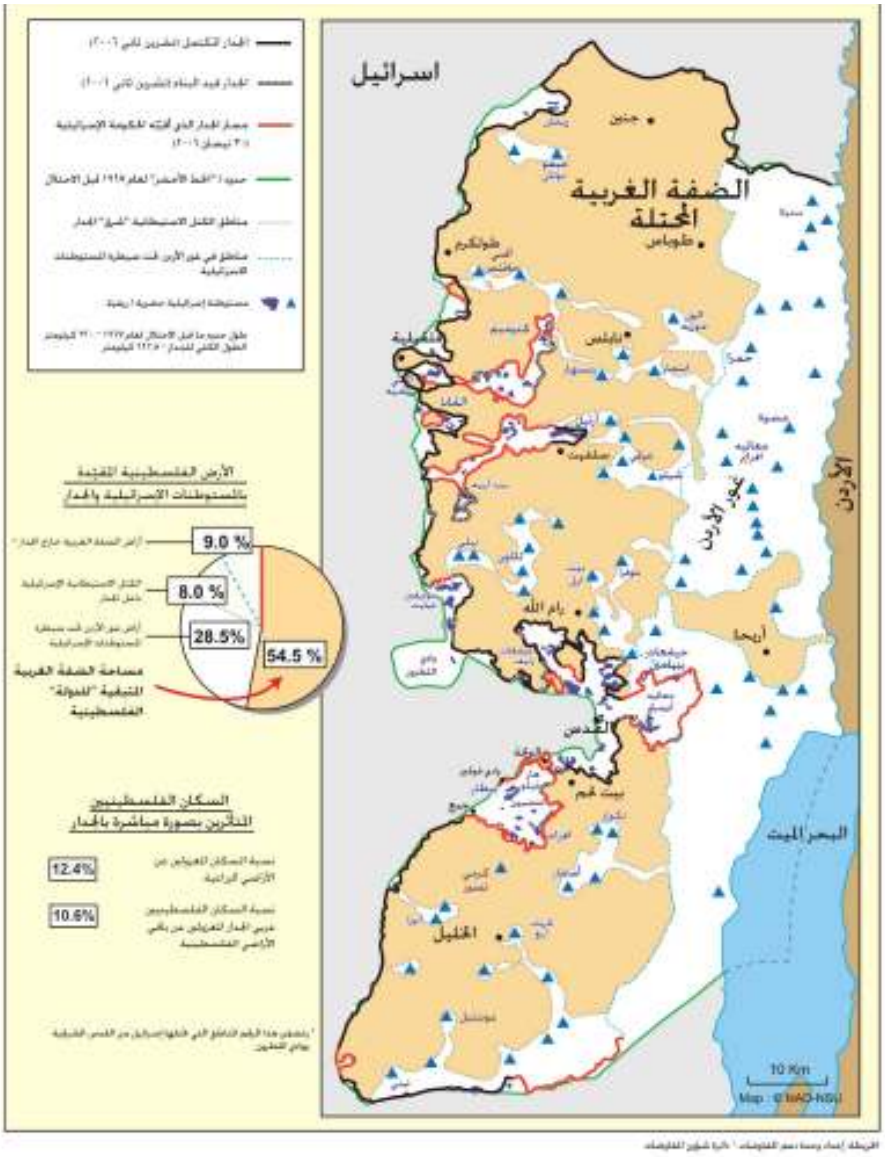

شكل (2) مسار الجدار العنصري والمستوطنات في أراضي الضفة الغربية[1]

يشير مسار الجدار في الشكل (2) إلى مصادرة 9% من أراضي الضفة الغربية، وضمها للمناطق بين إسرائيل والجدار، بالإضافة إلى بقاء 8% من أراضي الضفة الغربية كمستوطنات، وجعل أراضي غور الأردن منطقة أمنية وتحت تأثير الاستيطان أي ما نسبته 28.5% من أراضي الضفة الغربية، وبحسابات بسيطة يتبقى ما نسبته 54.5% من أراضي الضفة الغربية، وعليها سيحاول الفلسطينيون بناء دولتهم.

[1]http://www.palestineinarabic.com/Maps/Disengagment/Wall_March_2007.jpg:

إن النسبة المتبقية من الأرض لا زالت مجهولة المصير، فهل ستجري عليها مفاوضات أخرى، أم ستتعرض لاقتطاعات ومصادرات؟ إنّ مثل هذا السؤال يجعل بناء دولة المؤسسات أمراً ليس من السهل الإجابة عليه أو تحديده، فالإجابة عليه تعني نهاية مرحلة وترسيم حدود نهائية، وهذا ما لا يمكن توقعه من الجانب الإسرائيلي، في ظل استيلائه اليومي على الأراضي أو مصادرته لمساحات كثيرة منها، هذا الأمر الذي لا يتوقف وإنما يستمر طالما أن هناك مصالح إسرائيلية في الضفة الغربية والقدس.

الجدار في فترة تبنّي نموذج بناء المؤسسات

واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بناء جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية خلال سنة 2007، حيث زادت مساحة المناطق المنوي عزلها خلف الجدار بنسبة 28.5%،أي أنها زادت من 555 كم^2 إلى 713 كم^2، وهذه الزيادة البالغة (158) كم^{2}تشكل ما نسبته 12.6% من مساحة الضفة الغربية؛ كما زاد طول الجدار من 703 كم إلى 770 كم.واستمرت الحكومة "الإسرائيلية" في بناء جدار الفصل العنصري،حيث تمّ خلال سنة 2008 بناء نحو 12 كم من الجدار، تضاف إلى 490 كم كان قدتمّ استكمالها حتى بداية سنة 2008 وبلغت نسبة السكان المعزولين عنا لأراضي الزراعية بسبب الجدار 4.12%، أي نحو 300 ألف فلسطيني من أبناء الضفة الغربية، أما نسبة السكان المعزولين غربي الجدار عن باقي الضفة الغربية، فقد وصلت 6.10%، أي نحو 256 ألف فلسطيني. كما وصل مجموع الأراضي المقتطعة من الضفة الغربية جراء الاستيطان وجدار الفصل العنصري إلى نحو 703.2 كم^2 أي ما نسبته 46%من مساحة الضفة الغربية، ولم يشهد العامان 2009، 2010 بناء ملحوظاً في جدار الفصل العنصري، فلقد نما الجدار في السنوات (2002–2008) بصورة كبيرة، وحدّد الأرض التي التهمها بشكل كبير[1].

[1] **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني للعام 2010**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2011، ص14

3. 4. 3. 3 الاستيلاء على مصادر المياه

على إثر الاحتلال العسكري الإسرائيلي للضفة الغربية عام 1967 حظرت (اسـرائيل) على الفلسطينيين حفر أية آبار في الأراضي الفلسطينية المحتلة بموجب القرار العسكري رقـم 158 الصادر في (19 تشرين الثاني 1967) كما صادرت كافة موارد المياه بموجـب القـرار العسكري رقم 291 الصادر في كانون الأول 1968، وتواصلت مصادرة المياه في العام 1982 من خلال سيطرة سلطة المياه الإسرائيلية على توزيع المياه في الضفة الغربية المحتلة. وقد تـم تدمير الآبار الفلسطينية، وجفّت المصادر بسبب الحفر والضخ مـن آبـار أعمـق للاسـتخدام الإسرائيلي. ونتيجة لذلك سيطرت (إسرائيل) على 90% من ينابيع الضفة الغربية المحتلة[1].

وتعتمد (إسرائيل) في مياهها وبنسبة تقترب من 20% على الأحواض المائيـة الـثلاث الرئيسة في الضفة الغربية، الحوض الشمالي الغربي (قرب مستوطنة أريئيل) والحوض الجنوبي (قرب غوش عتسيون) والحوض الشرقي (منطقة الغور)[2].

إنّ معظم المياه المتوفرة في الضفة الغربية وقطاع غزة يتم استغلالها من قبل الاحتلال، فمن الناحية العملية يمرح ويتمتع المستعمر في مياه مسابحه، ويزين العشـب الأخضـر أمـام مسكنه، بينما بالكاد يجد الإنسان الفلسطيني في مدنه وقراه الماء للشـرب. ففـي المسـتوطنات الإسرائيلية يستهلك الفرد الإسرائيلي أكثر من7 أضعاف ما يستهلكه المواطن الفلسـطيني مـن المياه، وفي أيام الصيف الحارة، عندما تشح المياه، تقوم شركة المياه الإسرائيلية"Mecorot" ، بإغلاق قنوات المياه على الفلسطينيين، حتى يستمر تدفق المياه إلى المستعمرات[3].

ووفق التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام 2009، فقد استغلت (إسرائيل) مصادر المياه الفلسطينية على حساب الفلسطينيين، حيث تستنزف ما يقارب 82% من كمية الميـاه المتجـددة

---

[1] أبو عمره، أكرم، المياه في الصراع العربي– الاسرائيلي، مقالة منشوره على موقع مركز المعلومات الفلسطيني–وفـا الالكتروني، أنظر الرابط http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=2257

[2] ندوة حول:**تأثير فك الارتباط على الواقع الجيوبولتيكي في الأراضي الفلسطينية**، مرجع سابق

[3] موقع المعهد العربي، مقالـة بعنـوان:إحـتلال مـن نـوع آخـر السـيطرة علـى الميـاه، الموقـع الالكترونـي http://www.airssforum.com/f134/t13155.html

سنوياً في الأحواض الجوفية في الضفة الغربية[1]، والتي ارتفعت إلى ما يقارب 85% في العام 2010[2].

إن قضية المياه هي واحده من أهم قضايا الحل النهائي التي يجب أن يتم العمل على حلها مع الإسرائيليين بشكل لا يكون على حساب الفلسطينيين. فالمياه الجوفية في الضفة الغربية يجب أن تكون تحت سيطرة الدولة الفلسطينية المستقبلية وحينها ستخسر اسرائيل ما يقدر بنسبة 25-30% من مصادر المياه التي تسيطر عليها حالياً[3]. وأكدّ رئيس الوزراء سلام فياض أن قضية المياه من المعوقات التي تقف بوجه حكومته وخطته المستقبلية، " إن موضوع المياه يعتبر أحد قضايا الوضع الدائم والذي يعرقله الإسرائيليون، والسلطة الوطنية الفلسطينية بصدد اتخاذ الإجراءات اللازمة لإدارة المياه بشكل أفضل، والوقوف بشكل حازم أمام كافة أوجه التحديات"[4]

وبوجود خلاف على مصدر حيوي مثل المياه، والتحكم به، وسرقته، فإن هذا سيخلق فراغاً سيادياً في دولة تسعى إلى تكوين ذاتها وهويتها، وسيبقي عمل الدوائر بها مرهوناً بما يقدمه الطرف الآخر المسيطر على المياه. وهذا بالضرورة سيعيق امكانية الاستغلال الأمثل من قبل حكومة فياض للموارد الطبيعية، وسيحرمها من تقديم خدمات أساسية للمواطنين الفلسطينيين.

3. 4. 3. 4 تهويد القدس

لا زالت القدس تتعرض للعديد من الانتهاكات والتغييرات التي تهدف إلى تزييف تاريخها العربي العريق الذي لا يربطها باليهود من قريب أو بعيد.

---

[1] **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام 2009**،مرجع سابق، ص 32

[2] **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام 2010**، مرجع سابق، ص 20

[3] سليتر، جيروم:**انهيار العملية السلمية الفلسطينية –الاسرائيلية أين الخلل؟**، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2002، ص39

[4]تصريح رئيس الوزراء سلام فياض أثناء افتتاح بئر الرشايدة في بيت لحم بتاريخ 20-7-2009، انظر موقع وكالة معاً الإخبارية www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=213319، استرجع بتاريخ 25-12-2011.

الجدار والمستوطنات الإسرائيلية المحيطة بالقدس المحتلة
مارس 2007

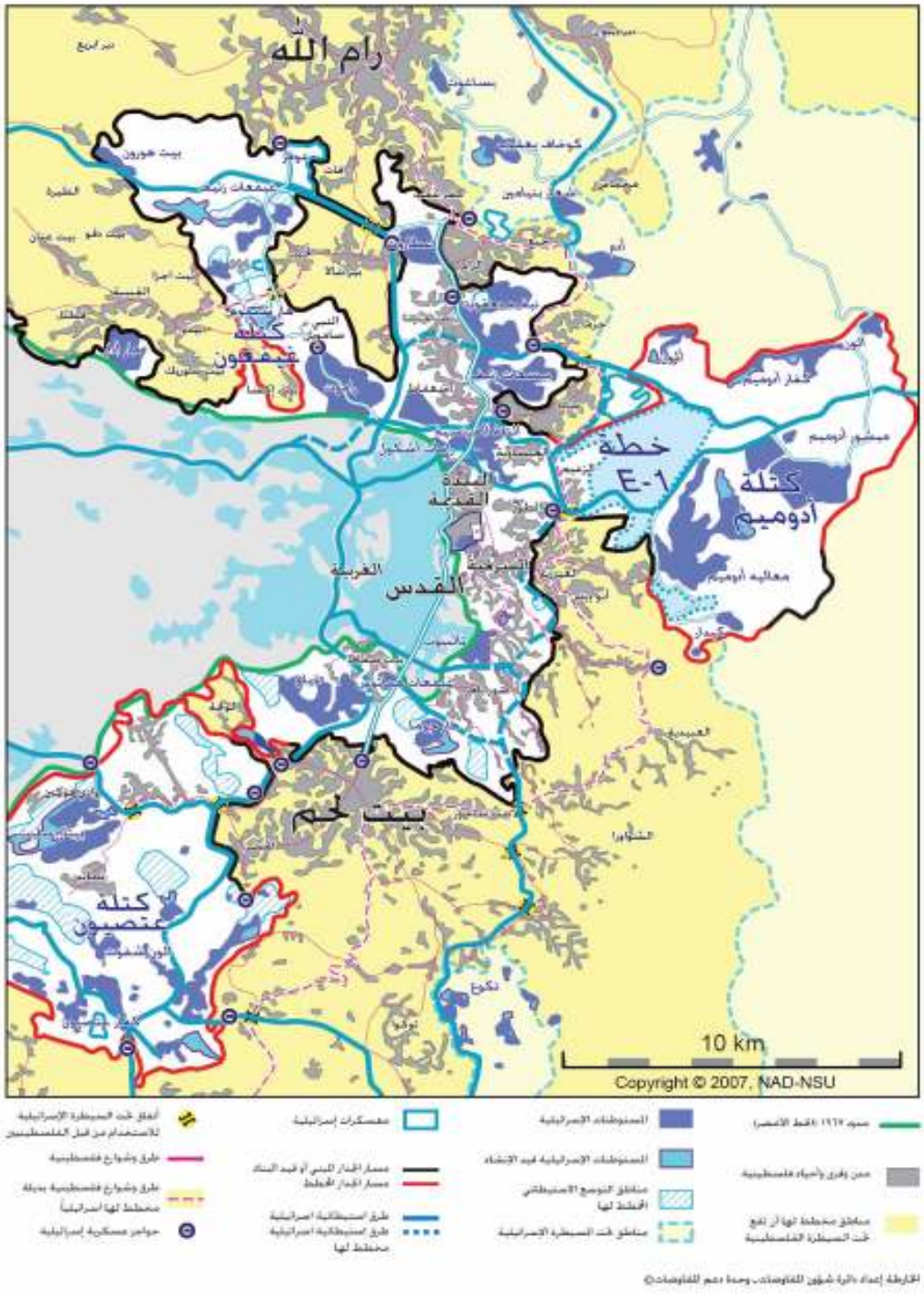

شكل(3) خريطة تبين الجدار والمستوطنات المحيطة بالقدس المحتلة حتى آذار 2007[1]

[1] http://www.palestineinarabic.com/Maps/Jerusalem/JerWall2007.jpg

استمرت حكومة اسرائيل مذ 2007 الذي شهد مصادرة للأراضي لصالح الجدار وتوسع وزيادة في عدد المستوطنات المحيطة بالقدس في سياسة تهويد القدس، وفي هذا الإطار صادقت اللجنة اللوائية للتنظيم والبناء التابعة لبلدية القدس في 2009/3/7على إقامة مركز جديد لشرطة الاحتلال قرب مدخل أنفاق الحائط الغربي في شمال ساحة البراق، والذي يُعدّ رابع مركز لشرطة الاحتلال في المسجد الأقصى ومحيطه. وظهرت مخاوف عديدة في الفترة الأخيرة، من تحضير الاحتلال لتقسيم المسجد الأقصى بين المسلمين واليهود. وقد نفذت قوات الاحتلال ثمانية اقتحامات للمسجد الأقصى، كان من بينها مناورتان ميدانيتان تجريبيتان لإغلاق ساحات المسجد بوجود المصلّين ولساعات طويلة، وللتدخل السريع في حال أغلق المسلمون بوابات المسجد.

وارتفعت وتيرة الاقتحامات التي ينفذها المتطرفون اليهود والشخصيات الرسمية والأجهزة الأمنية الإسرائيلية للمسجد الأقصى، حيث بلغ مجموع هذه الاقتحامات 43 اقتحاماً ما بين 2008/8/21-2009/8/21، وهذا يُمثّل نحو ضعف مجموع الاقتحامات المنفذة خلال السنتين اللتين سبقتا الفترة المذكورة، والبالغ عددها 21 اقتحاماً. كما شهدت سنة 2009 تواصل الوتيرة المتسارعة للحفريات أسفل المسجد الأقصى وفي محيطه، وقد بلغ مجموع مواقع هذه الحفريّات 25 موقعاً حتى شهر آب/ أغسطس 2009، منها 12 حفرية نشطة، و13 حفرية مكتملة. ويظهر أن حفريات الجهة الغربية للمسجد تكاد تصل، أو وصلت، إلى أسفل قبة الصخرة[1].

وفي إطار سياسة هدم المنازل المتبعة لتهجير سكان القدس، هُدم 84 منزلاً في مدينة القدس خلال سنة 2009، ليبلغ بذلك مجموع المنازل التي هُدمت في المدينة في الفترة ما بين 2007-2011) حوالي 277 منزلاً[2]. مع التنبيه إلى وجود نحو ثمانية آلاف منزل مهدد بالهدم

---

[1] **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني للعام 2009**،مرجع سابق، ص 273

[2] مكتب تنسيق الشؤون الانسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة(أوتشا)، ورقة حقائق بعنوان: القدس الشرقية: مخاوف انسانية أساسية" http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_Jerusalem_FactSheet_December_2011_Arabic.pdf

في القدس، من بينها مئات المنازل في حي البستان في القدس، ضمن مخطط لترحيل ما يزيد عن1,500 فلسطيني من أجل فسح المجال لبناء "مدينة داود التاريخية"[1].

وتعزّز التسارع في وتيرة بناء المستوطنات– في مدينة القدس بشكل خاص– فمنذ وصول نتنياهو إلى سدة الحكم في نهاية آذار/ مارس2009، أُقر بناء أكثر من 19,100 وحدة سكنية في المستوطنات، 81% منها في مستوطنات القدس، والباقي في مستوطنات أخرى في الضفة الغربية. وقد احتفلت "إسرائيل" في 2009/9/7 بوضع حجر الأساس لمخطط الحي الاستيطاني (E1)الواقع شرقي القدس(أنظر الخريطة أعلاه)، وبدأت بتنفيذ مشروع البناء على الرغم من معارضة الولايات المتحدة والمجتمع الدولي لهذا المشروع على مدار عقد من الزمن. ويشمل المخطط إقامة3,900 وحدة استيطانية جديدة لاستيعاب ما يزيد عن 15 ألف مستوطن إسرائيلي، على12,500 دونم من أراضي قرى الطور،والعيسوية، وعناتا، والعيزرية[2].

ركزّت إسرائيل على تهويد مدينة القدس حيث سيطروا على 86% وغيّروا الواقع الديموغرافي من خلال ملئها بالمهاجرين (490) ألف يهودي مقابل 276 ألف فلسطيني تقريباً في شرق القدس وغربها سنة (2010) وقد أسكن ما يقرب من 200 ألف يهودي في القدس الشرقية حيث المسجد الأقصى، وأحيطت المدينة بسور من المستوطنات اليهودية عزلتها عن الضفة الغربية. وقد أعلن المسئولون الاسرائيليون في أكثر من مناسبة من خلال الحكومات المتعاقبة أن القدس هي عاصمة اسرائيل الأبدية. واتخذوا العديد من الاجراءات التي تضمن سيطرتهم على المسجد الأقصى مثل مصادرة الحائط الغربي للمسجد الأقصى كما دمروا حي المغاربة المجاور وصادروا أرضه، كما قام اليهود بعشرات الاعتداءات على المسجد الأقصى أشهرها احراق المسجد الأقصى في 21 آب 1969، يشار أن الاعتداءات زادت بعد اتفاق أوسلو[3].

---

[1] **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني للعام 2009**،مرجع سابق، ص 289

[2] المرجع السابق، ص ص 284–288

[3] صالح، محسن محمد، **حقائق وثابت في القضية الفلسطينية**، مرجع سابق، ص 11

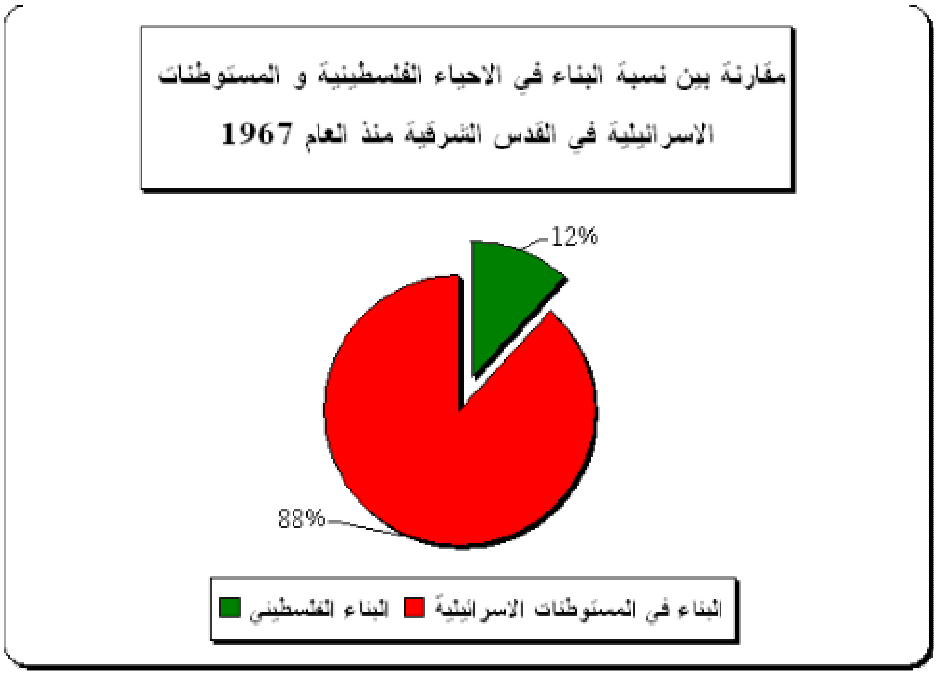

شكل (4): مقارنة بين نسبة البناء في الأحياء الفلسطينية والمستوطنات الاسرائيلية في القدس الشرقية منذ العام 1967لغاية 2009[1]

إن سياسة الهدم الذي تتعرض له أحياء سلوان والشيخ جراح ومنع لم شمل العائلات المقدسية هو جزء من الحرب التي تقودها (اسرائيل) ضد الوجود العربي الفلسطيني الإسلامي في القدس وفي هذا الاطار تم سحب اقامة 14 ألف فلسطيني في القدس الشرقية منذ عام 1967 لغاية 2011 [2]. كل ذلك يتم دون أن يقابله موقف عربي وفلسطيني موحد يقف في وجه هذه المخططات ويكشف المستور في كل اجراءات الاحتلال بحق المدينة المقدسة وأهلها. ويرى حاتم عبد القادر أن نموذج دولة المؤسسات الذي ينتهجه رئيس الوزراء سلام فياض، يشجع الاحتلال على تهويد القدس، وهذا ناجم عن عدم تضمين القدس في خطة إقامة الدولة المستقبلية، وعدم تخصيص ميزانيات كافية وخطة واضحة بشأن ملف القدس[3].

وترى الباحثة أن القدس تمثل لبّ الصراع مع إسرائيل، وهي قضية مركزية ليست للفلسطينيين وحدهم بل للمسلمين والعرب أجمعين، وأن أي دولة ستعمل على تحقيق ثابت

[1] http://www.btselem.org/arabic

[2] **مكتب تنسيق الشؤون الانسانية**(اوتشا)، مرجع سابق

[3] عبد القادر، حاتم: تصريح لوكالة حطين الإخبارية، الموقع الإلكتروني http://www.hitteennews.com، بتاريخ 19-7-2010، استرجع بتاريخ 29-12-2011

الفلسطينيين الأكبر، وهو القدس عاصمة الدولة الفلسطينية، فدولة المؤسسات المأمولة يواجهها تحد كبير في تكوين نفسها وتثبيت كيانها على الأرض ومع مواطنيها، وهو التعامل مع قضية القدس.

وبناء على ما تقدم من معطيات عن الموقف الإسرائيلي، ومن خلال الممارسات الإسرائيلية على الأرض، يمكن استنتاج الموقف الإسرائيلي بشأن دولة المؤسسات فيما يلي:

- تقليص الأرض التي تسعى دولة المؤسسات إلى تحديدها وترسيمها، وتحجميها بالمستوطنات والمواقع العسكرية.
- تهميش صلاحيات دولة المؤسسات، واعتبار الأمن الإسرائيلي الأولوية في عمل دولة المؤسسات الفلسطينية.
- تحطيم المؤسسات الفلسطينية؛ وذلك بتدميرها مادياً بالقصف خلال الاجتياحات.
- إزالة الهيبة والسيادة لدولة المؤسسات، من خلال ربطها بإسرائيل في أي معاملة أو خدمة تقدمها دولة المؤسسات لمواطنيها، وبذلك لا يشعر المواطن بهيبة الدولة أو بسيادتها.
- ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، وجعل السوق الفلسطينية سوقاً استهلاكية للمنتجات الإسرائيلية.
- تعزيز حالة الانقسام الفلسطيني من كافة النواحي الممكنة السياسية والجغرافية والاقتصادية.
- فرض نموذجها للدولة الفلسطينية المتمثل في نموذج حكم ذاتي يقدم خدمات للسكان الذين يقعون تحت الإدارة الفلسطينية.

3. 5 النموذج المقترح للحالة الفلسطينية كما اقترحها بعض المحللين السياسيين

أجرت الباحثة عدد من المقابلات مع أكاديميين ومحللين سياسيين لوضع تصورهم حول النموذج الذي يمكن أن ينسجم والحالة الفلسطينية ويمكن اجمال ما خلصت اليه هذه المقابلات بما يلي:

يبدأ نموذج دولة المؤسسات بإنهاء الاحتلال، وبناء الدولة، لتوفير مقوّماتها المتمثلة في السيادة والأرض، باعتبارهما المقومين المفقودين فلسطينياً. ولتحقيق ذلك، فعلى الفلسطينيين البدء في:

1- إيجاد فلسفة وطنية واحدة، ورؤية واحدة أمام العالم[1]، وضمن استراتيجيات سياسية شاملة، وتشريع قوانين ليست مرحلية[2].

2- وضع حد لمسألة الانقسام، وإعادة النظر في الاتفاقيات الاقتصادية.

3- تفعيل المقاومة، والمقاومة الشعبية. فهي تسهم في تهجير المستوطنين[3]، وإفراغ المستوطنات، مما يمهد لحل أكبر معوق يواجه دولة المؤسسات، وهو الاستيطان.[4]

4- الاستفادة من العنصر البشري لبناء دولة المؤسسات.[5] فالقدرات البشرية متوفرة لبناء دولة المؤسسات، وهي ذاتها التي بنت مؤسسات دول كثيرة في الجوار العربي. فاستثمار العنصر البشري هو الأسلم لبناء دولة المؤسسات.

5- مساعدة الناس على حياتهم اليومية من خلال مؤسسات توحي للعالم أن هناك دولة دون أرض،[6] والمواءمة بين السعي نحو الدولة وتحسين الحياة اليومية للناس، إذا ما أريد الوصول إلى التحرّر والسيادة.

6- الاستقلال والاعتماد على الذات الفلسطينية، وتعزيز مشاركة القطاعات المجتمعية مثل المرأة والشباب.

---

[1] مقابلة مع الدكتور محمد المدهون، وزير الشباب والرياضة ووزير الثقافة في غزة، بتاريخ 28-11-2011

[2] مقابلة مع الأستاذ الدكتور سمير أبو عيشة، بروفسور في كلية الهندسة في جامعة النجاح الوطنية بتاريخ 16-11-2011

[3] مقابلة خاصة أجرتها الباحثة مع السيد بدر أبو زهرة، مدير عام في وزارة التخطيط (الادارة العامة للمتابعة والتقييم) بتاريخ 6-12-2011.

[4] مقابلة مع الدكتور عبد الحليم دعنا، محاضر في جامعة بوليتكنيك فلسطين في مادة تاريخ فلسطين المعاصر وباحث، بتاريخ 14-11-2011

[5] مقابلة مع الدكتور محمد المدهون، مرجع سابق.

[6] مقابلة مع الدكتور باسم الزبيدي، مرجع سابق.

7- تحسين نوعية التعليم، والصحة، والعدالة الاجتماعية.

8- إعادة بناء الحركة الوطنية و بناء منظمة التحرير دون تقييد الحركة السياسية، وفتح المجال لكافة أشكال المقاومة، وتعميق المشاركة العربية والإسلامية[1].

9- الاستقلال بالأوضاع الاقتصادية، والبحث عن بدائل وطنية.

10- استثمار الأراضي الزراعية، والاعتماد على الذات أكثر فأكثر.

[1] مقابلة مع هاني المصري، محلل سياسي بتاريخ 3-11-2011

الخلاصة

لقد أشارت المواقف المختلفة إلى تباين في كافة المستويات، فمن تباين فلسطيني فلسطيني إلى تباين فلسطيني إسرائيلي، وتتزامن جميعها مع مواقف داعمة عربية ومواقف أخرى محبطة من الولايات المتحدة، ومواقف ثالثة يُعتقد أنها محايدة إلى حد كبير يمثلها الاتحاد الأوروبي، وقد تفاعلت تلك المواقف والأفعال والأقوال، وألقت بظلالها على الدولة الفلسطينية المأمولة ومقوماتها، ومن هنا تظهر قضايا حيوية مصيرية في بناء الدولة الفلسطينية، وتتمثل في:

- إن الانقسام الفلسطيني يجعل ملعب المجابهة مع إسرائيل فارغاً إلا لطرف واحد هو إسرائيل، وهي بدورها تفردّت بإجراءات على الأرض أبرزها توسيع الاستيطان، وبالتالي توسيع الجبهة المعارضة لفكرة قيام دولة فلسطينية، وخلق واقع ديمغرافي يتغير باستمرار، ويخترق الجسد الفلسطيني ويمنع تواصله، وهنا يسقط عنصر الأرض كمقوم أساس للدولة، فرغم اتفاق الفصائل الفلسطينية على إقامة الدولة على أي جزء محرر من الأرض، إلا أن تفسير كلمة " محرر " يبقى الأصعب، فهل التحرير ما تنسحب منه إسرائيل، وإذا كان كذلك فهل الانسحاب المؤقت يمنح الحرية على الأرض والتمتع بها؟

- إن وجود دولة مهيمنة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، يجعل من الصعب محاورة إسرائيل بأفعال مقابل أفعالها، وإنما الاقتصار على تصريحات وأقوال لرؤساء الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا يجعل الموقف الفلسطيني والموقف العربي وقسم من المواقف الأوروبية عاجز عن فعل الكثير، ويدفعه للبحث عن طرق متنوعة في العمل السياسي أهمها تكوين جبهة أكثر تأييداً للحق الفلسطيني في الدولة.

- إن السيادة تتضمن حرية التنقل على الأرض، والانتقال من دولة إلى أخرى بحرية واحترام، وهذا غير متوفر على الأرض، فلا الحدود هي ملكية فلسطينية خالصة، كما أن السيادة المعنوية مفقودة، فلا زال الفلسطيني يُعامل بغير احترام خلال سفره وتنقله، وتبقى السيادة مكتوبة في جواز السفر فقط.

- الاقتصاد الفلسطيني هو اقتصاد أسير، ومرهون بالتحركات السياسية، مما يعني أنه لا وجود لبنية اقتصادية، وأن الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي والمساعدات الخارجية بطريقة أو بأخرى هو حالة مزمنة، وهذا يفسر تبعية اقتصادية، وإن صح التعبير فلا سيادة اقتصادية على الأرض، مما يزيد مقترح الدولة تعقيداً، ويرفع مستوى الصعوبات التي تواجه دولة المؤسسات المنشودة.

- تبقى قضية الأمن هاجساً إسرائيليا، يُتذرع به للحيلولة دون قيام دولة فلسطينية، أو تفصيلها بمقاييس إسرائيلية محبوكة، فتارة منزوعة السلاح، وتارة أخرى حكم ذاتي، وتارة ثالثة تُطرح الكونفدرالية، وتستمر دوامة التقليص حتى تصبح الدولة الفلسطينية غرفة مغلقة في البيت الإسرائيلي، تُفتح متى أرادت إسرائيل ذلك.

وهكذا نجد أن دولة المؤسسات قد وقعت بين موقفين، أولهما موقف سياسي يعلن عن ظروف غير مواتية لعمل أي شيء على صعيد عناصر الدولة، بل على العكس تماماً ينتقل الموقف ليساهم في تفتيت عناصر السيادة ومقوماتها على الأرض، ولعل استحقاق أيلول 2011 قد يجعل الطرف الإسرائيلي يشدد الخناق على السلطة الوطنية، ويمحق يوما بعد يوم وجودها على الواقع.

أما الموقف الثاني، فهو موقف بنائي، يريد أن يحسن من الواقع اليومي الفلسطيني وينشئ دولة المؤسسات، مما قد يسهم في تقليص مظاهر سلبية كثيرة انتشرت لوقت كبير في الشارع الفلسطيني.

النتائج والتوصيات

لقد أظهرت الدراسة عدداً من القضايا الجديرة بالاهتمام في ظل نموذج دولة المؤسسات الذي يعتمده رئيس الوزراء، فقد بدا واضحاً أن نموذج دولة المؤسسات يأتي في مرحلة متقدمة، بعد إنهاء الاحتلال وبعد إقامة الدولة. إذ أن دولة المؤسسات لا تستطيع أن تمارس مهامها دون أن يكون هناك مقومات الدولة الأساسية وكذلك كونها تحت الاحتلال. ويُضاف لذلك، فإن بناء المؤسسات دون إنهاء الاحتلال، قد أوجد أيدولوجيتين في بناء المؤسسات إحداهما سياسية وأخرى بنائية، وكلا السياستين غير متوافقتين،وهما ومنفصلتان عن بعضهما البعض.

ولذلك فقد أخذت دولة المؤسسات المنحى الخدماتي وتحسين الأداء، بمعزل عن القضايا الجوهرية الأساسية المتمثلة بإنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة، والقضاء على الاستيطان، والحد من تهويد القدس، وحل مشكلة جدار الفصل العنصري، وإنهاء الانقسام، والتي تُعد القضايا الفلسطينية الأساسية.

كما أن تحسين الخدمات لا يجب أن يُعدّ بديلاً عن إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة، ولا أنه اختبار إضافي للفلسطينيين لإظهار أنهم يستحقون دولة. فتحسين الخدمات هو حق أساسي مثله مثل حق الدولة لكل الفلسطينيين في العالم.

ورغم توفر الكادر البشري المؤهل والقادر وطنياً على بناء مؤسسات دولة، إلا أن هذا الكادر يجب أن يستثمر لبناء المؤسسات بعد الدولة. ولذلك فإن كافة القدرات والطاقات الفلسطينية وُظفت لإنجاز مؤسسات تحت الاحتلال، مما يدفع إلى القول بأن الاستفادة منها لم يحقق الغرض المطلوب منها.

وبناء على ما تقدّم، لم يتمكن نموذج دولة المؤسسات من تغيير الواقع الجيوسياسي. فلم يقدر على كبح جماح الاحتلال، ولم ينتج دولة، ولم يحل المشكلات الأساسية سواء الاستيطان أو الانقسام الداخلي او الجدار أو تهويد القدس او السيطرة على مصادر المياه وذلك بالتأكيد شكل معيقاً لإقامة الدولة الفلسطينية.

نتائج الدراسة

يمكن إيجاز النتائج التي توصلت إليها الباحثة خلال دراستها نموذج دولة المؤسسات وقدرته على تغيير الواقع الجيوسياسي، في:

- إن الحالة السياسية الفلسطينية، والمعطيات الإقليمية والدولية، لا تجعل دولة المؤسسات قابلة للحياة، فدولة المؤسسات تنشأ من واقع سياسي، ينطلق من إزالة الاحتلال وإنهائه.

- إن الواقع الجيوسياسي في الضفة الغربية، يوحي بأن إسرائيل تسحق مقومات الدولة الفلسطينية من سيادة وأرض وموارد طبيعية.

- إن التوافق الفلسطيني وإنهاء الانقسام، وتوحيد البرامج السياسية لمختلف الفصائل الفلسطينية، هو مطلب حيوي وأساسي للفلسطينيين، فلا يمكن مواجهة العدو ومعوقاته في ظل حالة تشرذم، التي تُعد إنجازاً للطرف الإسرائيلي، وتوسيعاً للتباعد الجغرافي والسياسي والاقتصادي والقانوني.

- لا تساعد المواقف الرسمية العربية في إنهاء الاحتلال، وإرساء قواعد الدولة الفلسطينية، ومساعدة الفلسطينيين على استقلالية دولتهم ومؤسساتهم.

- لا زالت الثورات العربية في مهدها، وتحتاج إلى زمن طويل لإعادة بناء دولها، ولا زال الغموض يكتنف مصيرها، وهناك تخوف من الالتفاف عليها، وهذا يعني أن مساهماتها في حصول الفلسطينيين على دولة غير واضح أو ملموس.

- لا تتضمن أجندة الفصائل الفلسطينية وبرامجها مفهوم دولة المؤسسات، فالبرامج سياسية بامتياز، مما يزيد من حالة الضعف الداخلي الفلسطيني.

- هناك اختلاف شكلي بين الموقفين الأمريكي والأوروبي، وإن الموقف الأوروبي لا يرتقي إلى حد مواجهة الموقف الأمريكي، وهو موقف لا يمكن للفلسطينيين المراهنة عليه، فهو موقف إنساني يحاول مساعدة الفلسطينيين وتحسين نوعية الخدمات المقدمة إليهم.

- يقدم النموذج الحالي لدولة المؤسسات خدمات نوعية جيدة، ويسهم في تحسين الأداء الإداري للمؤسسات والوزارات.

- إن دولة المؤسسات هي حق فلسطيني، وليست اختباراً لاستحقاق الفلسطينيين دولة أم لا، كما أنها ليست بديلاً عن إزالة الاحتلال.

توصيات الدراسة

في ظل ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، فإن الباحثة توصي بما يلي:

- ضرورة اعتبار إزالة الاحتلال أساساً لنموذج دولة المؤسسات، وعدم اعتبار إزالة الاحتلال ودولة المؤسسات خطين متوازيين مع بعضهما، وهذا ما يدعو إلى ضرورة تبني نموذج جديد لدولة المؤسسات.

- توحيد الصف الداخلي الفلسطيني، وعدم تقديم خدمات مجانية للاحتلال، فخسارة العدو لا تكون فقط بمواجهته، فأي مكسب فلسطيني هو خسارة إسرائيلية.

- الاستفادة من العنصر البشري الفلسطيني والطاقات الكامنة، فلقد أثبت كفاءته في بناء مؤسسات في دول مختلفة، بالإضافة إلى الإجماع على أنه المغيب في دولة المؤسسات والإمكانية المتوفرة كذلك.

- ضرورة إيجاد عمق عربي للقضية الفلسطينية، والاستفادة من الثورات العربية لصالح القضية الفلسطينية والدولة الفلسطينية ومؤسساتها.

- تطوير الخطاب السياسي الفلسطيني ليكون قادراً على مخاطبة المجتمع الدولي وفتح قنوات اتصال أكثر تأثيراً على المستوى الرسمي والشعبي الدولي كوسيلة للضغط والمناصرة لحقوق الشعب الفلسطيني في اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على أساس قرارت الشرعية الدولية.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية

ابحيص، حسن وعايد، خالد، **الجدار العازل في الضفة الغربية**. تحرير: صالح، محسن، ط1، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2010

ادارة شؤون الاعلام في الأمم المتحدة، **قضية فلسطين والأمم المتحدة**، آذار 2003

أرونسون، جيفري:**مستقبل المستعمرات الاسرائيلية في الضفة الغربية والقطاع**. ترجمة، زينة، حسني، ط1، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية،1997

الأمم المتحدة، **منشأ القضية الفلسطينية وتطورها 1917-1988**، نيويورك، 1990

ثابت، عادل:**النظم السياسية:دراسة للنظم الرئيسية المعاصرة ونظم الحكم في بعض البلدان العربية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998

جارودي، رجاء: **الأساطير المؤسسة للسياسة الاسرائيلية**، ط1، القاهرة ، دار العز العربي، 1996

حسين، عبد الرحيم، **النشاط الصهيوني خلال الحرب العالمية الثانية(1939-1945)**، ط1،بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1984

رائف زريق. **دليل إسرائيل العام 2011**، ط1، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2011

رفيدي، وسام، **قضايا فلسطينية حول الانسداد السياسي وآفاق الانعتاق**، فلسطين، معهد ابراهيم أبو لغد، 2004

سليتر، جيروم:**انهيار العملية السلمية الفلسطينية –الاسرائيلية أين الخلل؟**، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2002

سليم، محمد، **نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين منذ انشائها وحتى قيام دولة اسـرائيل 1922-1948**، ط1، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1982

سماره، عادل، **الاقتصاد السياسي الصهيوني المعجزة الوظيفية**، ط1، رام الله، مركز المشرق/ العامل للدراسات الثقافية، 2008

صايغ، يزيد:**بناء الدولة أم ضبط المجتمع. القطاع الأمني الفلسطيني والتحول السـلطوي فـي الضفة الغربية وقطاع غزة**، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2011

عبد الكريم، نصر:**العلاقات الأوروبية الفلسطينية: الدور الاقتصادي الأوروبي**، ملخصات أوراق عمل مؤتمر "السياسة الخارجية الأوروبية تجاه القضية الفلسـطينية"، مركـز الزيتونـة للدراسات والاستشارات، 2010

عبد الله، داوود، **قانون العودة الإسرائيلي وتأثيره على الصراع في فلسطين**، بيروت، مركـز العودة الفلسطيني، 2008

العفيفي، جبر وخميس:**مقرر دراسات فلسطينية وعربية**، جامعة فلسطين. 2011

علاونة، كمال: **خريطة الطريق وانتفاضة الأقصى والسلام المفقود**، ط1، نابلس، 2004

القشطيني، خالد: **تكوين الصهيونية**، ط1، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1986

الكيالي، ماجد: **الصراع على السياسة والسلطة في الساحة الفلسطينية-المقدمات والتـداعيات وما العمل؟**، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009

الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، المجلد السادس: دراسات القضية الفلسـطينية، بيـروت، 1990

الموسوعة الفلسطينية، المجلد السادس، ط1، بيروت، 1990

منصور، كميل، **اسرائيل: دليل عام 2004**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، 2004

نوفل، ممدوح، **البحث عن الدولة**، مؤسسة مواطن، رام الله، ط1، 2000

الهور، منير، والموسى، طارق:**مشاريع التسوية الفلسطينية للقضية الفلسطينية1947-1985**، ط2، عمان، دار الجليل للنشر، 1986

وزارة الخارجية والتخطيط الفلسطينية:**تصور دولتين – تسهيل الدولة الواحدة الاقصائية**، 2011

الياس شوفاني، **إسرائيل منذ خمسين عامً، المشروع الصهيوني من المجرد إلى الملموس**، ج1، دار مصر للنشر، دمشق، 2002

رسائل ماجستير

برهم، عبد الله: **إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية إشكالية الهيكلية والبرنامج**، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النجاح الوطنية. نابلس، 2007.

عزام، تيسير:**التجربة السياسية لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" وأثرها على الخيار الديمقراطي في الضفة الغربية وقطاع غزة للفترة 1993-2007م**"، رسالة ماجستير، 2007، ص 28.

المجلات والدوريات

أيوب، نسيمة:***السلام الاقتصادي.. سلام سياسي وازدهار اقتصادي*!، مجلة العودة**، العدد الخامس والعشرون – السنة الثالثة – تشرين الأول، 2009م

جاد، عماد: ***العلاقات الأمريكية الاسرائيلية...أبعاد الخلاف وقدرة الاحتواء***، **مجلة شؤون عربية**، العدد142، صيف 2010

جاد، عماد، ***الدولة الفلسطينية بين المفاوضات والقرار الدولي***"،**مجلة السياسة الدولية**، ع 181، يوليو، السنة السادسة والأربعون

فهمي، عبد القادر محمد: ***روسيا الاتحادية والمنطقة العربية: دراسة مقارنة للسلوك السياسي الخارجي السوفييتي الروسي حيال المنطقة العربية***، **شؤون عربية**، ع 105، آذار 2001

مقابلة مع موسى أبو مرزوق **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مجلد 17، عدد 67

التقارير

الملخص التنفيذي للتقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011 والمسارات المتوقعة لسنة 2012، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2012

تقرير الاتحاد الأوروبي: **رزمة الحوار** 2010

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2009، مركز الزيتونة للدراسات والبحوث، بيروت، 2010

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني للعام 2010، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2011

التقرير الاسترتيجي الفلسطيني 2005

تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة السادسة والخمسون، جنيف، 14-25 أيلول 2009، تقرير المساعدة المقدمة من الأونتكاد الى الشعب الفلسطيني بعنوان: التطورات التي شهدها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة

تقرير مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية

تقرير" مدار " الاستراتيجي 2012، المشهد الاسرائيلي 2011 ملخص تنفيذي، تحرير هنيدة غانم

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: **المستعمرات الاسرائيلية في الأراضي الفلسطينية**، التقرير الاحصائي السنوي 2010، آب/ أغسطس 2011

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:**المستعمرات الاسرائيلية في الأراضي الفلسطينية**، التقرير الاحصائي السنوي 2009، آب/ أغسطس 2010.

صالح، محسن محمد: **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2008**"، ط1، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009

مكتب تنسيق الشؤون الانسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة:**وثيقة حقائق إنسانية حول المنطقة(ج) في الضفة الغربية**، تموز/ يوليو 2011.

الوثائق

الاتفاق المرحلي أوسلو-2. الموقع في 28 أيلول 1995

إعلان دولة إسرائيل

تصريح صحفي لوكالة رويترز أدلى به فتحي الشقاقي بتاريخ 12-10-1993

خطاب الرئيس محمود عباس في الأمم المتحدة، بتاريخ 23-9 - 2011

خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010. فلسطين: إنهاء الاحتلال و إقامة الدولة

المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات:**نص قرار محكمة العدل الدولية ضد الجدار العنصري**، ترجمة غير رسمية لنص قرار محكمة العدل الدولية في شأن "جدار الفصل"، 2005

مكتب تنسيق الشؤون الانسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة:**وثيقة حقائق إنسانية حول المنطقة(ج) في الضفة الغربية**، تموز/ يوليو 2011

ميثاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس)

نص ميثاق الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

نص تصريحات المنسق الأعلى للسياسات الخارجية الأوروبية خافيير سولانا في المؤتمرالصحفي مع وزير الخارجية الإسرائيلية سيلفام شالوم أثناء زيارته للقدس في 2005/7/12.

نص وثيقة اتفاق القاهرة

نص وثيقة الأسرى (وثيقة الحوار الوطني)، 2006

نص وثيقة بناء الدولة الفلسطينية على طريق السلم والازدهار، بـــاريس، 17 كـــانون الاول 2007

نص وثيقة وعد بلفور

وثيقة اعلان الاستقلال الفلسطيني الصادرة يوم 15 نوفمبر 1988 في الجزائر

وثيقة نص القرار 181

الصحف

جريدة الحياة الجديدة في 30 آذار 2003

جريدة القدس، 8 تموز 2011

جريدة لوس انجلوس تايم، 27-4-2009

جريدة القدس، 19-7-2009

جريدة الأيام، 19-2-2011

مقابلات

مقابلة خاصة أجرتها الباحثة مع الأستاذ الدكتور عبد الستار قاسم، أستاذ العلوم السياســية فـــي جامعة النجاح الوطنية بتاريخ 14-11-2011

مقابلة خاصة أجرتها الباحثة مع الدكتور باسم الزبيدي، دكتور علوم سياسية في جامعة بيرزيت بتاريخ 6-12-2011.

مقابلة مع الأستاذ الدكتور سمير أبو عيشة، بروفسور في كلية الهندسة في جامعة النجاح الوطنية بتاريخ 16-11-2011

مقابلة مع الدكتور عبد الحليم دعنا، محاضر في جامعة بوليتكنيك فلسطين في مادة تاريخ فلسطين المعاصر وباحث، بتاريخ 14-11-2011

مقابلة مع الدكتور محمد المدهون، وزير الشباب والرياضة ووزير الثقافة في غزة، بتاريخ 28-11-2011

مقابلة مع الدكتور ناصر اللحام، رئيس تحرير وكالة معاً بتاريخ 24-11-2011

مقابلة مع السيد بدر أبو زهرة، مدير عام في وزارة التخطيط (الادارة العامة للمتابعة والتقييم) بتاريخ 6-12-2011.

مقابلة مع هاني المصري، محلل سياسي بتاريخ 3-11-2011

المراجع الأجنبية

David Lake (2010). The Practice and Theory of US State building. Journal of Intervention and State Building, 4(3), , p. 257

Javier Solana & Benita Ferrero, StateBuilding for Peace in the Middle East: An EU Action Strategy. 2007

Jayne Carson (2003). **Nation-Building, The American Way**. U.S. Army War College. P.2

UNSCO, Palestinian State-Building: An Achievement At Risk, New York,18 September 2011,p1

المواقع الالكترونية

أبو إرشيد، أسامة: الموقف من دولة فلسطين، المعرفة، بتاريخ 27-9-2011، انظر الرابط http://www.aljazeera.net/NR/EXERES/9D2EC87B-BC4D-45BF-A7D7-E9CA3FC5A7B1.htm استرجع بتاريخ 17-10-2011

أبو دياك،ماجد:مقالة بعنوانمن كوارث أنابوليس..يهودية الدولة الاسرائيلية، المركز العالمي للوسطية http://www.wasatiaonline.net/news/details.php?data_id=227

أبو ستة، سلمان، حدود فلسطين مدخل الى الاستعمار، 2004، موقع هيئة أرض فلسطين، أنظر http://www.plands.org/arabic/articles/039.html

أبو طه، أنور:**الجمهورية الإسلامية الإيرانية وقضية فلسطين**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011، http://www.dohainstitute.org/release/fa6a9c21-0b71-42f5-b5cb-f25014c6205d

أبو عمره، أكرم، المياه في الصراع العربي- الاسرائيلي، مقالة منشوره على موقع مركز المعلومات الفلسطيني-وفا الالكتروني، أنظر الرابط http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=2257

الإدارة الأمريكية الجديدة ادارة المهمات الصعبة، موقع الرأي، شباط 2009، الموقع الالكتروني http://www.arraee.net/arraeelatest/arraee_82-83/2782.html

الأمانة العامة لمجلس الوزراء/ دائرة البرنامج الحكومي / الادارة العامة لجودة الأداء الحكومي، التقرير الربعي الأول للعام الثالث من عمل الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة 20 أيار 2011-31 آب 2011 ، كانون الثاني 2012 http://www.palestinecabinet.gov.ps/site/467/default.aspx?tabID=467&ItemID=23&mid=3126&wversion=Staging

أوباما يرفض اعلان الدولة الفلسطينية من جانب واحد،17-11-2009، شبكة الاعلام العربية2http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=319308&pg=

البابا، جمال، ندوة بعنوان" تاثير فك الارتباط على الواقع الجيوبولتيكي في الاراضي الفلسطينية"، 2004، الموقع الالكتروني

http://www.oppc.pna.net/kraat/qraat4/new_page_1.htm

الباسل، رجب: دور تركيا في القضية الفلسطينية (دراسة)، انظر موقع مفكرة الإسلام

http://www.islammemo.cc

البطة ، ناجي، اليشوف اليهودي حتى قيام الدولة، نشر بتاريخ 1-6-2011، الموقع الالكتروني

http://naji-albatta.com/?show=newsFetails&id=41

بولنت، آراس:السياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية، انظر موقع الجزيرة http://www.aljazeera.net/NR/exeres، استرد بتاريخ 22-12-2011

تصريح رئيس الوزراء سلام قياض أثناء افتتاح بئر الرشايدة في بيت لحم بتاريخ 20-7-2009، انظر موقع وكالة معاً الإخبارية www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=213319، استرجع بتاريخ 25-12-2011.

تصريح صحفي للرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف في زيارته الأولى للأراضي الفلسطينية، انظر الموقع الالكتروني لوكالة معا الإخبارية

www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=419032

جرجس، فواز: قراءة في خطاب أوباما واستراتيجيته الشرق أوسطية، 9-6-2009، مركز الجزيرة للدراسات، الموقع الالكتروني

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/66E69935-EE8A-4966-8A25-htmBC4F2452E25B. استرجع بتاريخ 20-8-2011.

جريدة الحياة الجديدة:جدار الحصار يتآكل والأميركيونوالأوروبيون يتفقون على انتظار قرارات الحكومة، العدد 4096 بتاريخ 20 آذار 2007. انظر الرابط -http://www.alhayat j.com/details.php?opt=2&id=42030&cid=737

جريدة الحياة، أنظر الموقع الالكتروني -http://www.alhayat j.com/newsite/details.php?opt=3&id=126

الجزيرة نت، الموقع الالكتروني-http://www.aljazeera.net/NR/exeres/7ADD9E47 4DC2-4312-8DA3-6590FB720661.htm استرجع بتاريخ 18-8-2011

جوني منصور وفادي نحاس (2009). المؤسسة العسكرية في إسرائيل.. تاريخ، واقع، استراتيجيات وتحولات. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية. الموقع الإلكتروني للمركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية -http://www.madarcenter.org/pub details

الحديث الإذاعي لرئيس الوزراء سلام فياض حول تحديات العام 2012، بتاريخ 4-1-2012، انظر وكالة معاً الإخبارية www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx استرجع بتاريخ 4-1-2012

الحية، خليل:تصريح لوكالة معاً الإخبارية. رئيس كتلة الإصلاح والتغيير في المجلس التشريعي بتاريخ 23-9-2011، انظر وكالة معاً الإخبارية www.maannews.net استرجع بتاريخ 3-10-2011.

خليل، نهاد، العلاقات الأمريكية الصهيونية وأثرها على مستقبل القضية الفلسطينية، موقع باحث، الموقع الالكتروني

http://www.bahethcenter.net/A.W/oldsite/derasat/derasat12/al3lkat.htm

رابطة الحوار الديني، أحمدي نجاد يؤكد ضرورة استمرار المقاومة ضد الاحتلالالإسرائيلي، انظر الموقع الإلكتروني
http://www.alhiwaraldini.com/Portal/Cultcure/Arabic

الرشدان، عبد الفتاح: تصورات الدول الإسلامية (تركيا، إيران، باكستان) حول مستقبل الصراع العربي – الإسرائيلي حتى عام 2015، مركز دراسات الشرق الأوسط، انظر الموقع الإلكتروني http://www.mesc.com.jo

السهلي، نبيل: هل من مقومات للدولة الفلسطينية المنشودة؟ الجزيرة نت
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/1BE2099B-677F-49CE-970F-575BBF8495BA.htm

شبكة النبأ المعلوماتية، إعمار غزة.. هل يمكِن في ظل الانقسام الفلسطيني الداخلي؟5 مليار دولار بانتظار الوفاق بين فتح وحماس، انظر الموقع الإلكتروني
http://www.annabaa.org/nbanews/2009

شراب،ناجي: الدولة الفلسطينية...رؤى متناقضة حول المضمون والسيادة والحدود، جريدة القدس http://www.alquds.com/node/22822008-1-224

الشريف، محمد، طبيعة الأسس والعلاقات الأمريكية الصهيونية، موقع باحث، الموقع الالكتروني
http://www.bahethcenter.net/A.W/oldsite/derasat/derasat11/tabe3t_alosos.htm

شعت، نبيل: الموقف الروسي متطابق مع مواقفنا وخياراتنا السياسية، موقع سفارة فلسطين في رومانيا http://palestina.ro/?p=2018

صالح، محسن، الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية، موقع الجزيرة نت، أنظر http://www.aljazeera.net/analysis/pages/a2c4a983-3654-4b4b-9da1-e9ea2839455d

صحيفة نيويورك تايمز، الرئيس ياسر عرفات، رؤية السلام الفلسطينية-www.nad plo.org/ar/inner.php//

صحيفة هآرتس الاسرائيلية، أنظر الموقع -http://www.haaretz.com/news/diplomacy defense/israel-freezes-unesco-funding-after-palestinian-membership-1.393498

الصوراني، غازي: الصراع الداخلي الفلسطيني وأثره على الدولة الفلسطينية، مقدمة إلى ندوة مركز معلومات وإعلام المرأة الفلسطينية- غزة، 2008. انظر الرابط http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=131418

عبد الرحمن، أسعد:مقالة بعنوان: الآراء والحقائق الاحدث حول «المستوطنات» الاسرائيلية، موقع مركز باحث، الموقع الالكتروني http://www.bahethcenter.net/essaydetails.php?eid=3705&cid=4

عبد العاطي، محمد: الموقف الأوروبي من إقامة الدولة الفلسطينية، 31-7-2005، موقع المعرفة، الموقع الالكتروني -http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E7A41237 AFE3-4B6D-9D40-984F4DA423C2.htm

عبد القادر، حاتم: تصريح لوكالة حطين الإخبارية، الموقع الإلكتروني http://www.hitteennews.com، بتاريخ 19-7-2010، استرجع بتاريخ 29-12-2011

العبدالله، محمد، مقالة بعنوان:أرقام فلسطينية ذات دلالة، موقع مركز باحث، 14-1- 2010، أنظر الرابط
http://www.bahethcenter.net/essaydetails.php?eid=5220&cid=4

عرض وتحليل لأبرز وقائع التعامل الاسرائيلي مع " خطة الحكومة الفلسطينية 28-4-2010، الموقع الالكتروني http://www.madarcenter.org/pub-details.php?id=275

عواودة، وديع: مراقبون إسرائيليون: السلام الاقتصادي فكرة جوفاء، انظر موقع الجزيرة http://www.aljazeera.net/NR/exeres استرجع بتاريخ 21-12-2011.

عوف، أحمد:الثورات العربية.. هل تحقق حلم الدولة الفلسطينية، مجلة القدس أون لاين، 24-5-2011، انظر الرابط
http://www.alqudsonline.com/contentdetails.asp?contentId=2343،
استرجع بتاريخ 12-11-2011

عيد، أكرم: مقالة بعنوان: الدولة الفلسطينية الموعودة في المشروع الأمريكي، 12-11-2009،موقع الركن الأخضر، على الموقع الالكتروني
http://www.grenc.com/show_article_main.cfm?id=15356

فارس، عوني، تركيا والضية الفلسطينية...تطلعات شعوب ومحددات ساسة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، أنظر
http://www.alzaytouna.net/permalink/4825.html

كتاب، داوود: طريق غير مباشرة الى اقامة الدولة الفلسطينية؟ الصباح الجديد،18-3-2010
http://www.newsabah.com/look/article.tpl?IdLanguage=17&IdPublication=2&NrArticle=38097&NrIssue=1666&NrSection=6

لحلوح، علاء:**موقف حركة فتح من عملية السلام في ظل الشراكة السياسية مع حركة حماس،** المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، تموز 2009http://www.pcpsr.org

محمد، عبد العاطي: الدولة الفلسطينية....ضجيج بلا طحين، اسلام ويب، 18-02-2010، الموقع الالكتروني

http://www.islamweb.net/media/index.php?page=article&lang=A&id=156707

مركز الزيتونة، حلقة نقاش: القضية الفلسطينية: تقييم استراتيجي 2010- تقدير استراتيجي 2011، أنظر http://www.alzaytouna.net/permalink/4613.html

مركز المعلومات الفلسطيني، الموقع الإلكتروني www.wafainfo.ps تاريخ الاسترجاع 16-9-2011

مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. بداية الاستيطان الصهيوني في فلسطين، أنظر الرابط http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4070 استرجع بتاريخ 12-9-2011

مركز المعلومات الوطني الفلسطيني: مقالة بعنوان: مراحل الاستيطان الاسرائيلي في الأراضي الفلسطينية(1967-200).أنظر الرابطhttp://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4115

المصري، هاني: لا انتخابات موحدة في ظل الانقسام، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، انظر الموقع الإلكتروني http://www.malaf.info استرجع بتاريخ 25-12-2011

المعهد العربي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، الثابت والمتغير في الموقف التركي من القضية الفلسطينية، انظر الموقع الإلكتروني http://www.airss.net/site/2011 استرد بتاريخ 25-12-2-2011

مقابلة مع عبد الله الشامي، موقع المسلم http://almoslim.net/node/86724، تم الاسترجاع بتاريخ 15-9-2011

مكتب تنسيق الشؤون الانسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة(أوتشا)، ورقة حقائق بعنوان: القدس الشرقية: مخاوف انسانية أساسية" http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_Jerusalem_FactSheet_December_2011_Arabic.pdf

ملتقى أجراس العودة، الاستيطان تتبع تاريخي، انظر الرابط http://ajrasal3awda.ahlamontada.net/t1715-topic

المملكة المتحدة، بريطانيا، العلاقات البريطانية الصهيونية، أنظر الموقع الالكتروني **www.islamicnews.net**

موقع اسلام ميمو، أنظر http://www.islammemo.cc/Tahkikat/2011/11/09/137589.html

موقع إسلام ويب. العوامل التي ساهمت في صناعة الدولة العبرية، الموقع الإلكتروني http://islamweb.net/media/index.php

موقع الاتجاه الديموقراطي http://www.alhourriah.ps/ar/?page=det&id=6439

الموقع الالكتروني http://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=373417

الموقع الإلكتروني لجريدة الأهرام الرقمية http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=217922&eid=2555

الموقع الالكتروني للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين www.pflp.ps

الموقع الالكتروني لهآرتس http://www.haaretz.com/news/cbs-construction-up-in-settlements-down-in-israel-1.160735

الموقع الالكترونيhttp://arabic.news.cn/world/2011-11/01/c_131222897.htm

موقع البنك الدولي، أنظر http://siteresources.worldbank.org/INTWESTBANKGAZAINARABIC/Resources/WorldBankAHLCReportSep2011.pdf

الموقع الرسمي للحكومة الأمريكية www.usa,org استرجع بتاريخ 20-9-2011

موقع القدس الالكتروني http://www.alquds.com/news/article/view/id/313508

موقع القدس الالكتروني، 18 أيار 2012 http://www.alquds.com/news/article/view/id/356444

موقع المعهد العربي، مقالة بعنوان:إحتلال من نوع آخر السيطرة على المياه، الموقع الالكتروني http://www.airssforum.com/f134/t13155.html

موقع بي بي سي الانجليزي، 4-1-2009، الموقع الالكتروني http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/1654510.stm

موقع شبكة الاسراء والمعراج http://www.israj.net/vb/t1084

موقع فلسطين الآن، مقالة بعنوان: د. دويك يستقبل مسئول روسي، انظر الموقع الالكتروني http://paltimes.net/details/news/3237، استرد بتاريخ 27-12-2011

موقع مجموعة 194، المشاريع الأمريكية للحل، مشروع ريغان، أنظر http://www.group194.net/index.php?mode=article&id=18797.%E3%D4%D1%E6%DA%20%D1%ED%DB%C7%E4

موقع مركز الباحث، الموقع الالكتروني
http://www.bahethcenter.net/essaydetailsf.php?eid=2737&fid=14

موقع معا الاخباري، الموقع الإلكتروني http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=392337 استرجع بتاريخ 16-9-2011

موقع وكالة وفا، 13-1-2012، http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=121706

نانان، بروان:**فياض كشخص ليس المشكلة، لكن "الفياضية" كبرنامج ليست الحل للأزمة السياسية في فلسطين**. 2010.مركز كارنيغي، الموقع الإلكتروني http://carnegie-mec.org/publications/?fa=41724

نعيرات، رائد: السياسة الأمريكية تجاه الدولة الفلسطينية(1993-2005) مدونة جامعة النجاح، الموقع الالكتروني-http://blogs.najah.edu/staff/emp-2402/article/article-5/file/---.pdf

الوسط، نبيل خليفة: رؤية أمريكا للحدود...واللاجئين: من هنري كيسنجر الى جورج دبليو بوش، 26-4-2004، موقع نادي الفكر العربي http://webcache.googleusercontent.com/search? استرجع بتاريخ 24-8-2011

وكالة أخبارك، احمدي نجاد: ايران تؤيد تاسيس الدولة الفلسطينية، انظر الموقع http://www.akhbarak.net/articles

وكالة معاً الإخبارية، مقابلة مع أسامة حمدان في 16-12-2010، الموقع الالكتروني http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=342598&MARK

19 September 2011; BBC poll shows support for Palestinian state http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-14946179

A troubles Palestinian Economy, United States Institute of Peace, see http://www.usip.org/publications/troubled-palestinian-economy

Barak,Ravid, EU initiative: Recognition of Palestinian State by next year, Geneva initiative,21-02-2010 http://www.geneva-accord.org/mainmenu /eu- initiative-recognition-of-palestinian-state-by-next-year

Financial Times , IMF Warns Palestinians Face Benefits Cuts by Vita Bekker , See http://www.ft.com/intl/cmc/s/0/8aa0be5e-7118-11e1-a7f1-00144feab49a.html

Mohamed Nimer**, Charting the Hamas Charter Changes.** Insight Turkey, Vol. 11, No.4, 2009, pp. 115-130 http://www.insightturkey.com/index.php?option=com_content&view=article&id=122&Itemid=58

Odeh,Eran, EU Recognition of a PalestinianState with Jerusalem as its Capital, Dec 10,2009, The Mideast Peace Pulse http://www.israelpolicyforum.org/print/3322

Peace now: New CBS Data: "Construction in settlements multiplied By Four in Two Months after Moratorium" http://peacenow.org.il/eng/content/new-cbs-data-construction-settlements-multiplied-four-two-months-after-moratorium

Security Council,Report of the committee on the Admission of New Members concerning the application of Palestine for admission to membership in the United Nations,11Nov 2011 http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?Symbol=s/2011/705

http://articles.cnn.com/2011-11-03/middleast/world_meast_israel-unesco_1_unesco- palestinian-bid-palestinian-state?_s= pm:middleeast

http://www.arij.org/images/stories/pictures/maps/Geopolitical%20map%20of%20the%20west%20bank%202009.jpg

http://www.gurdian.co.uk/world/2011/sep/12/recognising-palestinian-state-public-approval

http://www.idsc.gov.ps/sites/nakba/nakba48/1942.html#

http://www.palestineinarabic.com/Maps/Disengagment/Wall_March_2007.jpg:

http://www.palestineinarabic.com/Maps/Jerusalem/JerWall2007.jpg

http://www.sais-jhu.edu/cmtoolkit/approaches/statebuilding/institution -building.htm

http:www.unesco.org/new/en/media-services/single-view/news/-041d8d7505

An- NajahNationalUniversity
Faculty Of Graduates Studies

The PalestinianState: Institutional Building Model in State Establishment

By
Hanadi Hani Muhammad Ismail

Supervised by
Dr. Ra'ed N'erat

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Political Planning and Development in Economic Faculty of Graduate Studies,An-Najah National University,Nablus, Palestine.

2012

The Palestinian State
Institutional Building Model in State Establishment
By
Hanadi Hani Muhammad Ismail
Supervised by
Dr. Ra'ed N'erat

Abstract

This four-chapter study researches the concept of state, its elements, types, the most important decisions related to the Palestinian Cause and State, and the geopolitical and demographic reality in Palestine. The study aims to measure the ability of the Institution-building model to accomplish the idea of the State in light of the current changes and situations on the local, regional and international levels in the period between 1993-2011 in the West Bank and Gaza.

The problem of the study concerns the fact that there is difference in opinions regarding the possibility of establishing a Palestinian State especially if we consider that two decades of international diplomacy have passed which committed itself to the execution of the peace conventions and agreements between the Palestinians and the Israelis such as the Oslo Convention which approved the discussion of the Palestinian State issue in the final-status talks.

Therefore, the study asks a number of questions about the definition of a state, its elements, the most important international decisions and Palestinian-Israeli agreements related to the Palestinian State, the demographic and geopolitical situation in the West Bank and Gaza on the local, regional, international and Israeli levels, in addition to the ability of

the Institution-building Model that was adopted by the Palestinian Prime Minister to change the demographic and geopolitical reality in Palestine.

Based on this, the study hypothesizes that the establishment of a Palestinian State according to the Institution-building Model and the data on the current geopolitical situation is considered impossible.

The Analytical, Descriptive Approach was used to answer the study's questions and to check the validity of its hypothesis. The researcher used a number of tools including: Individual interviews with a number of leaders and political analysts, in addition to preparing a theoretical framework about the state, its elements, the decisions related to the Palestinian State and the geopolitical situation.

The study has come up with a number of results including the fact that the establishment of the Palestinian State according to the Institution-building Model and the data on the current geopolitical situation is impossible, the Palestinian political status and the international and regional data do not allow for a viable, institution-based state.

Among the study's recommendations include the following:

1- The necessity to consider the termination of the occupation as a basic element in the institution-based state which requires the adoption of a new model for the institution-based state.

2- Uniting the Palestinians internally and not to give the occupation a chance to win over the unity of the Palestinians since every Palestinian gain is a loss for the Israelis.